وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

المرجع:

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التعاون في إطار المنظمات الإقليمية ودوره في مواجهة تحديات العولمة دراسة حالة منظمة جنوب شرق آسيا – الأسيان–

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية **التخصص: تعاون دولي**

من إعداد الطالب(ة):
أمينة توزان

تحت إشراف الأستاذ(ة):
الدكتورعلي بلعربي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: بلغيث عبد الله **رئيسا**

الأستاذ: علي بلعربي **مشرفا ومقررا**

الأستاذ: أبصير أحمد طالب **ممتحنا**

السنة الجامعية: 2023/2022

تاريخ المناقشة: 2023/06/19

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

"رَبِّ اِشْرَحْ لِي صَدْرِي

وَيَسِّرْ لِيَ أَمْرِي

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِّسَانِي

يَفْقَهُوا قَوْلِي" سورة طه الآية 25

دعـــــــاء

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة أمالنا

ربنا تقبل دعائنا

.....أميـــــن.....

شكـــروعرفـــان

بداية أشكر الله عز وجل الذي ألهمني الصبر والقوة لبلوغ هذه المرحلة

بعدها أتوجه بخالص الشكر والتقدير والإحترام للأستاذ:

الدكتور بلعربي علي

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، ثم على مجهوداته المعتبرة ونصائحه القيمة التي أثرت هذا العمل وذلك بالرغم من كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه وكلها تنصب في سبيل العلم والبحث العلمي،

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة المتكونة من البروفيسور الدكتور بلغيث عبد الله والدكتور أبصير أحمد طالب

فلم أجد أجمل من هذه الكلمات للتعبير عن امتناني لأستاذي المحترم أدام الله عليك الصحة والعافية وحفظك لأسرتك وأسرة العلوم السياسية.

وإلى أساتذتي الكرام والذين أشرفوا على تأطيري طوال مشواري الدراسي إلى غاية بلوغي هذه المرحلة أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الشلف وأساتذتي الكرام بجامعة خميس مليانة وأساتذتي الكرام بجامعة مستغانم لكم مني أسمى عبارات التقدير والإحترام .

إلى كل من ساندني من قريب أو بعيد.

الإهـــــداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولاتزال....وكللت بدعائها سماء حياتي، ولاتزال ... إلى التي وهبتني من آيات صبرها....إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا...

"أمـــــــــي الحـــــــبيـــــــــبة"

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما ،إلى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، إلى الذي منحني صفوة فاستسهلت عظمة العلم وسعته، إلى الرجل الحنون.....إلى ذروة فخري وقوتي....

"أبـــــــي الغالـــــــــــــــــــي"

إلى من شاطروني حياتي إلى اللائي ألهمنني العزة وحلاوة المنى، أخواتي الأعزاء "بلال، خليل، إيمان، مروة، صفاء، إسلام، إلى زوجة أخي كريمة"

إلى الروح الخالدة والذكرى الوافدة على قلوب راغبة في إسترجاع الذكرى، إلى اللتين من كانتا أخر أمنيتهما أن أنال ما وصلت إليه إلى اللتين تمنيت أن تشاركاني فرحتي وتقاسماني بهجتي إلى روح عمتي، جدتي ينبوع الحنان ورمز العطف والعطاء، أتمنى أن يسكنهما الله فسيح جناته.

إلى كل أقربائي وقريباتي من قريب أو بعيد خاصة خديجة وزوجها نبيل

إلى الأخ الذي أكن له إحترامي الخاص أقدم له كل عبارات التقدير والشكر كمال توزان

إلى كل زملائي وزميلاتي اللذين قاسموني شغفي للعلم والمعرفة قسم العلوم السياسية تخصص تعاون دولي بجامعة مستغانم

إلى كل زميلاتي وزملائي في العمل إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد خاصة خديجة قابلي، خديجة نقايبي، أمين، حمزة

إلى كل أساتذتي الكرام من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي.

إلى كل طالب علم

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أمينـــــة

مـــــقـــــدمـــــة

مقدمـــــة:

يعتبر التعاون والتنسيق بين الدول أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في العالم، وقد شكل تحول العالم إلى قرية عالمية وتنامي المشكلات الدولية التي تستوجب التعاون والتضامن بين دول العالم، محفزًا لعملية البحث عن آليات جديدة للتعاون الدولي ضمن إطار سليم وفعال.

في هذا السياق، تعتبر المنظمات الإقليمية إحدى الطرق لتحقيق التعاون الدولي، وهي منظمات تهدف إلى تعزيز التفاعل والتعاون بين دول المنطقة، وتعمل على تنسيق المواقف وجهود الدول الأعضاء تجاه القضايا والمسائل الإقليمية والدولية المشتركة، بحيث تساهم في خلق بيئة ملائمة للتنمية والازدهار في المنطقة.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة كان التنافس بشدة لاستقطاب دول الجنوب التي كان معظمها حديثة الاستقلال ويتفق العديد من الباحثين و الدارسين للواقع الدولي على تزايد دور وأهمية التعاون الدولي، الذي اضحى ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في عالم من الإعتماد المتبادل المعقد، اين لا يمكن للدولة باي حال من الأحوال ان تتحرك بمفردها، في ظل شبكة من العلاقات المعقدة، والتقارب الكوني الذي فرضته تكنولوجيا الإتصال. مع ما تفرضه العولمة من تحديات جديدة وأزمات مشتركة.

في إطار هذا الموضوع، يمكننا الآن الانتقال لدراسة حالة منظمة جنوب شرق آسيا الاسيان، وتعمل على التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية بين الدول الأعضاء، وتعتبر الآسيان واحدة من أهم المنظمات الإقليمية التي أثبتت فعاليتها في التعاون الإقليمي ومواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، وقد قامت الآسيان بإنشاء مجموعة من التفاهمات والاتفاقيات الإقليمية، وخاصة في مجال التجارة والاستثمار والتنمية، والتي تعزز التكامل الاقتصادي في المنطقة.

أهمية الدراسة:

وتتجلى في تسليط الضوء على مزايا وإيجابيات قيام المنظمات الإقليمية من أجل النهوض بالاقتصاديات وتحسين مستويات التنمية، كما أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ونجاح الدول في الدفاع عن المصالح الاقتصادية أصبح من الصعب عليها منفردة.

أهـداف الدراسة:

تهدف إلى تحليل دور منظمة جنوب شرق آسيا في مواجهة التحديات التي تواجه منطقة جنوب شرق آسيا عامة والدول الأعضاء في هذه المنظمة بشكل خاص، وهي تتضمن هدفا علميا يقوم على تقديم دراسة علمية حول الموضوع بالنظر لحداثته وللجدل الكبير الذي أثاره على مستوى المختصين، من خلال التطرق للدراسات التي تناولته وتسليط الضوء على التجارب الناجحة لاستخلاص العبر والاستفادة منها بالنسبة للدول النامية والدول العربية خاصة .

أسباب اختيار الموضوع:

1-الأسباب الموضوعية: أهمها ما يلي:

- يتعلق بالدراسة أو البحث هي عادة مرتبطة بأهمية الموضوع وتأثيره على المجتمع، فقد يكون البحث عن موضوع يناسب اهتمامات مجتمع عام أو جماعة اجتماعية أو قومية محددة.

-تسليط الضوء على مزايا وأهمية قيام المنظمات الإقليمية التي تقوم على الزيادة من الرفاهية وتطور إقتصاديات الدول.

-الإشارة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية يمر عبر تكافل وتظافر الجهود بين مجموعة من الدول حتى الأقاليم ،وصولا إلى إقامة التكتلات الإقتصادية الإقليمية التي أصبحت أبرز طرق والسبل

لمواجهة التحديات العالمية الراهنة، وهذا ما جعلنا نبحث في دور هاته المنظمات في النهوض بالاقتصاديات.

-تجربة دول جنوب شرق أسيافي النهوض بإقتصادياتها بإعتبارها تجربة رائدة في الوقت الراهن لما عرفته هذه التجربة على المستوى الإقليمي والدولي وحتى المحلي من مستويات جيدة ومتفاوتة للتنمية الإقتصادية.

2-أسباب ذاتية:

فيما يخص الأسباب الذاتية فهي قد تشمل اهتمام الفرد الشخصي بالموضوع أو خبرته سابقًا في هذا المجال أو الرغبة في تعلم أشياء جديدة وقد يكون السبب وراء اختيار الموضوع شخصيتك واهتماماتك وما تعتبره مهمًا للعالم ولذلك فالأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار الموضوع قد يكون لها علاقة بالهدف المطلوب من البحث وخلفية الفرد المتخصص في هذا المجال هدفا ذاتيا يقوم على رغبتنا في معرفة الجوانب المرتبطة بالتعاون العالمي خاصة فيما تعلق بسياسات التكامل السياسي و كذا المؤسسات السياسية الدولية، هذه الرغبة النابعة من ميولنا الشخصي للمواضيع السياسية وأملنا في مواصلة التكوين في هذا المجال.

الأدبيات السابقة:

اهتم الكثير من المفكرين والمنظرين بظاهرة التعاون، وفيما يتعلق بالموضوع محلا للبحث هناك اهتمام متزايد بدراسة ومتابعة هذا الطرح خصوصا فيما يرتبط بالعلاقة التفاعلية بين المنظمات الإقليمية والتعددية في مواجهة تحديات العولمة، فيما يلي نستعرض بعض الدراسات التي عالجت موضوع البحث أو أحد جوانبه:

- كتاب «**التكتلات الإقليمية في إطار العولمة**»، الصادر سنة 2006، لمؤلفه سمير محمد عبد العزيز، تناول فيه الإطار النظري الذي يحكم هذه التكتلات ثم ركز تحليله على بعض التجارب

للدول المتقدمة و النامية، كالاتحاد الأوروبي والتجربة الأفريقية في هذا المجال و كذا تناول العلاقة بين الإقليمية والتعددية في التجارة الدولية.

- كتاب «**La Régionalisation de l'économie mondiale** لمؤلفه **SIROEN.Marc-Jean** قدم هذا الكتاب تحليلا مهما حول موضوع الدراسة، حيث تناول الجانب النظري من خلال أمثلة تطبيقية لمختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية الراهنة كالاتحاد الأوروبي، النافتا، الآسيان والأبيك، ثم تطرق لدراسة الآثار المختلفة لهذه التكتلات وكذا العلاقة بين الإقليمية والإطار المتعدد الأطراف لتحرير التجارة الدولية. تشكل هذه الكتب جزءا هاما من بين الدراسات السابقة للموضوع.

- أطروحة دكتوراه للباحث عبد الوهاب رميدي، بعنوان «**الإقتصادية الإقليمية فيعصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصادي في الدول النامية** – دراسة تجارب مختلفة جامعة الجزائر – 2007» عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الإقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا لتنمية اقتصاداتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات، وإقامة حواجز تجارية مرتفعة، كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول ،وقد توصل الباحث إلى أن معظم تجارب التكامل.

- كتاب: "**التعاون والتكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا التقدم والتحديات والاتجاهات المستقبلية**"، المحرران: سيو يو شيا وسانشيتا باسو داس، سنة الإصدار: 2017. يركز الكتاب على التحديات التي يواجهها التكامل الاقتصادي في جنوب شرق آسيا ويقدم اقتراحات للتعامل معها.

- كتاب: "**العولمة والتكامل الإقليمي: الأصول والتطور والأثر للاتحاد الأوروبي**"، المؤلفان: نيكولاس كرافتس وأنتوني فينابلز، سنة الإصدار: 2015. يعرض الكتاب الأصول والتطور والأثر للاتحاد الأوروبي ويتناول أيضًا العلاقات التجارية الدولية والتحديات التي يواجهها.

إشكـالية الدراسة:

إن تحليل ومناقشة هذه المعطيات يشكل محور دراستنا وسنحاول من خلال هذه المذكرة الإجابة على الإشكالية الآتية من خلال طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- كيف واجهت منظمة جنوب شرق آسيا التحديات التي فرضتها عليها ظاهرة العولمة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالتعاون الدولي ؟ ما المقصود بالمنظمات الإقليمية ؟ ما المقصود بالعولمة ؟ وأين يكمن دور المنظمات الإقليمية في تحقيقه ؟

- هل يعتبر التعاون في إطار المنظمات الإقليمية كافياً لمواجهة تحديات العولمة ؟

- ما هي أهم التحديات التي فرضتها العولمة على دول منظمة جنوب شرق آسيا ؟ وكيف تعاملت هذه الدول معها ؟

فرضيـات الدراسة:

ومن أجل تفسير إشكالية الدراسة و محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

فرضت العولمة العديد من التحديات على الدول جعلتها تتكتل إقليميا لمواجهتها.

الفرضية الثانية:

التكتل في إطار منظمة جنوب شرق آسا أدى إلى تقوية الدول الأعضاء في هذه المنطقة لمواجهة تحديات العولمة.

الفرضية الثالثة:

تعدد مجالات التعاون في منظمة جنوب شرق آسيا جعلها تتكيف والتحديات التي فرضتها العولمة.

مجال الدراسة:

الإطار الزماني:

تتناول الدراسة حدود التعاون في اطار المنظمات الإقليمية ودوره في مواجهة تحديات العولمة وهي بذلك تتعرض لطبيعة هذه المنظمات وعلاقتها بالعولمة، وعليه فإن الإطار الزمني للدراسة تم تحديده ببداية الثمانينات، مع بروز المرحلة الجديدة من المنظمات الإقليمية الراهنة واستكمال المسار في العلاقات الدولية، وكما يمكننا تحديد الإطار الزمني الخاص بحالة منظمة جنوب شرق آسيا (الأسيان) منذ تأسيسها في عام 1967 وحتى الآن.

الإطار المكاني:

فيما يخص الإطار المكاني فإن الدراسة لا يمكنها أن تشمل كل المنظمات الإقليمية الموجودة في العالم أو مختلف أشكالها وإنما ستركز على النماذج الكبرى لهذه المنظمات والتي تعبر عن الظاهرة محل البحث.

الإطـار المنـهجي:

تحتاج كل دراسة علمية إلى مجموعة من المناهج قد تكون رئيسية أو مكملة تساعد على فهم وتحليل الظاهرة محل البحث بشكل علمي وموضوعي، وقد اعتمدنا في دراسة الإشكالية المطروحة على:

- **المنهج التحليلي** لتحليل دور منظمة الأسيان في تحقيق التعاون والتضامن الإقليمي في جنوب شرق آسيا، من خلال دراسة الأهداف التي تم تحقيقها من قبل المنظمة في المجالات المختلفة، مثل الأمن والاقتصاد والثقافة والتعليم. كما تم التركيز على القيم والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة وأسلوب عملها واستراتيجياتها لتحقيق التعاون والتضامن في المنطقة.
- **منهج تحليل النظم**، لارتباط الدراسة من الجانبين بالمستوى الإقليمي سواء تعلق الامر بمفهوم المنظمات الإقليمية أو مفهوم التعاون الدولي.

يسمح هذا المنهج بالانتقال من الكل على الجزء، من خلال التدرج من المستوى الإقليمي إلى مستوى الوحدات السياسية المشكلة له، والعكس من الجزء على الكل، من خلال التدرج في التحليل من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، خاصة في الجزء المتعلق بتغلغل القوى العالمية في إقليم أوربا، وتأثير ذلك على تفاعلات النظام الدولي.

- **منهج دراسة الحالة** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي، في ظل العلاقة بين المنظر والواقع، والهدف من دراسة الحالة، محاولة التأكيد على فرضية الدراسة.
- **المنهج التاريخي** ، القائم على التحليل المجالي من خلال التطرق إلى جذور الظاهرة الإقليمية وتطورها في النظام الدولي، الذي يمكننا من وضع الظاهرة في سياق تطورها والأدوات المنهجية التي تسمح بجمع المعلومات.

تقسيـمات الدراسـة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى فصلين رئيسيين وقد تناولنا في كل منها ما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفهوم التعاون الدولي ومستوياته بالتركيز على النشأة والتعريف والتطور ومفهوم التعاون حسب المدارس الفكرية ومستوياته وأهدافه وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها بالتركيز على مفهوم الإقليم والإقليمية ونشأة المنظمات الإقليمية وتطور مفهومها وأهم علاقات التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة ثم الأساس القانوني وشروط قيام الإقليمية أما المبحث الثالث تم التطرق إلى ماهية العولمة وعوامل تطورها بالتركيز على الجذور التاريخية للعولمة مفهومها وعوامل تطورها ثم نتناول أنواع وأبعاد وخصائص وأهداف العولمة بالتركيز على دور المؤسسات العالمية في ترسيخ العولمة وبعدها العولمة الإقتصادية والتكتلات الإقتصادية في ظل العولمة.

أما **الفصل الثاني** وقد تضمن التعاون في إطار منظمة جنوب شرق أسيا ودوره في مواجهة تحديات العولمة تم تقسيمه إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الاول إلى تعريف ونشأة وتطور منظمة الأسيان كما ركزنا على الأهمية الجيوبولتيكية والأهداف والمباديء والأجهزة والهيكل التنظيمي لمنظمة جنوب شرق أسيا وتناول المبحث الثاني دور منظمة الأسيان في مواجهة تحديات العولمة والتطرق إلى دور منظمة الأسيان في تحقيق الأمن الإقليمي مع عرض الإنجازات والتحديات والأفاق لمنظمة الأسيان.

الـفصـــــــل الأول:

الإطـــــار النظـري

والمفاهيمـي للــدراسـة

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومستوياته

التعاون الدولي يشير إلى تفاعلات وجهود التعاون بين الدول والمنظمات الدولية في مختلف المجالات والمواضيع. وهو يعد من أهم الأحداث في علاقات الدول الدولية عبر التاريخ، حيث أنها تسمح بتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والأمنية بين الدول، وتخلق الفرص للتعاون في مجالات مختلفة كالصحة والتعليم والتجارة والسياحة، وتساعد على معالجة المشاكل الدولية المشتركة كالتغير المناخي والحرب واللاجئين والإرهاب. ويشكل التعاون الدولي على مدى العقود الماضية نظاما دوليا قويا ولا يزال العمل على تطويره وتحسينه مستمرا.

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التعاون الدولي

- **نشأة وتطور التعاون الدولي:**

وتجمع الدراسات الاقتصادية المختلفة المعنية بموضوع التعاون الدولي أن مفهوم وسياسة التعاون ولدت في ظل ظروف اتسمت بتصفية الاستعمار القديم الذي تعرضت له معظم الدول المسماة حاليًا بالدول النامية، وهذا من ناحية أخرى. من ناحية أخرى، استخدمت معطيات الحرب الباردة التي نشأت بين الكتل الشرقية والغربية، والتي أعادت ترتيب العلاقات الدولية، في ذلك التعاون كأحد الأساليب لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل معسكر.

هذا الوضع هو ما يسبب الكثير من الانحرافات عن القيم السامية للتعاون.[1]

يمكن توضيح ذلك في العنصرين التاليين:

1. مُعرِّف قاعدة بيانات البحث العالمية(GRID): https://www.grid.ac/institutes/grid.454175.6

غالبًا ما تتجلى تعريفات إنهاء الاستعمار في فقدان السيطرة السياسية للدول المركزية على دول الأطراف، وهذا غالبًا ما يؤدي إلى فقدان الامتيازات والمصالح الاقتصادية والتجارية القائمة على نهب سلع وثروات المستعمرات القديمة، وهناك أمثلة كثيرة في ذلك.

وبناءً عليه، فإن التعاون وفقًا لهذا التطور غالبًا ما يقوم على أساسه ويحدده من أجل الحفاظ على المواقع الإستراتيجية القديمة حيث تكون سيطرة شركات الدول المركزية هي سيد الموقف، بل قد يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك لأنه يتدخل في الجهاز السياسي من خلال عزل رؤساء الدول أو تنصيبه ومنهم نستنتج أن تعاون الدول في ظل هذه الظروف ما هو إلا تكريس لاستمرار الاستعمار للدول النامية في ثوب جديد أدى ظهور ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين إلى قيام القطبين المتنازعين بالبحث عن أكبر عدد ممكن من الحلفاء ومراكز النفوذ الإقليمية والدول الحليفة التي تقبل إقامة قواعد عسكرية على أراضيها، أو في على الأقل اتخاذ مواقف الحياد في بعض القضايا العادلة التي يعتبر فيها الحياد تحيزًا. غالبًا ما يتم توزيعها بشكل غير متساو بين الدول المنتمية إلى هذا المعسكر أو ذاك، وهذا يعتمد على درجة الولاء للمخيم. وهكذا يمكننا أن نختتم بالقول إن التعاون أصبح محددًا وفقًا لخيارات استراتيجية عميقة لدرجة من التبعية في الدول النامية التي طورت استراتيجيات ونظريات تنموية مستمدة من الفكر الاقتصادي الاشتراكي أو الليبرالي يريد كلا المعسكرين تحقيق أهداف استراتيجية من خلال وسائل مختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية)، متجاهلين التنمية الحقيقية للدول النامية، حتى بعد هذه النقطة، وغالبًا ما يغض الطرفان عن تقوية الديكتاتورية والأنظمة العسكرية. على العكس من ذلك، لم يوجه دعاة الديمقراطية في الدول الغربية أدنى انتقاد لهذه الأنظمة. وسيواصلون تقديم الدعم اللازم لها والتحالف معهم ضدها. المعسكر المعادي يكثف الزحف والرشوة.

ونتيجة لذلك، يفقد التعاون شروطه وأهدافه الأساسية، ويفقد فاعلية المساعدات الاقتصادية، ويغرق التنمية المستدامة في الصراع الأيديولوجي القائم في هذه البلدان منذ أكثر

من نصف قرن، ولم تتمكن سوى بعض الدول من اختراقه. هذا الوضع. بالنظر إلى هذا الصراع، فإن هذا اللولب يتصاعد ويتخذ منعطفًا إيجابيًا. حدث هذا في دول جنوب شرق آسيا، والتي، بحسب معطيات دولية جديدة، هي المنطقة الوحيدة التي تعتبر فيها علامة على التوحيد، حيث تمثل حصة أربع دول آسيوية (كوريا، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة) في مجال ارتفع إجمالي الصادرات من السلع المصنعة من 13.5٪ في عام 1965 إلى 60٪ من إجمالي صادرات البلدان التي كانت على طريق النمو في عام 1990." من مجمل صادرات الدول السائرة في طريق النمو. [1]

المطلب الثاني: مفهوم التعاون الدولي حسب المدارس الفكرية في العلاقات الدولية

يعرَّف التعاون الدولي بأنه التفاعل الذي يتم تطويره بين العديد من البلدان، والذي يعتمد عادةً على الاتصالات والتبادلات الحكومية والتفاعلات غير الحكومية التي لا تقتصر على توجيهات محددة، أي المستمدة من الأسس الاجتماعية والمصالح العملية. هو جهد وعمل يهدف إلى تعديل وتعديل سياسات مجموعة من الأطراف في مجال أو مجالات، دون أن يؤدي إلى تأثيرات هيكلية مباشرة لتحقيق أهداف محددة بدقة أو بالضرورة توسيع الرغبة في أخذ زمام المبادرة للذهاب إلى مجالات أخرى.

يعرفه **زرتمانوتوفال** بأنه الموقف الذي يتفق فيه الطرفان على العمل مع بعضهما البعض بهدف تحقيق مكاسب جديدة لجميع المشاركين، والتي لا يمكن تحقيقها من خلال العمل بمفرده. ما نجده من خلال الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية، أو ضمن المؤتمرات الإقليمية والدولية، فهي تقوي أواصر العلاقات الودية، وتساهم في حل المشاكل بالطرق السلمية، وتحقق المصالح والتفضيلات المشتركة بشكل عام. يشير كوهين إلى أن التعاون الدولي يحدث عندما

[1] Former President's Visits & Remarks, JICA ^ نسخة محفوظة 20 سبتمبر 2019 على موقع واي باك مشين.

يقوم الفاعلون بتكييف سلوكهم وفقًا للفوري أو المتوقع من الآخرين من خلال عملية تنسيق السياسات.

يعتبر التعاون الدولي من أهم القضايا في العلاقات الدولية، وعلى الرغم من الاعتقاد بأن ميزة العلاقات الدولية هي الصراع وليس التعاون، فإن التعاون والصراع في الواقع يشكلان طرفي التوازن في العلاقات الدولية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية ارتبط هذا المفهوم بمفهوم أخر يعبر عن العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية وهو التعاون شمال جنوب، والذي تميز بتوزيع غير متكافئ للثروات الاقتصادية.[1]

ويتم التعاون عبر هيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية من خلال اتفاقيات ومعاهدات بينية أو دولية، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة، ويعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها ويمثل التعاون الدولي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يعزز العلاقات الخارجية مع الدول ومنظمات وهيئات التنمية الإقليمية والدولية،

يعرفه الأستاذ جون توسكوز JEAN ATOUSCOZ " التعاون الدولي نشاط يقوم به عضوين دوليين دولة بصفة أساسية لتحقيق أهداف مشتركة عن طريق وسائل معينة يستلزم استقرار معين ويتطلب أحيانا خلق مؤسسة دولية".[2]

انطلاقا من المفاهيم السابقة يمكن تعريف التعاون الدولي بأنه مجموعة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليس بالضرورة متقاربين من الناحية الجغرافية والاثنية أو هو التعاون والتنسيق والتشارك

[1] علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، 2000)، ص 8.

[2] موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، التعاون الدولي وهيئاته /https://www.politics-dz.com/7-giz-jaica-usaid 17 فيفري 2023").

في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسية والأمن الثقافة إذن فالتعاون عبارة عن سياسة وفاق وتبادل ومشاركة بين أطراف وأهداف..[1]

ويتم التعاون عبر هيئات ومنظمات حكومية وغير حكومية من خلال اتفاقيات ومعاهدات بينية أو دولية، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة، ويعد هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها.

يمثل التعاون الدولي وسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يعزز العلاقات الخارجية مع الدول ومنظمات وهيئات التنمية الإقليمية والدولية، .[2]

وكتعريف للتعاون الدولي هو آلية تسعى لتوطيد العلاقات بين الدول لتوفير احتياجاتها وتحقيق أهدافها ولا يؤدي إلى نقل صنع القرار إلى مؤسسات التعاون، وقد يكون في مجالات محددة ويحدد باتفاق بن الدول المتفاوتة.

ولتحديد مفهوم التعاون الدولي لابد من استعراض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم التعاون الدولي والتي قد تكون مشتركة في بعض العناصر مع هذا المفهوم ويمكن اختصارها فيما يلي:

01. التكامل:

يعرّف Karl Deutsch الاندماج بأنه الحالة التي تمتلك فيها مجموعة معينة تعيش في منطقة معينة إحساسًا كافيًا بالجماعية والتشابه في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى الحد الذي يمكن أن تتطور فيه هذه المجموعات بشكل سلمي، أي الوضع الذي يكون فيه أعضاء واحد المجتمع لحل خلافاتهم سلميا دون اللجوء إلى العنف.

---

[1] لمزيد من التفاصيل، أنظر:

Guillaume Devin, Un seul monde, L'évolution de lacoopération internationale, paris, CNRS éditions,

[2] كريم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة (القاهرة: مكتبة مدبولي،2002)، ص 45.

يعرفها ليون ليندندرغ على أنها "العملية التي تجد الدول نفسها من خلالها راغبة أو غير قادرة على إدارة شؤونها الخارجية أو الداخلية الرئيسية بشكل مستقل عن بعضها البعض".

02. الشراكة:

عرّفها جان توسكور بأنها "منظمة أو اتفاقية بين دولتين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة من أجل تحقيق أهداف محددة ليست بالضرورة مشتركة، وهي وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من بعضها البعض مما يسمح لهم للدخول في مسار متكامل "لشراكة، كما يعبر عنها في معناها اللفظي، هي نظام شراكة بين الطرفين في مجالات محددة بهدف الحصول على منافع مشتركة، والتي قد تكون في شكل تعاون سياسي أو في شكل مساعدة اقتصادية أو فنية أو مالية.[1]

03.الاعتماد المتبادل:

هذا يعني أن العناصر المشتركة مرتبطة ببعضها البعض بحيث إذا حدث شيء ما لفاعل واحد على الأقل في ظرف واحد على الأقل في مكان واحد على الأقل، فسيؤثر على جميع الفاعلين، لأنه يشير إلى مجموعة من التفاعلات بين البلدان، على مستوى عالٍ يؤدي إلى ربط البلدان فيما بينها إن عملية التنسيق المستمر الحساسة لأعمال كل منها مقيدة في ذلك بالسلوك الاجتماعي والسياسي وكذلك التوجهات الثقافية لسكانها. أما بالنسبة لخصوصيات هذا المفهوم، فإن قضية الأهداف المشتركة، حيث تؤدي إلى إنشاء مؤسسات دائمة ولا تؤدي إلى تكوين شخصية اعتبارية، عند تناول الرؤى المختلفة والتفسيرات النظرية للتعاون الدولي، نجد ثلاثة المدارس النظرية الأساسية في العلاقات الدولية التي تناولت موضوع التعاون الدولي بالتفصيل، وهي:

[1] توفيق، حكيمي، ملتقى العلاقات الأورو–مغاربية، في: https://www.academia.edu/

1- المدرسة الواقعية:

هناك رؤى مختلفة داخل المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة العديد من التطورات مع تغير الظروف الدولية. هناك الواقعيون التقليديون والواقعيون الجدد وغيرهم ؛ يعتقد الواقعيون التقليديون أن الدول، مثل البشر، لديها رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، مما يقودهم نحو الاصطدامات والحروب، وإذا كانت المشاعر الأنانية متجذرة، فإن الصراع لا مفر منه وهذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل التعاون بين الدول أقل احتمالا.[1]

أما بالنسبة **للنظرية الواقعية أو البنيوية الجديدة**، فهي تتجاهل الطبيعة البشرية وتركز على فوضى النظام الدولي. بدلاً من ذلك، تشكل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي نقطة البداية لتفكير الواقعيين الجدد حول التعاون الدولي. وفقًا للواقعية الجديدة أو البنيوية، لا تشير الفوضى إلى غياب حكومة مركزية عالمية فحسب، بل تشير أيضًا إلى خطر أن تصبح الدولة هدفًا للعنف بسبب عدم وجود سلطة شاملة لمنعه. واقترح الواقعيون أن الفوضى الدولية تجعل تحقيق التعاون صعبًا لأن الاتفاقات لا يمكن تنفيذها مركزيًا. يمكن للدولة أن تقرر التعاون فقط عندما ترى أن الوضع أصبح أفضل نتيجة لهذا التعاون، أو على الأقل لم يصبح أسوأ مما كان عليه قبل التعاون مع الدولة الأخرى على الرغم من أن التعاون متوقع وقائم بالفعل، إلا أن هذا التعاون له حدود لأنه مقيد بمنطق المنافسة الأمنية. المهيمن تحت حكم المصلحة الذاتية للدول.[2]

[1]Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations: The Key Concepts, London, New York: Routledge, "Taylor & Francis e-Library", 2001, pp. 261-262.
[2]Lorenzo Valeri," Public-private cooperation and information assurance: A liberal institutionalism approach", within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (Editors), International Relations and Security in the Digital Age, London and New York: Routledge, 2007, p.145.

سبب محاولات الدول المستمرة لتحقيق أقصى قدر من المكاسب في إطار بيئة دولية يشوبها الريبة وعدم الثقة، يظل التعاون دائمًا هدفًا صعب التحقيق والمحافظة عليه[1].

الواقعية الجديدة تعتقد أن هناك حدودا معينة للتعاون الدولي، في ظل حالة الفوضى التي قد تؤدي إلى الفشل في تحقيق مكاسب محتملة. على عكس النظرة المتشائمة، ظهر الكتاب الواقعيون الجدد بنظرة أكثر تفاؤلاً، حيث يرون أنه في ظل ظروف معينة، يمكن للمعارضين تحقيق أهدافهم الأمنية بشكل أفضل. التوجيه من خلال سياسات تعاونية بدلاً من سياسات تنافسية. في مثل هذه الظروف، ستختار البلدان التعاون على المنافسة. تسمى هذه الفئة من الواقعية "الواقعية المشروطة".[2]

2- المدرسة الليبرالية:

تتمثل أهم الافتراضات الأساسية للنيوليبرالية في أن الأفراد والدول – على أساس العقلانية – لديهم القدرة على حل المشكلات من خلال العمل الجماعي، وأن التعاون الدولي من أجل المنفعة المتبادلة أمر مرغوب فيه وممكن على حد سواء، وهناك دور للجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، والدولة ليست مركزية بسيطة، فهي متعددة المراكز والقضايا، بما يتماشى مع المنافسة بين الضغوط المحلية والدولية بالإضافة إلى تركيز النيوليبرالية على السلام الديمقراطي، والمكاسب النسبية مقابل مكاسب مطلقة كما تحاول تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لمحاولة بناء تعاون دولي في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.[3]

وفيما يلي أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي:

---

[1] جون بيليس الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في: جون بيليسوستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط 1،دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص418.

[2] جون بيليس الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب، المرجع سبق ذكره، ص 421.

[3] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط1، 2007، ص404.

نظرية الاستقرار المهيمن:

حيث يرتبط التعاون ببنية تتميز بالهيمنة تحترم قواعد النظام الدولي، وتضمن تقاسم السلع الجماعية، ويكون المهيمن قادرًا على تغيير البيئة الدولية لصالحه من خلال توفير السلع الأساسية للقوى الصغيرة. من أجل قبول الخضوع للنظام المهيمن.

نظرية الاعتماد المتبادل:

ترى إمكانية التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما تكون هناك مصالح عامة مشتركة، حيث تم التركيز على الأبعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية، مما يؤدي إلى تعزيز أوضاع السلام والحد من التوترات والصراعات، مما يؤدي إلى ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية، وتنمية التجارة الدولية والتقدم التقني. يؤدي الاعتماد المتبادل والتقسيم الدولي للعمل إلى الكفاءة وتحقيق أعلى مستوى من الثروة. عند انتشار شبكات التبعية الاقتصادية المتبادلة، يتم إرساء أسس السلام والتعاون في عالم فوضوي وتنافسي، وتتعاون الدول في النظام الدولي، لأن هذا التعاون ينتج عنه فوائد ونمو سريع، خاصة وأن ثورة المعلومات أدت إلى زيادة عدد قنوات الاتصال بين المجتمعات إلى حد كبير مثلما تغيرت أساليب الاعتماد المتبادل.[1]

ولأن التعاون الدولي أصبح ظاهرة دائمة وواسعة الانتشار، فقد ظهر منهج نظري جديد لشرح ذلك، متمثلاً في الليبرالية المؤسسية الجديدة. بشكل عام، يؤدي التعاون إلى تجاوز الدول لمخاوفها الضيقة.

تؤمن **المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة** – التي ظهرت في نهاية السبعينيات من القرن العشرين وبداية الثمانينيات – بأن هناك إمكانية لتطوير وتطوير أنماط التعاون الدولي في

[1]محمد عصام لعروسي، "العلاقات الدولية: شيء من النظرية وآخر من التطبيق"، موقع: الحوار المتمدن –العدد: 1766 – جامعة أسيوط، العدد 11 يناير، 2006، ص /161/12، على العنوان الإلكتروني:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

ظل تحقيق الوفرة والمساواة والأمن. والمصالح أو المنافع المتبادلة بين الدول على أساس المبادئ الأخلاقية والشرعية الدولية والمنظمات العالمية، بموافقة هذه المدرسة على فوضى النظام الدولي.

اتخذت **النيوليبرالية المؤسسية** موقفًا أكثر إيجابية من الواقعية الجديدة تجاه التعاون الدولي. وركزت أكثر على الجوانب الاقتصادية والبيئية، رغم أنها لم تتجاهل الحجج العسكرية والأمنية. ترغب الدول في تحسين مواقفها الفردية بغض النظر عن الجهات الفاعلة الأخرى ترتبط الليبرالية المؤسسية الجديدة بنظام دولي يتم فيه استيفاء شرطين أساسيين:

أولاً: يجب أن تكون هناك مصالح متبادلة بين الفاعلين من الدول والآخرين التي من المأمول الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون.

ثانيًا: أن التغيير في درجة "المأسسة" له تأثير قوي على الدول.[1]

على الرغم من أن الاحتيال والخداع يظلان عقبات رئيسية أمام التعاون، فإن مفتاح حل هذه المشكلة يكمن في المؤسسات وإنشاء أنظمة أو إجراءات للسيطرة على الاحتيال أو تقليل تكاليف نقل المعلومات وتسهيل إبرام الصفقات في العلاقات بين الدول، مثل إنشاء مؤسسة يمكن أن يزيد التعاون مع مؤسسات المعلومات المقدمة، ويزيد من المصداقية ويخلق نقاط اتصال، وبالتالي تقليل عدم اليقين والسماح لمبدأ المعاملة بالمثل بالعمل بشكل أفضل، من خلال توفير معلومات عن تفضيلات ونوايا وسلوك الآخرين.[2]

تعاملت الوظيفية، وهي أبرز تيار من الليبرالية الجديدة، مع التعاون الدولي، وركزت على حقيقة أن الوسائل التقنية الحديثة، والنمو الاقتصادي، والمشاكل الاجتماعية والبيئية على

[1]Robert Keohane, International Institutions and State power, Colorado: Westview Press, 1989, p.2.
نقلا عن سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، معرفة، المجلد 22، العدد 45 جامعة بغداد العراق ديسمبر 2012.

[2]سمير جسام راضي، مرجع سابق.

المستويات الإقليمية ستشكل ضغوطًا لا تُقاوم للتعاون الدولي، وأن ظهور المنظمات هو تحقيق حقيقي للرغبات الوظيفية للرأي العام والتكنوقراط على وجه الخصوص. . ويعود الفضل في ذلك إلى ازدهار وسائل الاتصال وسهولة تبادل المعلومات، الأمر الذي أدى إلى خلق بنية مشتركة تمثلها المنظمات الدولية التي تتعهد بإنجاز مهام الاتصال والتقارب بين الدول والشعوب.

ما بالنسبة للوظيفة الجديدة، التي ارتبطت بشكل خاص بـ «هاس إيرنست»، الذي أدرك أن الآلية الوظيفية أسهل على المستوى الإقليمي، لا سيما في إطار القيم المشتركة، وعلى عكس «ميتراني»، اعترف أيضًا بأنها ستكون من الصعب فصل القضايا التكنولوجية عن القضايا السياسية أو تجنب النزاعات بين الدول إذا كانت كذلك. فعاليتها يجب أن تتمتع ببعض الاستقلالية.[1]

تؤمن الوظيفة الجديدة بأن الاندماج والتكامل يبدأ من المجالات السياسية الدنيا، أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى المجالات السياسية العليا، مثل قضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الأيديولوجية والرمزية، وذلك من خلال نقل الولاء من الدولة القومية للولاء لهيئات جديدة، وهي منظمات إقليمية ومحلية، للوصول إلى اندماج دول إقليمية داخل دولة إقليمية واحدة. تؤكد النظرية الوظيفية الجديدة أيضًا على دور النقابات العمالية والمجتمع المدني وجماعات المصالح في دفع الطريق إلى الأمام.

أما **نظرية السلام الديمقراطي**، فيرى أن الدول الديمقراطية تتبنى ضوابط مصالحة تمنع استخدام القوة بين الأطراف التي تتبنى نفس المبادئ، أي أن انتشار الديمقراطية سيؤدي إلى زيادة الأمن الدولي في ضوء كل النظريات المذكورة أعلاه داخل المدرسة الليبرالية، ومقارنتها بالمدرسة الواقعية، يتضح أن جميعها يهيمن عليها الاتجاه التعاوني بطريقة تتجاوز بكثير

[1] مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان،، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، جمهورية الإمارات المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 181.

الاتجاهات الواقعية الجديدة، والمدرسة الليبرالية، بشكل عام، متفائل بشأن التعاون الدولي، ويحدد آليات مهمة لتسهيل عملية التعاون الدولي.

3- المدرسة البنائية:

تركز النظريات البنائية على تأثير الأفكار. يرى البنائيون أن المصالح والهوية تتفاعل من خلال العمليات الاجتماعية والتاريخية. كما يولون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في نفس الوقت المعتقدات والمصالح، ويؤسس للسلوكيات المقبولة. يرون أن البيئة الثقافية تؤثر على هوية الدولة. والتأثير في طريقة تعامل الدولة مع القضايا الدولية وخاصة التعاون الدولي.[1]

لى عكس المدرسة الواقعية والنيوليبرالية، تعتقد البنائية أن الفوضى (غياب سلطة مركزية عالمية) لا تعني أن سلوك الدولة هو اتجاه محدد، وبالتالي فإن التعاون الدولي لا علاقة له بغياب سلطة مركزية بقدر ما لأنه شرط متعلق بنوع الثقافة السائدة في النظام.

ترى البنائية إمكانية التعاون في ظل ظروف الفوضى، وتبدأ بسؤال كيف تفهم الدول مصالحها في قضية معينة. قد تساعد كيفية توزيع هويات ومصالح الدول المعنية (جنبًا إلى جنب مع توزيع القوة المادية) في توضيح ما إذا كان التعاون بينهما ممكنًا ؛ وهذا يعني أن الاعتراف بوجود المصالح السابقة يعتبر عقبة في طريق بناء نظرية التعاون وفقًا للمدرسة البنيوية.[2]

[1]Stephen M. Walt," International Relations, One World, many Theories", in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th. ed. United State of America: the McGraw-hill companies, 1999, p.37.

[2]عبد الله. جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد:11، يناير2006، ص.165.

يعتقد البنائيون أن التعاون بين مختلف البلدان على اختلاف أنواعها ومستوياتها ممكن لأنه، من وجهة نظر البنائية، تشترك البلدان المعاصرة في العديد من القناعات حول قواعد اللعبة الدولية، ومصالح اللاعبين، والسلوك العقلاني. حاولت البنائية إعادة الثقافة المحلية والسياسة إلى العلاقات الدولية. إن هوية الدولة في السياسة العالمية هي جزئياً نتاج الممارسات الاجتماعية التي تشكل الهوية محلياً. لذلك، فإن سياسات الهوية المحلية لها تأثير مباشر على مصالح الدولة والإجراءات الخارجية.

يؤكد النيوليبرالية القائمة على الراحة أن التعاون هو وظيفة للمصالح العقلانية، لكن تلك المؤسسات تساعد اللاعبين على الاهتمام بالمكاسب المطلقة، أو المصالح المشتركة. أما بالنسبة للنظريات البنائية القائمة على المعرفة، فيقولون إن المعرفة والمؤسسات تتحد لخلق فهم مشترك للأدوار والهويات التي تشكل السلوك وتعوق أو تعزز التعاون.[1]

شمل التعاون الدولي مجالات مختلفة مثل التعاون الأمني، والتعاون العسكري، والتعاون الاقتصادي، والتعاون العلمي، والتعاون القضائي، والتعاون في مجال الطاقة، وهو من أهم قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول.

المطلب الثالث: مستويات التعاون الدولي وأهدافه

1. التعاون العلمي

يقصد به تعاون الدول أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية من أجل تحقيق هدف مشترك على المستوى العلمي ،أو إيجاد حلول لمعضلة علمية ،أو العمل على دعم وتمويل الجهد العلمي. من أهم مجالات التعاون العلمي الدولي المجال الطبي على مستوى مراكز

[1]Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Theories of International Regimes (Cambridge University Press 1997).

البحث العلمي أو داخل منظمة الصحة العالمية. ادراجها من اجل مكافحة الامراض المختلفة ومن اجل انتاج لقاح ومواجهة الجائحة الوبائية.

2. التعاون على المستوى السياسي

وهذا يعني، على وجه الخصوص، مجالات التعاون بين مختلف البلدان في مختلف المجالات المتعلقة بشكل خاص بالقضايا السياسية (إبرام المعاهدات الدولية – توحيد الجهود الدولية للصداقة).

- جامعة الدول العربية
- الأمم المتحدة
- رابطة الدول المستقلة

3. التعاون القضائي

وهذا يعني أي شكل من أشكال التعاون بين الأجهزة القضائية لدول العالم وتوقيع اتفاقيات تعاون قضائي مشتركة توضح شروط تسليم الهاربين والمطلوبين للعدالة وظروفهم وتسهيل تلك الإجراءات، بالإضافة إلى تبادل المعلومات. والبيانات بين الأجهزة الأمنية في مجال مكافحة الجريمة أو مكافحة الإرهاب.

4. التعاون الاقتصادي

وهو من أهم أشكال التعاون ووسيلة التعاون على المستوى الاقتصادي والتجاري والمالي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إجراءات مشتركة ومحددة. ويشمل التعاون الاقتصادي توقيع اتفاقيات لرفع مستوى التبادل التجاري بين الدول أو الحصول على قروض

وهبات ومدفوعات مالية بالإضافة إلى تحرير التجارة ورفع الحواجز الجمركية وتحقيق الأمن الاقتصادي من خلال مكافحة التهريب والجريمة الاقتصادية.

- صندوق النقد الدولي
- البنك العالمي
- مجموعة الثمانية.

5. التعاون العسكري

هو كل أشكال التعاون على مستوى القوات المسلحة للدول، من خلال إبرام الاتفاقيات والمعاهدات من أجل تحديث معدات الجيوش وتزويدها بالسلاح أو توحيد الجهود من أجل تطوير التكنولوجيا العسكرية بالإضافة إلى تنفيذ العمليات العسكرية. المناورات والانضمام إلى التحالفات والإنتاج المشترك للمعدات العسكرية

- حلف الناتو
- المنظمات أو الوزارات الوطنية
- الوكالة المغربية للتعاون الدولي
- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
- وزارة التعاون الدولي (مصر)
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (اليمن)
- وزارة التنمية والتعاون الدولي (تونس)
- منظمات دولية
- المنظمة العربية للتعاون الدولي

- الاتحاد الرياضي الدولي [1]

المطلب الثالث: أهداف التعاون الدولي

من أهم أهداف التعاون الدولي منذ نشأته تحقيق السلم والأمن الدوليين، لأن الأسباب الرئيسية التي دفعت الدول إلى تفعيل التعاون هي معاناتها من الحروب والصراعات التي استمرت لسنوات. لذلك، يوصف السلام الدولي بأنه من أولى أولويات هذا التعاون. عندما يتحقق السلام العالمي، سيتم تحقيق كل شيء وفقًا لذلك. أهداف أخرى للتعاون بأشكاله المختلفة.[2]

يتم تحديد أمن الدولة الفردية وأمن مجموعة الدول من خلال التعاون الدولي. لذلك، يزداد أمن الدولة الواحدة مع زيادة أمن جميع الدول.

الهدف الرئيسي من التعاون الدولي هو السبيل لتحقيق السلام والأمن لجميع البلدان. وبدون تضافر الجهود، لن تحقق أي دولة السلام والأمن الذي تريده. على الرغم من اعتزاز الدول بسيادتها، إلا أنها لا تستطيع تجاهل وجود دول أخرى. لقد فرضت الحياة المشتركة في المجتمع الدولي ضرورة التعاون بين أجزائه في جميع المجالات لإرساء دعائم السلام الدولي والقضاء على مختلف أشكال استخدام القوة.

يهدف التعاون الدولي إلى تسهيل وتسريع عملية التنمية واستغلال الإمكانات الطبيعية والاقتصادية للدول المتعاونة. في ظل العولمة الاقتصادية، لا يمكن للدول الفردية الحفاظ على مكانتها وحصتها الاقتصادية في الأسواق العالمية بسبب تصاعد المنافسة الدولية، مما يجعلها

[1] موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، التعاون الدولي ومستوياته في: Http: // www.politics-dz.com/7-giz-jaica-4said

[2] محمد مؤنس محب الدين، الجرائم الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 01، 2010، ص 15.

تتبنى خيارات تعاونية مثل بناء تكتلات إقليمية مشتركة بهدف المواجهة المشتركة للمنافسة الأجنبية وتشكيل مشترك. القوة الاقتصادية.[1]

كما يهدف إلى احتواء الأزمات والاضطرابات والتوترات بين الدول، حيث تلجأ الدول عادة إلى التقارب والتعاون فيما بينها بشأن القضايا المتنازع عليها لخوفها من أن تتحول هذه الخلافات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تاريخية إلى حرب بينها، وبالتالي اعتماد النهج التعاوني بدلاً من نهج الصراع لحل هذه المشاكل التي يمكن أن يكون التعاون الدولي وسيلة لصد التهديد الخارجي ومواجهته بشكل جماعي، حيث تتبنى الدول في كثير من الأحيان سياسات أمنية مشتركة من أجل مواجهة التهديدات الخارجية المشتركة، مثل التقارب التعاوني بين دول الخليج التي استشعرت وجود تهديد خارجي.

[1] امال عبد اللطيف ونوال رمضاني، التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية –الاتحاد الأوروبي نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة العربي تبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2016–2017)، ص 13.

المبحث الثاني: مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها

صبح دور المنظمات الإقليمية يشكل تهديدا خطيرا في ظل التعاون الدولي في مواجهة العديد من التحديات التي تجعل من الصعب على الأمم المتحدة العمل عليه بمفردها وضمن ميثاقها وفي ظل المتغيرات الدولية المختلفة. لقد ظهر الجزء السابع من الميثاق الخاص بصون السلم والأمن الدوليين من خلال عمل المجلس أنه لا يمكن أن يحتكر الإجراءات القانونية القائمة على التفويض الدولي بمفرده، بل يفوض المنظمات الإقليمية حق التدخل و – تسوية النزاعات الدولية تحت إشرافها المباشر وفقاً للمادة الثانية والخمسين من الميثاق، ويعني هذا الميثاق أن المنظمات الإقليمية قادرة على توفير القدرات اللازمة لتسوية المنازعات الدولية، بما في ذلك فرض السلم والأمن الدوليين بسرعة وفعالية، ووحدة أعضاء هذه التنظيمات في الأسس التاريخية والسياسية والاقتصادية مما يجعلها الأقرب للصراع والأنسب لحلها.

المطلب الأول: مفهوم الإقليم والإقليمية

في البداية، قد يكون من الضروري التعرف على معنى الإقليم والإقليمية، قبل محاولة تحديد المقصود بالمنظمات الإقليمية، خاصة وأن المفاهيم النظرية تستند إلى أكثر من معيار واحد أو محدد لتعريف مفهوم الإقليم.

أولاً: مفهوم الإقليم

فيما يتعلق بمفهوم المنطقة، نجد أنها تعني لغويًا مساحة الأرض التي يسكنها أبناء الدولة، ولكن من ناحية أخرى، نلاحظ أنه كان من المعتاد استخدامها بمعنى اصطلاحي أوسع من معناها اللغوي، وبالتالي تضاعفت معاني المنطقة حسب تطورها التاريخي من جهة، ووفقًا لأساليب استخدام المنطقة من جهة أخرى. كانت المنطقة في الأصل مجرد قطعة أرض يستقر عليها شعب معين، بالإضافة إلى كونها مصدرًا للثروة والسلطة، ولم تقتصر أهمية المنطقة على العنصرين السابقين (أساس استقرار المنطقة). الشعب ومصدر للثروة)، كما نلاحظ اليوم أن

المناطق الصحراوية القاحلة تتمتع بأهمية كبيرة على الرغم من كونها غير مأهولة بالسكان، وذلك لتعدد أشكال الاستفادة منها، خاصة من الناحية الاستراتيجية.

وبالمثل فإن فكرة المنطقة مرتبطة بتنظيم وتوسيع السلطة السياسية، وهذا يظهر بوضوح في ظل النظام الإقطاعي، حيث العلاقة الإنسانية بالأرض هي التي تحدد توزيع السلطة داخل الدولة. في المعاملة بين مواطنيها من ناحية وسكان مستعمراتها من ناحية أخرى، أصبحت أراضي الدولة الاستعمارية ذات أهمية أكبر من أراضي المستعمرات. مثال في تنفيذ المعاهدات الدولية بالإضافة إلى ذلك، أدت ظاهرة الاتحاد بين الوحدات السياسية إلى تجديد في تحديد الطبيعة القانونية للإقليم. يعتمد هذا التجديد على الحاجة إلى تبرير السلطة المزدوجة في الدولة الفيدرالية، فكيف يمكن اعتبار قطعة أرض معينة جزءًا من أراضي الدولة العضو في الاتحاد، حيث تعتبر جزءًا من أراضي الدولة الفيدرالية الدولة نفسها. إذا أخذنا نظرية الملكية التقليدية، التي تحدد ملكية الدولة لأراضيها، فمن المستحيل تفسير ظاهرة السلطة المزدوجة في الدولة الفيدرالية. تظهر المنطقة هنا كإطار جغرافي لممارسة الاختصاصات التي يحددها القانون. أكثر من ذلك، فإن ظاهرة الاتحاد لا تقتصر على تشكيل الولايات الفيدرالية، بل تمتد لتشمل الاتحادات الاقتصادية القائمة على قاعدة إقليمية، وإن كانت تسمى في هذه الحالة بمصطلح مناطق مثل المناطق النقدية والتجارية، وبالتالي مفهوم المنطقة هنا. يقتصر على أنواع معينة من التبادلات والمعاملات النقدية والتجارية.

ثانيا: تعريف الإقليمية:

تُعرَّف الإقليمية بأنها "عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، وغالبًا ما يكون هذا التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه"[1].

[1] مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية: (مركز الخليج للأبحاث) الإمارات العربية المتحدة 2008، ص67.

تحقيق التكامل حتى الدمج بينهما، حيث يتم إزالة مختلف الحواجز والقيود التي فُرضت سابقًا بينهما. تتميز الإقليمية أيضًا بحقيقة أنها تحدث بين البلدان المتجانسة في الخصائص الجغرافية (منطقة جغرافية واحدة أو قريبة على الأقل)، اقتصادية (بين البلدان ذات المستويات الاقتصادية القريبة قد تحدث بين البلدان ذات التوجهات السياسية المتشابهة).

مصطلح الإقليمية مشتق من كلمة إقليم، وهو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي من جهة، وكثافة التبادل التجاري، والمشاركة في المؤسسات، والتجانس الثقافي. حيث تحدد المنطقة عمليا حجم المبادلات التجارية وحجم التبادلات والتدفقات التجارية وخصائص مكوناتها وقيمها وخبراتها المشتركة والإقليمية في هذا السياق تشير إلى ذلك التعاون الذي يحدث على المستوى الإقليمي بين الدول المتجانسة، والذي يحدد معدل نمو التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية لهوية المنطقة من خلال حركة تبادل السلع والأشخاص ضمن منطقة محدودة لذلك، ظهر ما يسمى بالإقليمية الجديدة لوصف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينيات من علاقات ومنظمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي. يحتوي هذا النموذج على عدة مستويات، أدناها مناطق التجارة الحرة والأعلى هي الاتحاد الاقتصادي، على سبيل المثال منظمة الكوميسا، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وغيرها.

أما النموذج الثاني فيقوم على التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة صناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يوحدها هذا التخصص وتقسيم العمل. مثال على ذلك هو مثلث النمو دون الإقليمي الذي يربط بين التكنولوجيا والقوة المالية لسنغافورة والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بإندونيسيا. الإقليمية الجديدة هي عملية إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتماشى مع التغيرات العالمية الجديدة. إنها السمة الأبرز لمفهوم الإقليمية الجديدة[1].

[1] خليل حسن، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية، المجلة الثاني، ط1، دار الحمل اللبناني، بيروت، 2010، ص15.

اعترف ميثاق الأمم المتحدة بفكرة الإقليمية، واعتبر المنظمات التي تحمل هذه الصفة إحدى وسائل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي تبلورت فكرة الإقليمية في شكل العديد من المنظمات الإقليمية منذ ذلك الحين. نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة عام 1945 على سبيل المثال منظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وغيرها، وذلك لعدة أسباب، أهمها:

أ- لم تعد الدولة، كقاعدة عامة، قادرة على تلبية احتياجات شعبها، لا سيما في المجالات الأمنية، بمفردها.

ب- وجود تكتلات وتجمعات معينة تفرض على الدول الأخرى ضرورة مواجهتها على نفس المستوى الجماعي. يخلق التكتل تكتلات مضادة.

ج- تزايد درجة الاعتماد الدولي المتبادل لتعزيز القوة التفاوضية لمجموعة من الدول في مواجهة مجموعة أو مجموعات دولية أخرى.

المطلب الثاني: نشأة المنظمات الإقليمية وتطور مفهومها

من المعروف أن كل مجموعة من البلدان المجاورة تشترك في خصائص وميزات مشتركة. يدرك الكثير منهم أن مصالحهم متشابهة ومترابطة، وأن ما يحدث في بلد ما يؤثر على البلدان الأخرى بطريقة أو بأخرى. نستنتج من هذا أن المنظمات الإقليمية نشأت قبل أن يتم دراستها نظريًا. في هذا القسم، سنناقش المزيد حول أصولها. تنص المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه لا يوجد في هذا الميثاق ما يمنع إنشاء منظمات أو وكالات إقليمية، وشددت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية إبرام اتفاقيات إقليمية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لإحدى قراراتها وهي القرار رقم 16 بتاريخ 16 ديسمبر 1984. وفي ضوء ذلك، جسدت هذه البيانات إنشاء منظمات معنية بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

ومن ثم اعترف ميثاق الأمم المتحدة بفكرة الإقليمية وأعطى المنظمات التي تحمل هذه الخاصية كأحد وسائل حماية حقوق الإنسان. لذلك، تبلورت فكرة الإقليمية في العديد من المنظمات الإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء الأمم المتحدة عام 1954، على سبيل المثال منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي، وهو ما يرجع إلى عدد من الأسباب، في مقدمتها أن الدولة لم تعد قاعدة عامة من تلقاء نفسها لتلبية احتياجات شعبها، خاصة فيما يتعلق بالمجالات الأمنية. الأمر الذي أدى إلى وجود تكتلات وتجمعات معينة يتعين على الدول الأخرى مواجهتها على نفس المستوى الجماعي. تخلق الكتلة تكتلات مضادة، بالإضافة إلى تعطيل درجة التبعية الجوية المتبادلة لتعزيز القوة المتباينة لمجموعة من البلدان في مواجهة مجموعة واحدة أو أكثر.[1]

في هذا السياق، ظهرت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية، مرتبطة بتعدد المعايير المحددة لها. هناك اتجاه للإقليمية في التنظيم، أي أنه لا يفرق بينهما، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنهما مرادفان لهذا الشيء، ويستند إلى تعريف للإقليمية أنه يجوز للمنظمات الدولية العليا. . التي تربط بينهما روابط تاريخية وجغرافية وثقافية أكثر من غيرها وتهدف إلى العمل على حل الخلافات التي نشأت بينهما بالطرق السلمية.[2]

بالتالي، فهي تدعم السلم والأمن الدوليين على حد سواء، وتماشياً مع الارتباط السابق بين المنظمات الإقليمية والإقليمية، يظهر اتجاه ثانٍ ينبع من تعريفها للمنظمات الإقليمية على

[1] كارم محمد حسين مشورن، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية جامعة الأزهر كلية الحقوق، قسم ماجستير سنة 2011، ص 139.

[2] إبراهيم حسين معمر، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دراسة في أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 223.

أنها ترمز إلى الحريات السياسية والاجتماعية التي تسعى إلى إثارة الشعور المحلي المختلف. الشخصية، بما في ذلك ما هو ثقافي واقتصادي وسياسي.[1]

في المقابل، يظهر **اتجاه ثالث** يحرص على تجريد مفهوم الإقليمية من أي محتوى محدد وينظر إليه على أنه كتلة غير مكتملة من المعنى يجب إضافة سمة أو كلمة أخرى إليها حتى تتمكن من فهم معناها لذلك تحدث أصحاب هذا الاتجاه عن الإقليمية السياسية أو المنهجية والحضارة الجغرافية الإقليمية والجهوية المطلقة، أما النوع الأول فيفسره هذا الاتجاه هو أنه إقليمي لا يرتبط بمكان بل هو سياسي أو الارتباط المنهجي من أجل تحقيق أهداف معينة سواء كانت عسكرية أو سياسية. ومن الأمثلة على ذلك قيام الدول الشيوعية بتأسيس حلف وارسو، حيث يقوم هذا التحالف على العقيدة السياسية بمفهومها العام، وكذلك الحال مع منظمة حلف شمال الأطلسي، ولكنه يضم دولًا أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المنظمات الإقليمية هي شكل محدود من المنظمات الدولية، وهي تشمل عددًا محدودًا من الدول التي لديها روابط مشتركة من حيث الجغرافيا والمصالح والتقارب الثقافي واللغوي والتاريخي والروحي، وتتعاون مع بعضها البعض من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.[3]

أما **الإقليمية الجغرافية** فتعني الترابط الإقليمي في منطقة جغرافية واحدة، مثل التقارب بين مصر والسودان، وهو ما تعبر عنه بوضوح منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية.

---

[1] عمر حفصي فرحاتي، ادم بلقاسم قبي، بدر الدين محمد شبل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته، دراسة في أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط 1 دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012، ص 223.

[2] كارم محمد حسين مشورن، مرجع سابق، ص223، 224.

[3] دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، ياسر هاشم عماد الهياجي، ص88 العدد الرابع والثلاثون –شعبان 1437 هـ يوليو2016.

بينما تتحدد الإقليمية الحضارية من خلال توافر روابط ذات طبيعة حضارية من شأنها أن تعزز أي رابطة سياسية بين الدول وتعمق ذاتيتها. على سبيل المثال، كان إنشاء جامعة الدول العربية نموذجًا لتوافر هذه الروابط (وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والدين).

أخيرًا، **الإقليمية المطلقة**، والتي تعني الإقليمية غير المميزة بشكل عام وتنطبق على كل منظمة دولية غير موجهة بطبيعتها نحو العالم، حيث تقتصر أهدافها ونطاق عضويتها على عدد معين من البلدان التي توحدها رابطة خاصة، بغض النظر عن طبيعة هذه الرابطة سواء جغرافيا أو سياسية أو غير ذلك.

بالنظر إلى الأنواع والأسماء الإقليمية السابقة، يمكن وضع تعريف محدد للمنظمات الإقليمية: هي الهيئات الدائمة التي تشمل في منطقة جغرافية معينة عددًا من البلدان التي ترتبط بعلاقات متجاورة، ومصالح مشتركة، وثقافية، التقارب اللغوي والروحي، ويتعاون الجميع على حل أي نزاع قد ينشأ بينهم بالحل والحماية السلميين. مصالحهم وتنمية علاقاتهم الاقتصادية والثقافية.

- **الهيكل التنظيمي للمنظمات الإقليمية ونظام تمويلها**

حقيقة الأمر أن الهيكل التنظيمي للمنظمات غير الحكومية بشكل عام والمنظمات الإقليمية بشكل خاص، بأجهزتها ولجانها الرئيسية والفرعية والفروع والمكاتب المرتبطة بها خارج نطاق المنظمة، يعتمد على العديد من الظروف والعوامل المتعلقة بتاريخ المنظمة ونطاق عملها. أو مجالات الاهتمام؛ بالإضافة إلى نطاق العضوية في المنظمة ومدى علاقاتها واتصالاتها. من ناحية أخرى، فإن نظام تمويل المنظمة مالي وتقني ومادي يقدمه الأفراد الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون. ومصداقيتها في نظر الآخرين. بالإضافة إلى أحكام القوانين والتشريعات والأنظمة المتعلقة بتمويل أنشطة المنظمات ومدى شرعيتها لقبول الهبات والتبرعات من الغير، وهذا وذاك أي الهيكل التنظيمي للمنظمة وأنظمتها التمويلية، مما يؤثر

سلبًا أو إيجابيًا على دور المنظمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيز الاحترام لها على أرض الواقع ومدى النضج التنظيمي وبناء القدرات المؤسسية للمنظمة بالإضافة إلى شبكة العلاقات التي تقيمها مع الآخرين. البلدان والمنظمات الأخرى، وكذلك مدى الموارد المالية والعينية المتاحة لها.[1]

ومن آليات ذلك وجود منظمات دولية غير حكومية يتقلص هيكلها التنظيمي إلى وجود مدير تنفيذي لإدارة المنظمة مع عدد من المديرين الذين يشكلون معه فريق اللجنة أو الأمانة التنفيذية.

ينص الميثاق الأفريقي على أنه يجب على كل دولة أفريقية (المادة 62) تقديم تقارير دورية عن التدابير التشريعية وغيرها من أجل إنفاذ الحقوق المتعلقة بالحريات المنصوص عليها في الميثاق، ولكن لوحظ أن عددًا كبيرًا من الدول لم تقدم هذه التقارير بانتظام. تقارير دورية تناقش في جلسات خاصة. وفد يمثل حكومة الدولة المقدمة للتقرير. ويرجع ذلك إلى عدم المتابعة من جهة، ونقص الكوادر القانونية في عدد من الدول التي تمكنهم من إعداد هذه التقارير من جهة أخرى. عملت اللجنة في تقاريرها الأخيرة على تسليط الضوء على هذه النقطة، لكنها لم تصل إلى أسلوب بعض اللجان المماثلة التي لها الحق في زيارة الدول الأعضاء نفسها وعقد جلسات لسماع الشهود حول مدى تطبيق حقوق الإنسان فيها. بلدان.[2]

ينص الميثاق الأفريقي على أنه يجب على كل دولة أفريقية (المادة 62) تقديم تقارير دورية عن التدابير التشريعية وغيرها من أجل إنفاذ الحقوق المتعلقة بالحريات المنصوص عليها في الميثاق، ولكن لوحظ أن عددًا كبيرًا من الدول لم تقدم هذه التقارير بانتظام. تقارير دورية تناقش في جلسات خاصة. وفد يمثل حكومة الدولة المقدمة للتقرير. ويرجع ذلك إلى عدم

[1] إبراهيم حسن معمر، مرجع سابق ص 228.

[2] المرجع نفسه، ص 19، 20.

المتابعة من جهة، ونقص الكوادر القانونية في عدد من الدول التي تمكنهم من إعداد هذه التقارير من جهة أخرى. عملت اللجنة في تقاريرها الأخيرة على تسليط الضوء على هذه النقطة، لكنها لم تصل إلى أسلوب بعض اللجان المماثلة التي لها الحق في زيارة الدول الأعضاء نفسها وعقد جلسات لسماع الشهود حول مدى تطبيق حقوق الإنسان فيها. بلدان.[1]

المطلب الثالث: الأساس القانوني وشروط قيام الإقليمية

لقد نصت المنظمات والهيئات الدولية على موضوع الإقليمية والكتلة من خلال عصبة الأمم والأمم المتحدة، ويجب أن تتوافر مجموعة من الشروط لإنشاء كتلة إقليمية.

1- الأساس القانوني للإقليمية

تناول ميثاق العصبة موضوع الإقليمية حيث نص على: "بما أن عصبة الأمم منظمة عالمية، يجب أن تتعايش مع المنظمات الإقليمية للتعاون في تحقيق أهداف العصبة".[2]

أما بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة، فقد خصص فصلاً كاملاً للإقليمية، فضلاً عن فصل كامل للمنظمات الإقليمية، ونص على ما يلي: "إنشاء مجموعات أو وكالات إقليمية تهتم بالعاملين الإقليميين المناسبين لتحقيق الأهداف المنظمة مسموح بها طالما أن نشاطها لا يتعارض مع هذه الأهداف ".[3]

2- شروط إنشاء المنظمة الإقليمية: لكي ينجح التكامل الإقليمي، يجب استيفاء الشروط التالية:

[1] السفير أحمد حجاج، الأمين العام للجمعية الأفريقية بالقاهرة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، قضايا وآراء، جريدة الأهرام، سنة 2003، العدد 42695

http://www.ahram.org.eg/archive/2003/10/29/OPIN3.HTM2015.04.289am

[2] المادة 21 من عهد عصبة الأمم.

[3] الفقرة الأولى من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة.

- **القرب الجغرافي:** يعتبر القرب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لتأسيس منظمة إقليمية، وذلك لسهولة البضائع والخدمات والعمالة، وتقليل تكاليف النقل.
- **الإرادة السياسية:** إن غياب الإدارة السياسية بين مجموعة من الدول التي أرادت الاندماج فيما بينها مؤشر على فشل إنشاء الكتلة، وبالتالي يجب أن تكون هناك إدارة سياسية منبثقة من صانعي القرار في الدول نفسها فيما يتعلق الحاجة إلى إقامة تكامل إقليمي.[1]
- **تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:** جب أن يكون التكامل بين الاقتصادات ذات الهياكل المتجانسة والمتشابهة القادرة على التكامل، وإلا فإن اقتصاد دولة واحدة سيسيطر على اقتصادات بقية دول المنظمة الإقليمية، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (COMICON)، حيث سيطر الاتحاد السوفيتي في المجال السياسي والاقتصادي على بقية البلدان.
- **تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:** ونعني بذلك التنسيق في مسائل التعرفة الجمركية والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وكذلك التنسيق في شؤون الأحوال الاجتماعية، وإنشاء وكالات متخصصة لها الصلاحيات المطلوبة للمتابعة. في هذا العمل.[2]
- **تجانس القيم الاجتماعية والثقافية:** يجب أن يكون التنظيم الإقليمي متجانسًا من حيث النظم والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية. نظرًا لأن المجتمعات متقاربة ومتشابهة، فإن معدل النجاح في التكامل مرتفع.
- **تحقيق المصلحة المشتركة:** جب أن تهدف المنظمة الإقليمية إلى تحقيق المصالح المشتركة بين دول التكامل، وهنا يستلزم ضرورة تنظيم العلاقات بشكل يضمن توزيع المكاسب بشكل عادل ومتوازن، حيث يضمن قيام طرف واحد بذلك. لا يكتسبون مكاسب دون الآخر.[3]

---

[1] خليفة مراد التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعيات القانونية تجارب وتحديات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والقانون الدولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص 44.

[2] نفس المرجع، ص 5.

[3] نفس المرجع، الصفحة نفسها.

المبحث الثالث: ماهية العولمة وعوامل تطورها

المطلب الأول: الجذور التاريخية للعولمة مفهومها وعوامل تطورها

تبدأ الجذور التاريخية للعولمة في بداية القرن الخامس عشر، حيث تمثلت في نمو المجتمعات الوطنية، وتعميق الاكتشافات الجغرافية، والتطور العلمي الذي زاد وتطور بمرور الوقت، ومعه الأفكار العالمية والمعاملات العالمية. تطورت بشكل ملحوظ، وظهور العلاقات الدولية وظهور الاتفاقيات الدولية والمؤسسات الدولية التي تعمل على تنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول التي زادت بشكل كبير بسبب ثورة الاتصالات والتطور الكبير في وسائل الاتصال وظهور العالمية. بدأت مفاهيم قادرة على احتضان خط تطور المجتمع الوطني وعملية صياغة الأفكار للبشرية وتطورت المؤسسات الدولية أكثر ثم تطورت المسألة إلى ظهور النضال العالمي من أجل الهيمنة وأصبحت العولمة في مرحلة من عدم اليقين بسبب إلى صعود الوعي العالمي ببعض القيم بعد المادية، مع زيادة المؤسسات العالمية والحركات العالمية، وظهور مشكلة التعددية الثقافية وتعدد الأعراق داخل المجتمع نفسه، أصبحت مفاهيم الأفراد أكثر تعقيدًا من خلال الاعتبارات المتعلقة الجندر والعرق، وظهرت حركة الحقوق المدنية وعززت الاهتمام بالإنسانية كمجتمع متنوع. من ناحية أخرى، أعطى العولمة أبعادًا تاريخية من خلال ربطها كظاهرة بالمسيرات الإمبراطورية عبر التاريخ، أي بالسيطرة السياسية من قبل الدولة المهيمنة أو المركز الإمبراطوري، سواء كان هذا المركز هو أثينا أو روما أو لندن أو عواصم أوروبا الغربية الأخرى، أو في الولايات المتحدة الأمريكية .[1]

[1] للمزيد من التفاصيل والمقاربة انظر:

- محسن أحمد الخضيري العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة، النيل العربية، القاهرة، 2000، ص 15 وص40-41.
- مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م،ص 35.

حيث كانت موجودة منذ تاريخ القديم وحتى الآن محاولات واتجاهات لتوحيد الوعي والقيم وأساليب السلوك وأنماط الإنتاج والاستهلاك، أي إلى تأسيس مجتمع بشري واحد باختصار، تبشر العولمة بمرحلة جديدة من التنظيم البشري العالمي، وتمثل نقيض المرحلة السابقة التي نحن على وشك الخروج منها – مرحلة الدولة القومية – حيث التراجع إلى الحدود السابقة للدول كإطار جغرافي للمادة. والازدراء الروحي بين الجماعات والإنسانية بشكل عام يظهر التطور التاريخي للعولمة التي بدأت تظهر أولاً في عالم الثقافة والاقتصاد مع ظهور موجة ظهور القوميات الأوروبية، ودعوة الشعوب الغربية إلى الاستقلال السياسي الوطني. قرب نهاية العصور الوسطى وبداية عصر النهضة، وبذلك كانت عولمة أوروبية، ثم توسعت إلى الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بسبب تداخل وتفاعل العوالم وتغير الزمن والجغرافيا. فترات زمنية، وفي كل يوم تتشكل ميزات جديدة للعولمة.[1]

أولاً: ظهور العولمة ومدلولها

أثر الحديث عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، وأصبحت محط اهتمام المتخصصين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة، وخاصة في الجامعات والإعلام والتيارات الفكرية. ظهرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتضاعفت أشكال العلاقات العابرة للحدود بين دول العالم، والأكثر من ذلك، التطور المذهل في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، من خلال تطوير الاتصالات وانتشار "الإنترنت".

تعود بدايات ظهور مصطلح العولمة إلى سبعينيات القرن العشرين وتحديداً في عام 1970 عندما أصدر "مارشال ماكلوهان" كتابه بعنوان "الحرب في القرية العالمية"، تلاه "زبنج

[1] للمزيد من الآراء المتباينة انظر المصادر التالية:

- برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999،صص 20-21.
- محمد الشبيني صراعات الثقافة الإسلامية مع العولمة، مجلة الدراسات السياسية، عدد 23، بغداد، 2005، ص 19
- John Tomlinso, Globalization and Culture, University of Chicago press, 1999, p. 202.

بريجنسكي" * بعنوان "أمريكا". "والعصر الإلكتروني "[1] لمؤلفون هم الاتجاه الذي بدأ يفرض نفسه على مستوى العلاقات الدولية، فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم، وذلك بفضل تقدم التكنولوجيا و مواصلات ازداد استخدام مصطلح العولمة في ثمانينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة عولمة الأسواق، وتحرير المبادلات التجارية، وتشجيع المنافسة. توسع هذا المفهوم ليشمل توحيد السوق العالمية، خاصة بعد انتقال الصين إلى اقتصاد السوق.

للعولمة عدد كبير من المؤشرات التي اختلفت باختلاف الجهات الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تعاملت مع هذه الظاهرة، كل حسب فهمه ومرجعية أيديولوجية وسياسية، لذلك لا يوجد تعريف شامل يمنعها، حيث إنه مصطلح غامض في أذهان كثير من الناس، والسبب في ذلك أن العولمة ليست مصطلحًا لغويًا، معجمًا، جامدًا يسهل تفسيره من خلال شرح الدلالات اللغوية المتعلقة به. بل هو مفهوم شامل ومتطور يتعمق في جميع الاتجاهات لوصف حركة التغيير المستمرة في مختلف المجالات. العولمة في اللغة العربية مشتقة من كلمة العالم، وهي ترجمة للكلمة الإنجليزية "العولمة".[2]

ورأى بعض الباحثين أن العولمة في جوهرها وحقيقة الأمر تشير إلى أمركة العالم، أي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وفقًا لمصالحها، ويؤكد هذا القول "جان– ماري جينيو " في دراسته" أمركة العالم أو عولمة أمريكا "بقولها: العولمة انتصار طويل المدى لأمريكا، إنها أمركة العالم، أي نشر الحلم الأمريكي في جميع أنحاء العالم.[3]

[1] طلال عتريس: " المناظرة حول العولمة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (71)، 1998، ص 4.

[2] إسماعيل صبري عبد الله: "الكوكبة، الرأسمالية العالمية مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997، ص5.

[3] إكرام عبد الرحيم: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي القاهرة، 2002، ص119.

شأت ظاهرة العولمة في حضن النظام الرأسمالي، وانبثقت منه، وبدأت بذورها في ستينيات القرن العشرين، وبدأت اتجاهاتها تتضح في السبعينيات، وتسارعت وتيرتها في الثمانينيات، و ظهرت معالمه الرئيسية في التسعينيات، وقد تحقق ذلك من خلال عدة حقائق منها:

- نهيار نظام "بريتون وودز" عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية توقف تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971.
- التوسع في النشاط الإنتاجي خارج إطار الدولة القومية ليشمل عدة دول من خلال شركات متعددة الجنسيات.

- ترابط وترابط الأسواق المالية العالمية وتزايد أنشطتها المالية.
- التغييرات الجديدة في مراكز القوة السياسية والاقتصادية العالمية.

للعولمة جوانب وأنماط متعددة جعلتها تتوسع باستمرار، وتتبع مناهج وأساليب جديدة، مدعومة بالتطور السريع للثورات التقنية والمعلوماتية، لإنتاج نظام جديد يهيمن في قيمه وأساليبه على كل ما هو سائد. القيم والنهج والطرق التي تعتبرها تعرقل مسارها.[1]

يمكن لمصطلح العولمة أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها، حيث أنه يعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمي متكامل، فضلاً عن تحرير الوطنية والعالمية. الأسواق العالمية على أساس الاعتقاد بأن التدفق الحر للتجارة والمال والمعلومات سيكون له عائد إيجابي.، طالما أن العولمة قضية حتمية ".[2]

[1] قضايا وتحديات تواجه الإمارات العربية المتحدة في ظل العولمة". www.alriyadh.com

[2] حسن لطيف كاظم الزيدي: "العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"، دار الكتاب الجامعي العين الإمارات، 2001، ص 27.

ثانياً: مفهوم العولمة وتطورها:

كان العرف السائد في الأدب الغربي هو تعريف العولمة على أنها: زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين المجتمعات البشرية، من خلال نقل البضائع ورأس المال والأشخاص والمعلومات".[1]

يرى **محمد الأطرش العولمة على** أنها: تكامل الأسواق العالمية في مجالات التجارة، والاستثمارات المباشرة، وتحويل الأموال، والقوى العاملة، والثقافات ضمن أطر رأسمالية السوق الحرة، يليها خضوع العالم لقوى السوق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى اختراق الحدود الوطنية وفقدان سيادة الدولة. يعرّفها الدكتور صادق جلال العظم بأنه عصر تحول رأسمالي عميق للبشرية جمعاء تحت سيطرة البلدان المركزية وقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ ".[2]

عرفها الدكتور **إسماعيل صبري عبد الله** بأنها: "المرحلة الأخيرة التي وصل إليها قانون أساسي للرأسمالية، وهو الاتجاه الثابت نحو مزيد من تركيز رأس المال والسيطرة والقوة الاقتصادية".[3]

يعرّفها **جلال أمين** على أنها: "التقلص السريع للمسافات التي تفصل بين المجتمعات البشرية، سواء فيما يتعلق بنقل البضائع والأشخاص، أو رأس المال، أو الأفكار، أو القيم".[4]

يعرفها الدكتور **عمرو محيي الدين:** "زيادة درجة الترابط بين المجتمعات البشرية من خلال نقل السلع ورأس المال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات".[5]

---

[1] فرانك جي لتشنر وجون بولي: "العولمة: الطوفان أم الإنقاذ"، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 59.

[2] صادق جلال العظم: ماهي العولمة"، ورقة بحثية، ندوة العرب" والعولمة"، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1998، ص24.

[3] المرجع السابق، ص 24.

[4] جلال أمين: "العولمة" والتنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص7.

[5] عمرو محي الدين: تعقيب في ندوة "العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص24.

أما بالنسبة **لصندوق النقد الدولي**، فقد تم **تعريف العولمة** على أنها: "زيادة الترابط الاقتصادي بين دول العالم، بما في ذلك عن طريق زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود وتدفقات رأس المال الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا ".[1]

هناك تعريفات عديدة للعولمة، لكنها في مجملها تكاد تكون المكونات الأساسية لها، فهي تمثل حقبة تاريخية، وهي مظهر من مظاهر الظواهر الاقتصادية، وهي ثورة تكنولوجية واجتماعية وسياسية ويرى أن هذه التعريفات تتفق على عدة عناصر أهمها:

– فتح الحدود أمام حركة رؤوس الأموال والسلع والمنتجات والأفكار وغيرها وتخفيف قبضة الدولة الوطنية عليها.

– اتجاه الاقتصاد في ظل العولمة إلى مزيد من التكامل في العالم، والعمل على تدويل عملية الإنتاج، وليس فقط تدويل عملية التوزيع والتسويق.

في ضوء ظاهرة العولمة، بدأ يظهر تقسيم عالمي جديد للعمل، حيث تهيمن دول ما بعد التكنولوجيا، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على أنشطة الاقتصاد الجديد، أو اقتصاد المعرفة الذي يتعامل مع الأفكار. والمعلومات والبرمجيات وأنظمة الاتصالات والرموز الرقمية وإنتاج تكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها وحماية عملياتها. يقوم هذا التقسيم على ثنائية جديدة للمعلوماتية – العولمة، وترك أنشطة الاقتصاد القديم، المخصصة لأنشطة إنتاج السلع في البلدان النامية، أو بلدان ما قبل الثورة التكنولوجية، من أجل التخصص في إنتاج السلع التقليدية. التي تحتاج إلى عمالة رخيصة، بالإضافة إلى إثقال كاهل تلك الدول بعبء التلوث. البيئة. بناءً على كل ما سبق، يمكن القول أن ظاهرة العولمة قد أحدثها محركان أساسيان.[2]

[1] صندوق النقد الدولي: "تقرير" آفاق الاقتصاد العالمي 1997، ص 26.

[2] د. نبيل علي: "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001، ص40.

المحرك الأول: الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المحرك الثاني: انتصار الفلسفة النيوليبرالية، وفلسفة اقتصاد السوق الحر، وانحدار الفلسفة الاشتراكية وانحسارها، والمدرسة الكينزية، والاتجاهات الداعية إلى توسيع نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. في هذا السياق، يتم تقديم الديمقراطية (الهيكل السياسي) على أنها توأم للاقتصاد الحر (الهيكل الاقتصادي)، ويشكلان معًا استراتيجية النموذج الغربي للرأسمالية أدى هذان المحركان بدورهما إلى ظهور نتيجتين: [1]

الأول: تقليص سيادة الدولة وتهميش دورها. في ظل العولمة، أصبحت إدارة الدولة مسألة تشترك فيها الحكومة مع المنظمات الدولية، وخاصة تلك المسؤولة عن إدارة العولمة، مثل منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والشركات متعددة الجنسيات.

الثاني: هو ردود الفعل على تهديدات العولمة، أو ما يعرف بالعولمة المضادة، بقيادة أحزاب وجماعات ومؤسسات ترى العولمة تهديدًا للهوية الثقافية، بناءً على مبررات ودوافع دينية أحيانًا، أو سياسية، اقتصادية، أو حتى لغوية في أوقات أخرى.

ثالثاً: عوامل ظهور العولمة .

شهدت نهاية القرن العشرين مجموعة واسعة من العوامل والبيانات التي ساهمت في ظهور وانتشار ظاهرة العولمة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. انهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، الذي كان يشترك في قيادة العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وانتهاء الحرب الباردة. هناك فائض في الإنتاج العالمي، والدول الصناعية بحاجة إلى أسواق خارجية لبيع منتجاتها، لذلك عملت على البحث عنها بطرق وأساليب مختلفة بعيدًا عن الأساليب الاستعمارية القديمة.

[1] عبد الله عبد الخالق: "العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر العدد ،2، الكويت، 1999، ص 50.

2. البحث عن أماكن وسبل جديدة للاستثمار والحصول على ربح مضمون في مجالات العمالة الرخيصة والتأكد من سهولة انتقال رأس المال إليها.

3 – ثورة المعرفة والتطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات، حيث أصبح العالم قرية صغيرة اختفت فيها المسافات وانهارت القيود والحواجز، وأصبحت حركة الأموال والسلع بما في ذلك السلع والخدمات. تسهيل.

4. الاتجاهات الاقتصادية العالمية الجديدة التي رسمتها وحددتها اتفاقية مراكش لعام 1994 لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

5. التطورات الهيكلية في صناعة الخدمات المالية، وتزايد الأهمية النسبية للأسواق المالية على المستوى العالمي.

لقد جاءت العولمة كنتيجة طبيعية لهذه التطورات الاقتصادية والعلمية والتقنية التي فرضت نفسها على العالم أجمع، لكن بعض القوى العالمية استثمرت واستغلت الفرصة لتحقيق طموحاتها السياسية والاقتصادية، في ظل غياب أطراف دولية. قادرة على العمل والمواجهة وتحقيق التوازنات الدولية ومن بين هذه العوامل، يبدو واضحًا أن الليبرالية الجديدة كانت حريصة على غزو كل الدول تحت مسمى العولمة، داعيةً إلى حرية حركة رأس المال، وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية لتعزيز حرية المبادلات التجارية، وتعمل على إحداث نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالديناميكية، ويأخذ الشكل الهرمي ويحتكر القبة القطبية، ويقوم على ثلاث ركائز تشكله وتعمل على توافقه وبقائه، وهي:

أ) صندوق النقد الدولي (FMI)

ب) البنك الدولي (BI)

ج) منظمة التجارة العالمية (OMC)

المطلب الثاني: أنواع وأبعاد وخصائص وأهداف العولمة

أولا: أنواع العولمة

العولمة هي تكامل الأسواق العالمية في مجالات التجارة والاستثمار المباشر، وتحويل الأموال والقوى العاملة والثقافات في إطار الرأسمالية والأسواق الحرة، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية واختراق القوى الوطنية. الحدود وتراجع سيادة الدولة.

هناك أنواع عديدة من العولمة ويتجسد مفهومها في أشياء كثيرة. يتجسد في العولمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. سنشرح كل منهم بالتفصيل:

1) العولمة السياسية:

تقوم فكرة العولمة السياسية بالدرجة الأولى على فكرة الحرية والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية التي تقيد الحريات السياسية والفردية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من العولمة كان له أثر إيجابي على التطور السياسي للعديد من الدول النامية التي بدأت تميل إلى إقامة أنظمة ديمقراطية تعتمد على الانتخابات وحرية التعبير وحرية المشاركة.[1]

قوم العولمة السياسية على الحرية بأشكالها المختلفة، مثل حرية الفكر، وحرية الاختيار، وحرية المعتقد، وحرية الانضمام إلى المنظمات السياسية، وحرية تكوين الأحزاب، وحرية الانتخاب، وتؤكد على الحفاظ على حقوق الإنسان والحفاظ عليها. . الدول، وخاصة الدول

[1] محمد عبدالله شاهين محمد، العولمة السياسية والاقتصادية أثرها على الدول العربية، دار يافا للنشر والتوزيع 2018، ص50.

النامية، حيث زادت المشاركة السياسية، مما عزز مصير الشعوب، وانهارت الحواجز التي تحول دون تشكيل الأحزاب السياسية.[1]

مظاهر العولمة السياسية هي أيضا بؤرة اهتمام المنظمات غير الحكومية الدولية المهتمة بالقضايا العالمية، مثل قضايا حقوق الإنسان وقضايا تحقيق السلام. إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتضمن في مبادئه مبدأ التدخل للأغراض الإنسانية، هو أفضل مثال على احترام حقوق الإنسان والحريات.[2]

من ناحية أخرى استخدام الأمم المتحدة بعد الهيمنة عليها وعلى مؤسساتها السياسية المؤثرة، خاصة مجلس الأمن الذي تعد قراراته ملزمة عالميا واستخدام حتى النقض (الفيتو) عند الضرورة أو التلويح باستخدامه لمنع أي قرار لا يريده الغرب وخاصة أمريكا، ولعل ما يجري الآن من تعسف أمريكي بدعم بريطاني، ومجاملة من بقية الأعضاء الدائمين في استعمال هذه المنظمة العالمية لتكريس هيمنة أمريكا دليل على ذلك، وما كشفه بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة في كتابه "بيت من زجاج والكتاب مطبوع ومتداول بعد خلافه مع أمريكا هو "غيض من فيض".[3]

كما تسلط الضوء على هيمنة دول العالم القوية على الدول النامية والضعيفة من خلال التأثير على اقتصاداتها ودفعها لاتخاذ مواقف ترضي تلك الدول بما يحقق مصالحها وبغض النظر عن الرأي العام في الدول الضعيفة. أي أن العولمة السياسية ستساهم في الارتباك وعدم الاستقرار".[4]

---

[1] أمحمد قاسم العولمة (مفهومها، أهدافها، خصائصها)، انظر الموقع: www.al3loom.com، بتاريخ: 202303/07.

[2] حامد شاكر العاني النظام العالمي الجديد: العولمة أنواعها وكيف نشأت؟ ولماذا وجودها الآن؟ انظر الموقع: www.alukah.net، تاريخ الموقع2023/03/07.

[3] علي محمد مقبول الأهدل العولمة مقالة منشورة 2014، انظر الموقع: http://www.alukah.net بتاريخ: 07/03/2023.

[4] أسماء أحمد الشطي، جامعة الكويت، القبس الإلكتروني، انظر الموقع: http://alqabas.com بتاريخ: 08/03/2023

تظهر العولمة السياسية إلى حد كبير في الهيمنة التي تفرضها دول العالم القوية على البلدان النامية، مما يدفع هذه الأخيرة إلى الانصياع. يتم ذلك من خلال الرجوع إلى الرأي العام في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي دائمًا إلى الاضطرابات وعدم الاستقرار.[1]

تشكل العولمة السياسية البعد الأكثر حيوية وديناميةوخطورة للعولمة. لا يقتصر الأمر على إعادة النظر في المقدمات الأساسية للدولة من خلال جعلها أكثر ارتباطًا بمركزية الإنسان وحقوقه، ولكن أيضًا من خلال توحيد مجموعة من القواعد للتفاعل السياسي الداخلي والوطني مع فرض تصورات متكاملة لأساليب الحكم.[2]

يمكن القول أيضًا أن العولمة السياسية مرتبطة بالمنطق الفلسفي للنيوليبرالية، ولا يمكن تجاهل التصورات التي أنتجتها الحرب الباردة والتي تهدف إلى إنشاء نموذج للحكم الرشيد. [3]

تقوم العولمة السياسية على مجموعة من المحددات تتمثل في:[4]

1. ضرورة بناء مفهوم موحد وإجباري لحقوق الإنسان لا يعترف بالثقافة أو الدين ولا يعترف بالحدود أو السيادة أو الاختصاص الداخلي للدولة. وهنا نجد أولوية منطق الحاجات البشرية على منطق أمن الدولة.

2. جعل الديمقراطية نظام الحكم الوحيد القادر على التكيف مع مبادئ العولمة.

3. جعل الديمقراطية حقًا يستخدمه في تغيير الأنظمة السياسية باسمه، وأنظمة الانقلاب مرفوضة باسمه، ويتدخل في الشؤون الداخلية باسمه كما كان في حالة تدخل الأمم المتحدة.

---

[1] انظر الموقع: http://mawdoo3.com بتاريخ2023/03/08 .

[2] محند برقوق، مفاهيم سياسية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية، الموقع: http://www.politics-dz.com بتاريخ:2023/04/09، الساعة 16:30.

[3] المرجع نفسه.

[4] محند برقوق، مفاهيم سياسية، العولمة السياسية، المرجع نفسه.

4. تفعيل منطق دولة الحق والقانون.

5. بناء منطق المجتمع التعددي من خلال خلق حركة اجتماعية وسياسية مؤثرة تتمحور حول المجتمع المدني.

6. أما المحدد الأخير فيهدف إلى خلق آليات العقلانية والعقلانية السياسية بفرض فلسفة الحكم الرشيد.

استطاعت العولمة السياسية أن تؤثر على علاقاتها بالمفهوم الاستراتيجي للدولة، حيث أنها تؤثر بقوة على جميع دول العالم من هنا يبدو أن العولمة السياسية هي حركة تهدف إلى جعل العالم يحكم بنفس المنطق السياسي، بنفس المبادئ المرتبطة بالإدراك الغربي (حقوق الإنسان).

والهدف هو جعل كل الحكم في الدول ديمقراطي تشاركي والحكم الراشد في حال عدم تعارضها مع مصالح القوى المهيمنة.

2) العولمة الثقافية:

على نقل الأفكار والمعاني والقيم إلى جميع أنحاء العالم لتوسيع وتقوية العلاقات الاجتماعية، وتتميز بانتشار واستهلاك الثقافات وانتشارها والتعرف عليها عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

تُعرف العولمة الثقافية بأنها أحد الاتجاهات التي انبثقت عن حركة العولمة باستخدام مجموعة من المفاهيم الحديثة التي أحدثت ثورة فكرية وثقافية نتج عنها ما يعرف بأنماط التفكير

باستخدام مصطلح الإبداع والموهبة والابتكار لاحظ أنه من الشائع في الأدب المعاصر أن يقول:.[1]

"التوغل في المحلي هو الطريق إلى العالمية"، أي، من هنا يصبح ذوبان القرية في المدينة أحد المظاهر الخارجية للتنمية، لكنها في الداخل خسارة أدبية لا يمكن تعويضها، حتى لو كانت الخسارة بسبب اختفاء السلبيات المتخلفة من الألف إلى الياء تشمل الثقافة، بالإضافة إلى النظام المعرفي، مجموعة متجانسة من القيم والذكريات والتعبيرات والأحلام التي تكمن داخل المجتمع، بغض النظر عن المستوى الأخلاقي والتباين المعرفي ولعل أهم مخاطر العولمة الثقافية هو القضاء على هذه الخصائص التي لا تقل مخاطرها الاقتصادية والسياسية. الشيء الذي يجب ملاحظته هو تقدم موجات العولمة، لأن الثقافة هي ما عبّر عنه صموئيل هنتنغتون، وخاصة الهوية الثقافية، وهي لا تتماشى مع افتراس العولمة.

أعرب صموئيل هنتنغتون عن صراع الحضارات قائلاً: "الاختلافات بين الحضارات ليست خلافات حقيقية فحسب، بل هي اختلافات جوهرية. تتميز الحضارات بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم من ذلك الدين، وهذه الاختلافات عمرها قرون ولن تختفي سريعًا ".[2]

على الرغم من أن مؤلف كتاب "صراع الحضارات" لم يذكر مصطلح العولمة على وجه التحديد إلا أنه قرر وفقًا لموضوع "أن الخصائص والاختلافات الثقافية أقل قابلية للتبادل" ثم يستنتج: أصل صراع الحضارات هو الثقافة .

لقد أظهرنا أن شهادة هنتنغتون لنرى كيف يعلن منذ البداية أن خطوط التقسيم الثقافي ستكون المصدر الرئيسي للصراعات المستقبلية في العالم وأن الثقافات أو الحضارات يمكن أن

[1] مرجع سبق ذكره الموقع: http://mawdoo3.com

[2] يحي راضي، المرجع نفسه.

تحتضن مجموعات متعددة من الشعوب دون أن تذوب، وهذا بالطبع يجعل الثقافة صعبة. من أجل هضم العولمة.

أما بالنسبة للعكس فهو واضح في "فوكو ياما" حول نهاية الثقافة الكلاسيكية والقيم التقليدية كدليل صالح على نهاية التاريخ، وما هو عكس ذلك هو العكس الذي نجده في لويس كانتوري.[1]

حيث يتطرق إلى حقيقة أن الثقافة التقليدية ستنجح في مقاومة العولمة، والسبب كما يرى كانطوري: أكاذيب في الفكر القومي، والدولة، والقومية ... يقول مشددًا على أن كل دولة في الشرق الأوسط هذه الأيام هي تناضل من أجل هويتها ومبادئها، والدول الإسلامية تفعل ذلك في إطار النهضة الإسلامية والفكر الإسلامي.

من ناحية أخرى ،لا تزال المخاوف من تهديد هيمنة العولمة على الثقافة تطارد العقل البشري وتحولها إلى كائن جديد يهدد الكيان الثقافي العربي وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الثقة في العولمة وتبرئتها من الاختراق الثقافي.

3) **العولمة الثقافية:** هي محاولة المجتمع لتعميم نموذجه الثقافي على بقية المجتمعات الأخرى، والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات بوسائل تقنية واقتصادية وثقافية مختلفة.

تسعى العولمة إلى تصدير وفرض القيم الليبرالية الغربية على جميع دول وشعوب العالم وفقًا للثقافة الغربية لكن من الملاحظ أن الثقافات الوطنية اندمجت في ثقافة العولمة بهدف

[1] أستاذ السياسة في جامعة ميريلاند الأمريكية المهتم بالدراسات الإسلامية.

ترسيخ نمط ثقافي معولم (النمط العربي) يهيمن على قيم المجتمعات الأكثر تقدمًا، وجوانب تأثير العولمة الثقافية على ثقافة المجتمعات.[1]

- ✓ **التأثير اللغوي:** استخدام بعض اللغات الغربية، الفرنسية والإنجليزية، كلغات رسمية في الإدارة والمنشآت الاقتصادية، واستخدامها في الإعلام والاتصال والمناهج الأكاديمية.
- ✓ **التأثير الخلقي:** انتشار مظاهر العنف والإباحية في الإعلام والسينما والقنوات الفضائية وعلى الإنترنت، مما تسبب في تدهور القيم في بعض المجتمعات التي لا تزال تحافظ على قيم العفة واللياقة.
- ✓ **التأثير القيمي:** توحيد القيم ومحاولة جعلها واحدة للناس في المأكل والملبس والعلاقات الأسرية والجنس، بالإضافة إلى نشر قيم الاستهلاك الرأسمالي[2]

سنتطرق من هنا إلى أهم آليات ومظاهر العولمة:

4) العولمة الاقتصادية:

ويعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل: الحرية الاقتصادية، وفتح الأسواق، وإعطاء الأولوية لقوى العرض والطلب في تحديد السعر في الأسواق، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، وربط من اقتصاد البلدان النامية إلى الاقتصاد العالمي.

لقد نمت ظاهرة العولمة في شتى مجالات الحياة وفق الآليات والطرائق التي أصبحت متعددة في التنمية والإدارة والبناء التنموي من خلال ما يسمى بآليات العولمة. يمكن ملاحظة هذا النمو بوضوح في المجال الاقتصادي من خلال:[3]

---

[1] فضل الله إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره ص12.

[2] دروس منشورة مادة الجغرافيا السنة الثانية بكالوريا شعبة آداب وعلوم إنسانية mostajad.com بتاريخ 24/04/2023، دروس في العولمة والهوية الثقافية.

[3] أحمد عبد الرحمن أحمد العولمة المفهوم المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية مجلد 26، ع1، 1998، ص 03.

- زيادة اندماج الشركات الكبيرة.
- تأسيس الشركات عبر الوطنية العملاقة.
- اتساع الخلافات حول السيطرة على السوق بين شركة رأسمالية كبرى وأخرى.
- المنافسة بين الشركات والمؤسسات المالية الكبرى.
- الرقابة التجارية والاقتصادية بشكل عام.

جاءت هذه التعبيرات العملية مع تغيرات واضحة في معاني مفاهيم التنمية الاقتصادية لخدمة عدد من المتغيرات، مثل: تطوير أوضاع الدولة الفقيرة حتى تتمكن من الانضمام إلى أي مركبة في قطار العولمة وتأسيس الدولة الفقيرة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونظام المساعدة الإنمائية في البلدان الغنية، والمؤسسات متعددة الأطراف، وبرامج قروض التنمية، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

شهد العالم تغيرات عالمية سريعة ومتعاقبة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.

العولمة الاقتصادية هي أيضا التكامل الاقتصادي المتزايد والاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية والمحلية في جميع أنحاء العالم .

يمكن **تعريف العولمة الاقتصادية** أيضًا على أنها توسع في النظم الاقتصادية لتصبح أنظمة اقتصادية متكاملة ذات طبيعة علمية ،[1] ويرجع وجود هذه الشراكة بين الأنظمة الاقتصادية في العديد من البلدان إلى اختلاط الأفكار والأساليب وبعض القيم. وعادات الأفراد.

[1]Economic Globalization: Trends, Risks and Prevention: www.org, Retrieved.

يشير مفهوم العولمة الاقتصادية إلى اتجاه الشركات المحلية والهيئات الاستثمارية نحو الأسواق الإقليمية والدولية وتؤثر العولمة الاقتصادية على الحياة الاقتصادية للدول، ويجب أن يكون لتأثيرها العديد من الإيجابيات بسبب ما تسببه العولمة الاقتصادية، ومنها:[1]

1. الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث يشجع على نقل التكنولوجيا والصناعات وإعادة هيكلة ونمو الشركات العالمية.

2. الابتكار التكنولوجي: يتم تحفيز تطوير التكنولوجيا الجديدة بسبب المنافسة المتزايدة من العولمة الاقتصادية داخل البلدان، مما يساهم في تحسين المنتج المحلي وزيادة كفاءته.

3. تحسين مقياس الاقتصاد: تساهم العولمة في تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف والأسعار، مما يساهم في نمو الاقتصاد، لكنها قد تؤثر سلباً على الشركات المحلية الصغيرة التي تحاول المنافسة.

ثانيًا: أبعاد العولمة:

تعبر العولمة عن نفسها من خلال مجموعة من المظاهر والأبعاد التي تتكامل وتتفاعل مع بعضها البعض، لتعطي هذه الظاهرة شكلها ومظهرها المتكاملين. هذه الأبعاد هي كما يلي:

1 – البعد الفني للعولمة:

تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًا في عملية العولمة وهي ضرورية لها، ويتفق معظم الباحثين على أن البعد التقني هو الدافع والمحرك للأبعاد الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية. ساهم

[1]Globalization on Economic Growth, www.thebalance.com, Retrieved.

التطور التقني منذ اختراع العجلة إلى اختراع الإنترنت في هذه الظاهرة من خلال الأدوات التالية: [1]

أ- **الإنترنت وعالم الكمبيوتر:** الإنترنت في قلب العولمة، بل هو نظامها العصبي المركزي، مما يجعلها قضية معقدة، من خلال مجموعة من المسارات والعمليات التي لها أهمية اجتماعية وسياسية واقتصادية. تأثير، وأهم تأثير في المجالات النفسية.

ب- تكنولوجيا الاتصالات الحديثة والكابلات الضوئية بدءاً من البرقيات وانتهاءً بالهواتف المحمولة وملحقاتها.

ج- الصورة المرئية المباشرة وسرعة نقل الأخبار والمعلومات بين الدول على شاشات المحطات الفضائية.

2- البعد الاقتصادي للعولمة:

يعتبر الجانب الاقتصادي للعولمة من أبرز الجوانب التي تغطيها وسائل الإعلام. في الجانب الاقتصادي، تشير العولمة إلى الاندماج المتزايد للأسواق الوطنية في السوق العالمية وإلى حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال وعوامل الإنتاج عبر الحدود. سيتم مناقشة هذا في القسم الثاني من هذا الفصل.

3- البعد السياسي للعولمة

تعني العولمة السياسية أن الدولة لن تكون الفاعل الوحيد على المسرح السياسي العالمي ،ولكن إلى جانبها توجد هيئات متعددة الجنسيات، ومنظمات دولية، ومجموعات دولية، ومنظمات نشطة أخرى تسعى إلى تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والتكامل الدولي. يرى

[1]SANJAYA BARU: "STRATEGIC CONSEQUENCES OF INDIA'S ECONOMIC PERFORMANCE", Academic foundation, New Delhi, 2006, p324.

البعض أن العولمة السياسية تعني: "نقل سلطة الدولة واختصاصها إلى مؤسسات عالمية تتولى إدارة وتوجيه العالم، وبالتالي تحل محل الدولة وتهيمن عليه ،[1] أن فكرة اختفاء الدولة أو زوالها. وقال إن الاختفاء من الأفكار الشائعة في تاريخ الفكر السياسي. لكن كارل ماركس وغيره، الدولة لم تنته كما تتجلى العولمة في المجال السياسي في عدة جوانب، أهمها محاولة إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية، مما يعطي الدول الدافعة للعولمة حق التدخل في شؤون الدول الأخرى، وخاصة دول المنطقة. الجنوب، بحجة مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، ومحاربة الإرهاب التي يجب أن تتعلمها دول الجنوب وتطبقها لتندمج مع العولمة. يمكن القول أن العولمة تسعى إلى إضعاف سلطة الدولة، من خلال التركيز على تقليص دورها، ووضع معايير عالمية لأدائها في مجالات الاقتصاد والمعلومات، لتكون مسؤولة أمام قوى العولمة على أساسها.

4- البعد الثقافي للعولمة

تعني الثقافة بأوسع معانيها: مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعًا معينًا، أو مجموعة اجتماعية معينة، وتشمل الفنون والأدب، وأساليب الحياة العامة والإنتاج الاقتصادي، وكذلك حقوق الإنسان الأساسية ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات.[2]

تمت متابعة هذه الثقافات وحوارها وإثراءها وإثرائها عبر تاريخها الطويل، من خلال التواصل الحضاري والإنساني بين الشعوب والحضارات، حتى جاءت العولمة وبدأ منظروها في الترويج لنهاية التاريخ، والصراع بين الحضارات، وبقاء الإنسان ماديًا وفنيًا. أقوى الحضارة الغربية، وحقها في تعميم ثقافتها وقيمها على العالم أجمع ،وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي بعد حرب الخليج الثانية عندما قال: "القرن المقبل سيشهد انتشار القيم وأنماط الحياة والسلوك

[1] د. نعيم إبراهيم الظاهر: "إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتاب الحديث إربد، الأردن، 2010، ص 24.
[2] المرجع السابق، ص249.

الأمريكي". وهذا نزعة استعمارية لغزو الآخرين ومهاجمة الهويات الثقافية والقومية وفرض التبعية عليهم وحلها.[1]

وردا على ذلك، يرى الاقتصادي الأمريكي أمارتيا سين، وهو من أصل هندي، أن الادعاء بأن الأفكار الأساسية التي تؤكد على الحرية والتسامح جاءت من رحم الحضارة الغربية على مدى الألف عام الماضية، وأن هذه المفاهيم تبدو غريبة على أحد. درجة أو أخرى من البيئة الآسيوية، بل هو بيان مرفوض تمامًا وقاطعًا.[2]

يقول أحد المهتمين بظاهرة العولمة: "نحن ... أمام وضع عالمي غير مسبوق في التاريخ، تتداخل فيه الحدود الجغرافية والمعرفية، بحكم تداخل شبكات المعلومات، وتداخل الحدود الثقافية بين الأمم".[3]

رأى توماس فردمان في ثمانينيات القرن العشرين أن العولمة من وجهة نظر ثقافية هي، إلى حد كبير، انتشار "الأمركة" على نطاق يشمل العالم، لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي تمتلك وسائل القوة الشاملة، وفي عام 2006 وبعد التغيرات التي طرأت على فكر وممارسة العولمة، يقول: العولمة هدمت الجدران بين الشعوب، ابتداءً من جدار برلين، ووفرت فرصًا للتواصل والتعلم بين الشعوب، لأن المعرفة يتعلم من الآخر عبر الحدود.[4]

ويضيف: إن محركات البحث على الإنترنت (غوغل، ياهو ...) جعلت كل المعارف المتعلقة بالعالم تقريبًا متاحة بسهولة بجميع اللغات أمام جميع الناس، وأن العولمة جعلت العالم

---

[1] إشكالية الهوية والعولمة الثقافية http://manifest.univ-ouargla.dz

[2] Amartya Sen. "development, as Freedom" Anchor Books, New York, 1999, p34.

[3] نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة العولمة وأنواعها، مرجع سابق، ص 203.

[4] توماس فريدمان: "العالم مستو، موجز تاريخ القرن الحادي والعشرين"، ترجمة حسام الدين خضور، منشورات دار الرأي، دمشق الطبعة الأولى، 2006، ص 162.

ملعبًا لكرة القدم، لذا من يريد ذلك يجب أن يتمتع البقاء في الميدان بالقدرة والكفاءة والرشاقة. والفعالية والتعاون أو الجلوس على المدرجات لمراقبة المباراة "،[1]

ثالثا: خصائص العولمة

تتميز العولمة بمجموعة من الخصائص أبرزها:

هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات العالم، حيث تم اختراق أكثر من 30 ألف شركة متعددة الجنسيات في 500 شركة كبرى في العالم، والتي تعادل إيراداتها حوالي 41٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و 424 منها. الشركات مملوكة لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى: أمريكا، اليابان، كندا، فرنسا، إنجلترا، ألمانيا، إيطاليا[2]

* ظهور القطبية الأحادية التي تعد من أهم سمات العولمة والتي تتمثل في الهيمنة الأمريكية على العالم والسيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية وامتلاك وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة.[3]
* تراجع دور الدولة وعدم قدرتها على مواجهة الشركات متعددة الجنسيات التي حلت محل الدولة في بعض الدول المتقدمة.
* تكوين نخبة من رجال الأعمال لا تنتمي إلى دولة معينة هدفها السعي لنقل نشاطها إلى أي مكان وفقًا لمتطلبات العائد المادي على نطاق علمي.
* أدت العولمة إلى انقسام العالم إلى مناطق حضارية مغلقة، واتخذ هذا التقسيم الشكل الثقافي والحضاري وأصبح أكثر وضوحًا من أي وقت مضى.[4]

---

[1] توماس فريدمان، المرجع السابق، ص162.

[2] بسينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين للنشر، ط1، 2000، ص 20.

[3] المرجع نفسه، ص21.

[4] المرجع نفسه، ص 22-23.

رابعا: أهداف العولمة

هناك مجموعة من الأهداف الحيوية للعولمة يمكن توصيفها على النحو التالي:[1]

* الوصول إلى السوق العالمية المفتوحة دون حواجز أو فجوات جمركية أو قيود.

* الوصول إلى عالم موحد بكتلة واحدة متكاملة وتفاعلية في نطاق الاحتكار المباشر وغير المباشر.

* جعل العالم وحدة واحدة متكاملة ومتكتلة من حيث المصالح والمنافع المشتركة والجماعية.

* أهمية معالجة أي تهديد للاستقرار والأمن الجماعي والأمن العالمي.

* تقليص التفاوتات في مستويات المعيشة.

* الوصول إلى أشكال التجانس العالمي.

* تطوير الاتجاه نحو لغة واحدة ليستخدمها العالم.

* الوصول إلى وحدة الإنسانية وتعميق الحس والإحساس بالإنسانية البشرية بهدف زيادة الحركة لتأكيد الهوية العالمية والقضاء على أشكال التعصب والتمييز العنصري.

* الوصول إلى رؤية جديدة تشبه حركة النور ورؤية فاعلة من حيث الضمير والطموح.

[1]Linicome M., Nationalism Internationalization and the Dilemma of Educational, Reform in Japan, Comparative Education Review, Vol 32, 1993.

المطلب الثالث: دور المؤسسات العالمية في ترسيخ العولمة

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

أنشأت هذه الهيئة أساسًا كآلية لاستقرار النظام النقدي الدولي، وظهرت بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945، بعد أن وقعت 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بروتون وودز، في الفترة (21). –22) تموز 1944، وباشرت عملها في 1 آذار 1947، وبلغ عدد أعضائها 183 دولة.

1– أهدافها: [1]

أ– تحقيق الاستقرار النقدي الدولي القائم على عمليات ضبط وضبط أسعار الصرف من خلال عدة آليات.

ب– تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء لتقليل مشاكل المدفوعات الخارجية للدول التي تعاني في ميزان مدفوعاتها.

ج– رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي

د– تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء من خلال وضع خبراء في الشؤون المالية والاقتصادية يعملون في الصندوق تحت تصرف هذه الدول في اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

[1] بسينة حسنين عمارة، مرجع سابق، ص21.

2- دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ العولمة

بعد أن أعلنت المكسيك في عام 1982 أنها ستتوقف عن سداد ديونها، وجد صندوق النقد الدولي نفسه مضطرًا للعمل كوسيط لحل هذه الأزمة بين المكسيك وهيئات البنوك التجارية الدولية. حلول فعلية لمشاكل العالم الثالث، من خلال إعادة جدولة ديونها، وتقديم قروض للدول المدينة، مع إلزامها بعدد من السياسات بموجب ما يعرف بـ "شروط الصندوق". أي برامج لحماية الإنتاج الوطني تم اتباعها من قبل سيتم إلغاؤها واستبدالها ببرامج جديدة.[1]

ويركز الصندوق على تنمية قطاع التصدير وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير وتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في هذا الاتجاه دون اعتبار لاحتياجات السوق المحلي. وكان من نتائج ذلك خلق فوارق كبيرة في توزيع الدخل القومي، وسيطرة مجموعات صغيرة على الموارد الوطنية، وتوفير فرص لرأس المال الأجنبي للتأثير والسيطرة. يعتمد على رأس المال المحلي، ولا يهتم الصندوق كثيراً باستخدام القطاع الخاص للموارد التي تم تحويلها إليه من القطاع العام، ولا تستثمر استثماراته في القطاعات والأنشطة ذات الأولوية في الدولة المعنية.

الفرع الثاني: البنك الدولي

تأسس في نفس تاريخ الصندوق لتقديم مهمة متكاملة تتمثل في إعادة إعمار الدول التي تضررت من الحرب العالمية الثانية والدول النامية بعد ذلك، من خلال الائتمان الطويل والمتوسط لمشاريع التنمية.

[1] محمد باترودم، العولمة ومستقبل الأرض. مرجع سابق، ص 77.

1- أهدافها:

أ) تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في الدول الأعضاء للتخفيف من الأضرار الناجمة عنها وتحويل الموارد إلى أقل البلدان نموا.

ب) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك.

ج) تنظيم التبادلات الدولية ومساعدة الدول الأعضاء على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

د) تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء من خلال توسيع عمليات التشغيل ودعم الاستثمارات الدولية.

هـ) تنظيم عمليات الإقراض والائتمان الدولية، وتسهيل تدفق القروض اللازمة لعمليات البناء والتشييد.

2- دورها في ترسيخ العولمة:

اقتصر دوره كما ذكرنا في البداية على إعادة إعمار أوروبا وتنميتها، ثم بدأ في تقديم مساعدات مالية، وإن كانت متواضعة، خاصة للدول التي تتبع مسار الولايات المتحدة الأمريكية. يذكر هنا أن البنك الدولي رفض طلب مصر تمويل مشروع سد أسوان عام 1956.

بعد عام 1960، وإنشاء وكالة التنمية الدولية، سارعت العديد من البلدان النامية للانضمام إلى البنك كشرط مسبق للاستفادة من المساعدات.[1]

[1] صالحي صالح مرجع سابق، ص 110.

تأتي برامج البنك في إطار فترة زمنية طويلة، وتهتم بجوانب أخرى غير الاقتصادية، مثل تحسين توزيع الدخل، ورعاية الفقراء وقضاياهم، وتصميم شبكات الحماية الاجتماعية، والاهتمام بالقضايا البيئية.، وأساليب استخدام الطاقة من خلال تبني الحوكمة الرشيدة.

إن شروط البنك الدولي مماثلة لشروط نظيره من حيث السياسات المعتمدة، ومنذ بداية الثمانينيات يتعين على البلدان الراغبة في الاستفادة من موارد البنك إبرام اتفاقية مع الصندوق تلتزم بموجبه باتخاذ تدابير وتدابير الإصلاح، ويسمى هذا الوضع الشرطية المتقاطعة.[1]

كما يولي البنك أهمية كبيرة لتحرير التجارة والتحول نحو زيادة الصادرات. فمن ناحية، سيؤدي فتح الأسواق أمام هذه الدول إلى إسقاط القيود المفروضة على الواردات، وتخفيض الرسوم الجمركية عليها، والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، وزيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية إليها. يولد التصدير النقد الأجنبي الذي يتم إنفاقه لسداد الديون، ويضمن رأس المال الأجنبي داخل البلاد.[2]

سواء تعلق الأمر بسياسات الاستقرار أو التكيف، فإنها تنبع من رؤية واحدة، والتي بموجبها تكون الدول النامية سبب المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه، ويجب عليها إجراء تغييرات جذرية، حتى لو تم ذلك على أعلى مستوى. التكلفة، وعلى حساب الأهداف الاجتماعية.[3]

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية

قبل ذلك، كانت تُعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، وقد وُلدت بعد مؤسستي بريتون وودز، وكمحاولة لتنظيم شؤون التجارة الدولية وإعادة ترتيب الأوضاع

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 287.

[2] حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،ص122.

[3] نفس المرجع، ص 114.

الاقتصادية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. منظمة تجارية عالمية، لكن الجهود باءت بالفشل، لذلك أبرمت بعض الدول اتفاقية مع بعضها البعض تنص على تخفيض الرسوم الجمركية ورفع القيود المفروضة على التجارة، وهو ما يعرف بهذه الاتفاقية.[1]

كانت أهم أهدافها:

- تحرير التجارة في السلع والخدمات.

- تشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رأس المال والاستثمارات.

- إزالة الحواجز الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي.

- حل الخلافات التجارية بين الدول عن طريق المفاوضات.

ولتحقيق هذه الأهداف، أحاطت الاتفاقية بالمبادئ التالية:

أ- معاملة الدول برعاية، مما يعني أنه لا يجوز لأي طرف في الاتفاقية تقديم تنازلات من شأنها أن تميز بين موردي السلع والخدمات من دول الأطراف الأخرى.

ب- المعاملة الوطنية: ويقصد بها منح الخدمات الأجنبية وموردیها من الدول الأعضاء مزايا لا تقل عن المعاملة الممنوحة للخدمات الوطنية.

ج- مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية، والذي ينص على أن حماية المنتجات الوطنية يجب أن تتم من خلال التعريفات الجمركية وإجراءات الحماية الأخرى، مع

[1] ناصر دادي عدون ومتناوي محمد الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة الجزائر 2003،ص10.

تجميد الرسوم الجمركية المفروضة وعدم تجاوز سقف معين يتم التفاوض بشأنه. في باقي الدول المتعاقدة.

د- مبدأ الشفافية الذي تتعهد فيه الدول الأعضاء بنشر المعلومات الضرورية حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات المشتركة التي قد تعيق التجارة في الخدمات والسلع.

في ضوء الوضع الذي وصلت إليه الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات، والذي يتسم بعدم الاستقرار وتزايد النزاعات بين أطرافها، كما لوحظ في الجولات الوزارية التي بدأت من جولة جنيف عام 1947، وانتهاءً بجولة أوروغواي. (86-96). وفيه تم الاتفاق على إنشاء أنظمة التجارة العالمية لتتولى مهمة تقييم شؤون التجارة الدولية، لأن الاتفاقية لا يمكن أن تجبر الدول المتعاقدة، وخاصة المتقدمة منها، على الالتزام واحترام جميع المبادئ التي تستند إليها. وهي قائمة، وبالتالي فهي غير قادرة على حماية المصالح السياسية للدول المتعاقدة.[1]

1- المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

تم تأسيسها نتيجة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، التي جرت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) في جولة أوروغواي. في عام 1994، تم التوقيع على هذا الإطار المؤسسي الجديد في مراكش، وبدأ عمله في يناير 1995. حددت المادة 3 من مواد الاتفاقية التأسيسية مهام منظمة التجارة العالمية على النحو التالي: [2]

أ- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية.

ب- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الأعضاء.

ج- الفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية التجارية.

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 55.

[2] صالحي صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي. مرجع سابق، ص 177.

د- مراقبة ومتابعة وتوجيه السياسة التجارية وفق الضوابط المتفق عليها.

هـ- القانون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما لتوجيه المهام التي تتماشى مع الأدوار المنوطة بالمؤسستين الأخريين، فيما يتعلق بدعم انتشار العولمة في جانبها التجاري، أي أن هدفها هو العمل على تحرير التجارة. في هذا السياق، تسعى إلى: [1]

أ- خلق مكانة تنافسية عالمية في التجارة الدولية على أساس الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

ب- زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي من خلال تعظيم الدخل العالمي ورفع مستوى المعيشة.

ج- زيادة الإنتاج وحركة التجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.

د- التوسع في خلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وتوسيع نطاق التجارة الدولية.

هـ- توفير بيئة عالمية مناسبة ومناسبة للتنمية المستدامة وزيادة حجم التجارة والاستثمار.

و- مشاركة الدول النامية واندماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.

ز- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أساس اتفاقيات الأوروغواي.

وبهذه العناصر، تهدف إلى إنشاء عناصر التجارة العالمية القائمة على إزالة الحواجز الجمركية والتأكيد على القدرة التنافسية بين الدول في إطار حرية السوق.

[1] حشماوي محمد، مرجع سابق، ص149.

2- دور منظمة التجارة العالمية في تعزيز العولمة:

ومن أهم السمات التي تظهر دور المنظمة على الساحة الاقتصادية العالمية هو عدد الأعضاء المشاركين فيها والذي قدر في عام (2002) ليكون 144 دولة، علما أنهم يمتلكون 90٪ من حجم التجارة العالمية، بانتظار نتائج المفاوضات الأخرى مع الدول المتقدمة للانضمام، بالإضافة إلى نظام عمل المنظمة الذي يضمن لها الحق في مراجعة جميع السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومدى التزامها بتطبيق أحكام و مبادئ المنظمة. مما يعني تكريسها للعولمة من خلال تحقيق قدر أكبر من الحرية للتجارة الدولية.[1]

تتوافق سياسات المنظمة مع سياسات نظرائها، حيث تركز شروطها الأولية للانضمام على إصلاحات السياسة التجارية، وإصلاح النظام التجاري، وكذلك تحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي، وهو ما يتماشى مع المنظور الليبرالي في إدامة العولمة.

كان لولادة المنظمة تأثير واضح على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب، حيث زادت من سيطرة الشمال الذي ينتج أكثر من 87٪ من واردات العالم، و 94٪ من الصادرات، وعبرت شركاتها متعددة الجنسيات الجنوب على مبادئ استثمار جديدة، مدعومة ببرامج الإصلاح الهيكلي. غالبًا ما تعترض الدول النامية على بعض السياسات التجارية التي أقرتها المنظمة، وذلك نتيجة لموقفها تجاه الاقتصاد العالمي، والذي تأثر بشروط التبعية المتبادلة، بما يتعارض مع مصالحها:[2]

- عدم تناسب أسعار المواد المصدرة والمستوردة من قبلهم.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 62.

[2] مكيد علي، وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي حوليات جامعة الجزائر. العدد 16، الجزء 15، 2006، ص 15.

– التراجع الدوري للطلب على منتجاتها في الأسواق العالمية نتيجة الأزمات الدورية للاقتصاد العالمي.

– احتكار الأسواق العالمية للمواد الخام من قبل الشركات متعددة الجنسيات، ومعظمها ينتمي إلى أكثر الدول الصناعية، مما يحد من قدرة الدول على اختيار شركائها وبالتالي التأثير على مستوى أسعار المنتجات التي تصدرها.

تلجأ الدول الصناعية إلى استخدام الحواجز التجارية، لا سيما رفع التعريفات الجمركية على بعض السلع المستوردة من الدول النامية، والتي تتمتع فيها بمزايا نسبية مثل بعض منتجات المنسوجات والجلود الزراعية، وغيرها من ناحية، وتقديم دعم الصادرات إلى الدول النامية. من جانب المنتجين المحليين، كل ذلك يؤدي إلى تقليص القدرة التنافسية للسلع التي تصدرها الدول النامية، وتقليص دور تلك الدول في التجارة العالمية.

إن ظاهرة التعاون الدولي والمنظمات الإقليمية والعولمة تشكل أساسًا لفهم علاقات الدول والشعوب وتأثيرها على الاقتصاد والمجتمع والسياسة. وبالتالي، فإن دور التعاون الدولي يقتصر على تحقيق مصالح الدول المشتركة والاستجابة للتحديات العالمية المشتركة، بينما توفر المنظمات الإقليمية إطارًا لتحقيق التكامل الإقليمي وتنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية. مجالات. تشهد المنظمات الإقليمية زيادة في الأهمية بسبب التغيرات الجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم. بينما تمثل العولمة ظاهرة عالمية تجتاح العالم، وتعزز التجارة والاستثمار والتواصل بين الدول والشعوب. وعلى هذا الأساس تتحدث هذه الدراسة عن الأهمية المتزايدة لدراسة وفهم العلاقات الدولية والتعاون الدولي، وأهمية التنسيق بين الدول والمنظمات الإقليمية والعالمية من أجل تحقيق المصالح المشتركة ومواجهة التحديات المشتركة التي تواجه العالم.

الفصـــــل الثـــاني:

التعاون في إطار منظمة جنوب شرق آسيا ودوره في مواجهة تحديات العولمة

المبحث الأول: منظمة الأسيان، التعريف والنشأة والتطور

المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور منظمة الأسيان

إن الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا لا تحتاج لمقدمات، حيث كانت دائمًا مركز الاهتمام والمصالح الإستراتيجية للعديد من الإستراتيجيات الجيوستراتيجية الدولية المتنافسة لعدة قرون. أمن الممرات البحرية الموجودة في المنطقة وخاصة مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي. كل هذه العوامل جعلت المنطقة بؤرة للمنافسة الجيوستراتيجية المستقبلية بين أهم القوى العالمية الكبرى لذلك، فإن مستقبل الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يعتمد على استقرار هذه المنطقة.

أولا: أصول تسمية منطقة "جنوب شرق آسيا"

دخل مصطلح جنوب شرق آسيا معجم العلاقات الدولية كمنطقة جيوسياسية خلال الحرب العالمية الثانية في منطقة المحيط الهادئ، عندما شن البريطانيون حرب الحلفاء ضد اليابان على قيادتهم العسكرية الإقليمية التي تغطي سيلان (سريلانكا اليوم)، سومطرة، تايلاند، بورما، والهند الصينية (لاوس وكمبوديا وفيتنام). تأسست قيادة جنوب شرق آسيا (SEAC) في عام 1943 وكان مقرها في كاندي في سيلان (سريلانكا حاليًا)، هذا الأمر الذي لا يتطابق تمامًا جغرافيًا مع جنوب شرق آسيا حاليًا ،ولكنه أعطى سياقًا سياسيًا لـ مفهوم المنطقة ذات التماسك السياسي والاستراتيجي الذي بالكاد تم التلميح إليه في حوارات السفر والاستخدام الأنثروبولوجي.

من منظور جغرافي بحت، تم تحديد المنطقة قبل ذلك بكثير، عندما أشار سكوت كيلتي في مقالته "بعض المشكلات الجغرافية" في عام 1897 إلى شبه جزيرة ملاوي ومجموعة كبيرة

من الجزر في شرق وجنوب شرق آسيا (سومطرة، بورنو، الفلبين) كمساحات جغرافية يجب اكتشافها.[1] خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك معنى لمنطقة جنوب شرق آسيا مترابطة سياسيا واقتصاديا، بل كانت عبارة عن منطقة جغرافية حصلت من خلالها الدول الأوروبية وأمريكا على مناطق سيادية، كما أنه لم تكن هناك بنية جيوسياسية موحدة وشاملة لجنوب شرق آسيا، كان يطلق على المنطقة عدة تسميات: الهند البعيد FatherIndia شرق الهند East India، الهند الصينية وشبه جزيرة مالا MalayPeninsula والتي كانت تشير إلى المنطقة بأكملها أو جزء منها.[2]

خلال الحرب العالمية الثانية، لم يكن هناك معنى لمنطقة جنوب شرق آسيا التي كانت مترابطة سياسيًا واقتصاديًا. بدلاً من ذلك، كانت منطقة جغرافية حصلت من خلالها الدول الأوروبية وأمريكا على مناطق ذات سيادة، تمامًا كما لم يكن هناك هيكل جيوسياسي موحد وشامل لجنوب شرق آسيا، وسميت المنطقة بعدة أسماء: أقصى الهند، الهند الأب، الهند الشرقية، والهند الصينية.

وفي عام 1950، تم تصنيف المنطقة مع الشرق الأقصى معًا، كما يتضح من إطلاق اللجنة الفرعية لمجلس النواب حول منطقة الشرق الأقصى والمحيط الهادئ. أطلق الصينيون أيضًا على المنطقة اسم نانيانغ أو بحار الجنوب، وهو ما يعكس العلاقات التي امتدت ألف عام على أساس التجارة البحرية والهجرة، [3] وفي عام 1975 حصلت فيتنام على استقلالها، وكذلك تيمور الشرقية. بعد شهر من استقلالها، تم غزوها من قبل إندونيسيا ولم تستعد

[1]J. Scott Keltie, Some Geographical Problems, the Geographical Journal, Vol 10, No3. (September 1897), p 313.
[2]Barbara WastonAnday, Introduction to Southeast Asia, History, Geography and Livelihoodshttps://bit.ly/2N3eQpg.
[3]Suryodipuro, Sidhartro R, Implications of Sino-American Strategic Competition on Southeast Asia's Post-Cold war Regional Order, Master thesis of Arts in national Security Affairs, Naval post graduate school, Monterey, California, December 2003, p11.

استقلالها، إلا في عام 2002 تحت رعاية الأمم المتحدة، حصلت بروناي (محمية بريطانية) على استقلالها في عام 1984، واستقلت لاوس وكمبوديا في عام 1953.

يمكن تقديم هذه المنظمة إلى دول جنوب شرق آسيا، وهي منظمة تأسست عام 1967 وتضم (10) دول من جنوب شرق آسيا وتهدف إلى تحقيق نوع من التعاون بين دولها الأعضاء في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والمجالات الفنية وكذلك تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لشعوب المنطقة وضمان تقدم وازدهار دولها والدول المؤسسة لها (إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وتايلاند والفلبين) ثم توسعت لتشمل بروناي عام 1984، وفيتنام عام 1985، وميانمار ولاوس عام 1997، وكمبوديا عام 1999، والمؤسسات التي تراقب تقدم الآسيان هي: [1]

1. قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا: وتضم رؤساء الدول وتعقد سنويًا.

2. مجلس وزراء الخارجية: يعقد اجتماعات سنوية لتنسيق السياسات المشتركة.

3. وزراء المالية والاقتصاد: يخططون ويوجهون السياسة الاقتصادية.

4. الأمين العام – الأمين العام: يلعب دور الأعلام.

5. اللجنة الدائمة وفريق العمل: تعقد عدة اجتماعات لتنسيق أنشطة الاتحاد.

بدأ التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان في إطار ضيق ومحدد للأنشطة المتعلقة بالغذاء والطاقة والنقل ومعدات الاتصال والزراعة والسياسة، لذلك تم تحقيق التعاون بينهما. إلا

[1] شامي ذبيان، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن 2000، ص 136.

أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في وقت انعقاد قمة (بالي) في إندونيسيا عام 1976، وتم تشكيل ثلاث لجان رئيسية وهي:[1]

1. المنطقة الصناعية المغلقة.

2. معاهدة التجارة التفضيلية P.T.A.S

3. المشروعات الصناعية للأسيانA.I.P.S[2]

كان للتعاون الصناعي دور حقيقي على المدى القصير في عملية التكامل الاقتصادي للمنطقة من خلال اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها عام 1977 في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة. بين دول المنطقة، وفي أعقاب القمة نفسها، وبناءً على الاتفاقية المتبقية، وافق وزراء الاقتصاد والمالية لدول الآسيان على توزيع المشاريع الصناعية على الدول الأعضاء، وفي عام 1977 وافق وزراء الاقتصاد على الاتفاق المختار. المشاريع الصناعية باستثناء الفلبين التي حلت محل المشروع الذي بدأ العمل به عام 1979 بمشروع إنتاج ورق آخر. كما غيرت الفلبين مشروعها مرة أخرى واستبدلت به بمشروع ثالث لتصنيع النحاس، وتمت الموافقة عليه من قبل وزراء اقتصاد الآسيان في عام 1982.[3]

تعد دول الآسيان تقليديًا غنية بالموارد الطبيعية (زيت النخيل والمطاط وجوز الهند والكاكاو والقصدير ومنتجات الغابات وما إلى ذلك) بالإضافة إلى المنتجات الزراعية والمحاصيل والحبوب. السلع، بما في ذلك المنتجات التكنولوجية والصناعية المتقدمة في دول

[1] شهاب مفيد، المنظمات الإقليمية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[2] شامي ذبيان، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن 2000، ص 136.

[3] Charandasswadhwa, "India-southeast Asia economic partnership in the 1990: role of government policies", in Baladaschoshal (ed.), India and opportunities, konark publishing pvt.Ltd., New Delhi, 1996, pp.59-60.

مثل سنغافورة وماليزيا، بالإضافة إلى تقدمها في مجال الخطوط الجوية والشحن البري والبحري والجوي والنقل والاتصالات والخدمات المصرفية والبناء والتشييد والسياحة. وبذلك تكون بعض الدول قد وصلت إلى مراتب متقدمة في المنتجات الصناعية خاصة مثل سنغافورة وماليزيا وتايلاند وأهم دولها (ميانمار) عندما كانت جزءًا من الهند البريطانية، ووفقًا لقربها من الأراضي التابعة للجزيرة. من (إندمان)، على بعد حوالي (90) ميلاً من إندونيسيا، حيث يمكن اعتبار الهند جزءًا مهمًا من دول جنوب شرق آسيا، على الرغم من أنها لا تعتبر نفسها دولة في جنوب شرق آسيا .[1]

تمتع الدول الواقعة على المناطق الساحلية، ومضيق ملقا، وتحديداً إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة، بالأولوية والمسؤولية القصوى للحفاظ على أمن الممرات المائية الحساسة والمهمة. لها اهتمام كبير بالمحافظة على أمن واستقرار الممرات البحرية الضيقة في بحر العرب والمحيط الهندي من خلال المستلزمات الحيوية لمرور السفن وناقلات النفط من الخليج العربي شرقا وغربا. لذلك، أصبح التهديد الكامل لشمال المحيط الهندي مهمًا وحساسًا للغاية فيما يتعلق بالهند ومصالحها الأمنية وتطلعاتها وطاقتها ونموها، والنمو القوي والمتزايد لاقتصادات الدول الآسيوية خلال العقود الماضية وزيادة التكامل بين نتج عن هذه الدول العديد من الأفكار الجديدة التي يصعب تحقيقها. لها.[2]

في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا تحولات اقتصادية مذهلة، على الرغم من الصراعات الإقليمية والخلافات الثنائية بين اللاعبين الرئيسيين والمؤثرين في هذه المنطقة، وكل ذلك تحت تأثير العنصر الاقتصادي والتجاري. كانت التوجهات السياسية الهندية الجديدة المتاحة في هذه المنطقة تمثل تغييرًا في التصور في

[1]Charandasswahwa, Ibid, P.61.

[2]عبد المنعم طلعت، دور الوظيفة الأمنية لأسيان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد (129)،2000، ص 4.

الماضي، وكانت دليلاً على إعادة ترتيب السياسة الخارجية الهندية، وخاصة الاقتصادية والتجارية، في تعاملها مع دول المنطقة على أساس العلمانية. والتركيز المسبق على الجوانب الاقتصادية. ديناميكية سياسة الحرب الباردة تضررت علاقات الهند مع دول جنوب شرق آسيا بشكل كبير، لكن نهاية الحرب الباردة انتهت وأزالت العقبات الرئيسية من أجل بدء حالة جديدة من التنمية والتنمية في المنطقة.[1]

كان إنشاء منظمة الآسيان خطوة نحو تحقيق التعاون بين بلدان الجنوب، وتقارب الهند المتزايد مع دول الآسيان دليل آخر على نجاح سياسة التعاون بين بلدان الجنوب.

يشير التعاون بين بلدان الجنوب إلى الأنشطة التعاونية بين دول الجنوب. بلدان الجنوب الصناعية حديثًا والدول الأخرى الأقل تطورًا بين الدول في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، تضمنت هذه الأنشطة تطوير تقنيات مفيدة للطرفين، وتوفير الخدمات، وتطوير العلاقات التجارية، وغيرها. التي تتشابه قوتها السوقية مع دول الجنوب ذاتها وتختلف عن الشمال بما يعزز علاقات دول الجنوب بالشمال ويقوي علاقات الجنوب مع الجنوب. من ناحية أخرى، تعتبر العلاقات بين الجنوب والجنوب ضرورية ومهمة للبلدان التي تقع ضمن منظمة الآسيان لسببين رئيسيين:

السبب الأول: أنه يساهم باقتدار في تطوير الظروف والمجالات الاقتصادية والنهوض بها، خاصة في الدول الأفريقية والدول الآسيوية وأمريكا الجنوبية.

[1] محمد عبد الشفيع، مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة، (بحث) في الخيار عن البدائل، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (19)، نيسان، ص 40.

السبب الثاني: يفتقر التعاون بين بلدان الجنوب إلى تلميحات عن هيمنة ثقافية وسياسية واقتصادية ترتبط أحيانًا بالمساعدات التقليدية بين الشمال والجنوب، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول أوروبا الغربية.

ولطالما قدمت الهند العون والمساعدة التكنولوجية للتنمية. بلدان في الجنوب منذ أن أنشأت برنامج التعاون الاقتصادي (ITEC) في عام 1964، ASEAN هي منظمة غير ربحية (غير ربحية) تقدم المساعدة للمؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة في البلدان الآسيوية. يمكن رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا في سياق أهمية التنمية في التعاون بين بلدان الجنوب كفلسفة للتنمية، وفي ذلك الوقت تشير إلى تعزيز وتقوية الاقتصاد المستقل وضمان المساهمة الفعالة والصادقة في التنمية والتنمية. من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي المتنامي في القرن الحادي والعشرين. الاهتمام به بشدة في عالم العولمة، حيث توجد هيمنة أحادية الجانب من جانب واحد، وهيمنة الشمال المتقدم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على الدول النامية والمتخلفة في الجنوب، الأمر الذي يتطلب من دول الآسيان مواجهة التحدي. والأعمال الهجومية لبلدان الشمال ضد الجنوب من خلال منظمات مثل SAARC BIMS FEC Saarc / وغيرها.[1]

ثانيا: نشأة وتطور رابطة جنوب شرق أسيا

كان ظهور رابطة دول جنوب شرق آسيا بمثابة بداية لتأسيسها كقوة اقتصادية متنامية، تسعى إلى بناء دور تنافسي في النظام السياسي الدولي، فضلاً عن التنافس مع الكتل الاقتصادية المناظرة مثل الاتحاد الأوروبي. دول المنطقة، بما في ذلك نمو القوة العسكرية

[1]Isabelle Saint- Mezard, "thw look east" policy: An economic perspective, in Frederic grare and Amitabh Mattoo, Beyond the rhetoric-India "look east" policy, manohar publications, New Delhi, 2003, PP, 24-25.

الفيتنامية وغزوها لكمبوديا[1] وبناءً عليه، أعربت أهداف ومبادئ الرابطة عن تعزيز التعاون والاستقرار السياسي والأمني واحترام سيادة دول المنطقة، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وبناءً عليه، أعربت أهداف ومبادئ الرابطة عن تعزيز التعاون والاستقرار السياسي والأمني واحترام سيادة دول المنطقة، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

تأسست رابطة جنوب شرق آسيا عام 1967 بموجب معاهدة بانكوك، ووقعت خمس دول على هذه المعاهدة: (ماليزيا وتايلاند والفلبين وسنغافورة وإندونيسيا)، وانضمت سلطنة بروناي إلى المنظمة عام 1984، وفيتنام عام 1995.، وميانمار ولاوس في عام 1997[2] المقر الرئيسي للمنظمة في جاكرتا، عاصمة إندونيسيا، وانضمت كمبوديا إلى الرابطة في عام 1999[3] وانضمت كمبوديا إلى الرابطة عام 1999،[4] وهناك العديد من أشكال العضوية في رابطة الجنوب الشرقي. الدول الآسيوية وفقًا لمصالح أعضاء الرابطة، بالإضافة إلى العضوية الكاملة لعشرة دول، هناك أعضاء كمراقبين مثل غينيا. كما عملت الرابطة الجديدة على إنشاء (المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا) في عام 1994 كمنتدى متعدد الأطراف منتدى للحوار والتشاور بهدف تطوير الدبلوماسية الوقائية وبناء الثقة في منطقة المحيط الهادئ.[5]

---

[1] خليل حسين، التنظيم الدولي (المنظمات القارية والإقليمية مجلد 2، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2010، ص 247.

[2] محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يناير 2007، ص 71.

[3] محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثامنة، بيروت–لبنان، 2006، ص575.

[4] محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان2004، ص 135.

[5] صلاح الدين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، 2007، ص271.

كانت رابطة جنوب شرق آسيا إحدى المناطق التي خضعت لاستقطاب الحرب الباردة، بسبب قرب المنطقة من الصين، ومن ثم التدخل الأمريكي التدريجي في حرب فيتنام، بدءًا من 1 نوفمبر 1955. نتيجة الصراع الأمريكي السوفيتي كان نمو الأحزاب الشيوعية في دول جنوب شرق آسيا، ومن خلال ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء هذه الجمعية، بمهمتها منع انتشار الشيوعية من خلال التنمية الاقتصادية التي تساعد هذه المنظمة على تحقيقها[1].

ظلت رابطة (آسيان) منظمة إقليمية ذات فعالية محدودة حتى بدأت دولها العمل بجدية لتنشيطها على المستويين الدولي والإقليمي. عام 1977، شكل هذان الاجتماعان تطوراً هاماً في تاريخ المنظمة، حيث أثيرت القضايا السياسية والأمنية في المناقشات التي دارت، خاصة بعد الهزيمة الأمريكية في فيتنام، وظهور شكوك حول التبعية الأمنية للولايات المتحدة. أمريكا.[2]

مع اندلاع الصراعات في بلدان الهند الصينية (لاوس وفيتنام وكمبوديا)، تعزز الدور السياسي للعصبة. في عام 1978، غزت فيتنام كمبوديا وأطاحت بنظامها. ورفض رد العصبة هذا الفعل وطالب بانسحاب القوات الفيتنامية المحتلة لكمبوديا وإلا لم تتم مناقشة أي موضوع. تعاونت مع حكومة فيتنام وكان للمنظمة دور مهم في انسحاب هذه القوات من كمبوديا.[3]

في الثمانينيات من القرن العشرين، تبنت المنظمة سياسة متماسكة تجاه الصراع بين فيتنام وكمبوديا. تقوم هذه السياسة على أساس مفاوضات التسوية بحضور أطراف النزاع. كان مشروع السلام الذي قدمته الجامعة في الاجتماع السنوي الذي عقد في بانكوك عام 1988. وطرح سلاح الفصائل، وتشكيل حكومة انتقالية، وإجراء انتخابات عامة، والتعاون العسكري بين

[1] محمد السيد سليم خبرات التكامل الآسيوي (دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي حالة الآسيان)، مجلة المستقبل العربي، العدد (366)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، آب 2009، ص100.

[2] خليل حسين، التنظيم الدولي (المنظمات القارية والإقليمية)، مصدر سبق ذكره، ص248.

[3] محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، مصدر سبق ذكره،ص576.

دول المنظمة في الاجتماع. اقتراح سنغافورة بعد غزو القوات الفيتنامية الأراضي التايلاندية خلال تلك الفترة.[1]

مما لا شك فيه أن حل الاتحاد السوفيتي عام 1991 يمثل تغييراً يضاف إلى التغييرات المذكورة أعلاه والتي أدت إلى تعزيز التعاون وفعالية الجامعة في مختلف المجالات، وإقامة تعاون أمني بين دولها من أجل الغرض من جذب باقي دول المنطقة (لاوس وميانمار وكمبوديا)، والعمل على منع ظهور محور في المنطقة بقيادة الصين أو اليابان أو كوريا الشمالية، وكذلك احتواء حركات معارضة عرقية ودينية معارضة. وبالفعل تم اعتماد استراتيجية وقائية لتسوية الخلافات بين أعضائها سلمياً في مؤتمر القمة الرابع في مانيلا بالفلبين عام 1992، حيث تم الاهتمام بالشؤون الأمنية على حساب الشؤون الاقتصادية.[2]

عملت رابطة دول جنوب شرق آسيا على مدار ربع قرن بعد انعقاد القمة الأولى للتكامل التجاري، من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة، وفقًا لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة في عام 1993، وتحدد هذه الاتفاقية عام 2008 كحد أقصى لتحرير التجارة. في السلع الصناعية بين الدول الأعضاء، وكذلك المشاريع المشتركة من خلال استراتيجية مثلثات النمو – في هذه الاستراتيجية، تشارك عدة مدن من دول المنطقة في مشروع اقتصادي – وقد أدى هذان العاملان إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين دول الرابطة بنحو (25) في المائة من إجمالي تجارتها الخارجية، ويتضح قبل بدء التكامل الاقتصادي بين دول جنوب شرق آسيا، تم الاتفاق في مؤتمر القمة الأول حول السياسة. أسس العلاقات بين الدول الأعضاء، مثل تحييد المطالبات الإقليمية بين الدول الأعضاء.[3]

[1] خليل حسين التنظيم الدولي (المنظمات القارية والإقليمية)، مصدر سبق ذكره، ص 249.

[2] محمد المجذوب التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، مصدر سبق ذكره،ص577.

[3] محمد السيد سليم خبرات التكامل الآسيوي (دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي حالة الآسيان)، مصدر سبق ذكره، ص101.

تهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى الاتفاق على اتباع طريقة موحدة للتعريفات الجمركية التفضيلية. في عام 1994 تم الاتفاق على إدراج (11) ألف منتج في التخفيض الجمركي، وتقسم المنتجات إلى قسمين:[1]

أولاً: النوع السريع الذي تنخفض فيه التعرفة الجمركية بين (0–5) بالمائة على التجارة بين الدول الأعضاء.

ثانياً: النوع العادي، وتخفض رسوم هذا النوع بمعدل أبطأ من سابقتها.

يبدو أن هدف بلدان رابطة الدول المستقلة هو الوصول من خلال الكتلة إلى قوة تنافسية على المستوى الاقتصادي والإقليمي والعالمي. في الواقع، دور رابطة الدول المستقلة في التجارة الدولية يتزايد باستمرار، خاصة بعد السياسة الحمائية التي تطبقها البلدان المتقدمة ضد سلع رابطة الدول المستقلة. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المؤسسة لرابطة الدول المستقلة لم تتبع النهج التقليدي. بالنسبة للتكامل، حيث أنه لم يحدد وقتًا محددًا للوصول إلى مرحلة معينة من التكامل الاقتصادي، فقد ركز على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، وغيرها من المجالات التي تم تخصيص لجان قطاعية لها لتحقيق سياسات الجامعة.[2]

لتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على الآتي:[3]

[1] آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة لخضر – باتنة الجزائر، 2006، ص 56.

[2] أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص217–218.

[3] د.محمد محمود الإمام، مصدر سبق ذكره، ص 28.

1- اتباع النمط التقليدي لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي تقوم على إحلال الصادرات بالواردات، على أساس وفرة الموارد الأولية داخل المنطقة الجغرافية، والاهتمام برأس المال البشري وتنميته بما يتناسب مع المتطلبات. للتنمية في دول جنوب شرق آسيا.

2- تعزيز وتشجيع التعاون بين اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا على جميع المستويات، سواء كانت متقدمة أم لا.

3- تتبنى ماليزيا وسنغافورة سياسة اقتصادية منفتحة وتوجهها إلى الخارج من خلال اتفاقيات الاستثمار، خاصة فيما يتعلق بالجانب التصنيعي.

4- النجاح النسبي في سياسة الادخار والاستثمار والذي انعكس في تقليل الاعتماد على الخارج ويدعم ذلك مدخل إلى وفرة الموارد الطبيعية.

أصبحت منظمة جنوب شرق آسيا كتلة ذات فاعلية اقتصادية دولية وإقليمية، وهناك استعداد كبير لمضاعفتها بعد أن وافقت دول المنظمة على تجنب إدراج الصراعات الإقليمية في حساباتها الاقتصادية [1] خاصة بعد أن حددت أهداف جمعية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والمساواة من أجل السلام في منطقة الجنوب الشرقي. آسيا. [2]

[1] هاني الياس الحديثي، دراسات في شؤون آسيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2000، ص118.

[2] عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية الدار الجماهيرية للنشر والإعلان طرابلس -ليبيا، 1993، ص415.

المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

لا تحتاج الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة إلى مقدمة، حيث كانت مركز الاهتمام والمصالح الإستراتيجية للعديد من الإستراتيجيات الجيوستراتيجية الدولية المتنافسة لعدة قرون. وقد اشتقت هذه الأهمية من عدة عوامل: الموقع الجغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل الاستراتيجي.

أولاً: الواقع الديموغرافي لجنوب شرق آسيا

السكان الأصليون لجنوب شرق آسيا منذ العصور القديمة هم خليط من (الأستراليين والمنغوليين)، مع وجود منتشر للأقزام في مناطق مختلفة من المنطقة، وهذه المجموعات كانت أكثر انتشارًا مما هي عليه الآن.[1]

تعرضت منطقة جنوب شرق آسيا لتيارات هجرة خارجية أثرت في تكوينها، ومن بين هذه التيارات موجات نزوح سكاني من مناطق مختلفة، حيث هاجرت إليها بعض القبائل الصينية، بالإضافة إلى اتصال المنطقة بعدة حضارات هي الصينية والفارسية. الهندية والأوروبية والعربية. وصلت الديانتان الهندوسية والبوذية إليها، ووصل إليها الدين الإسلامي عن طريق تجار التوابل العرب. أما المستعمر الأوروبي فلما دخل المنطقة قدم معه دينه المسيحي.[2]

تأثرت جافا بأكبر قدر من الموروثات الهندية، خاصة بين طبقاتها العليا. أما الملايو فقد تأثروا بشكل كبير بالثقافة العربية، وكانت الفلبين المنطقة الأكثر تأثراً بالقيم الأوروبية. يبدو أن الهند الصينية، نظرًا لقربها من الصين، كانت من أكثر المناطق تأثرًا بالقيم الصينية. بعضها

[1] كارلتون كون وأدوات هنت السلالات البشرية الحالية تعريب: محمد غلاب، المكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة، القاهرة – مصر،1975، ص 203.

[2] فايز أبو صالح جابر، مصدر سبق ذكره، ص16.

كبير، فالإسلام منتشر في الملايو وجاوا التي كانت هندوسية قبلها ثم بوذية، كما تنتشر الهندوسية في بالي، بينما توجد الكاثوليكية في الفلبين، وتوجد البوذية في ميانمار وتايلاند ولاوس وفيتنام، وتعود لغات دول جنوب شرق آسيا إلى منطقة جنوب الصين التي غزتها من شمالها، وفي الوقت نفسه غزت اللغات الإندونيسية المنطقة من الجنوب. انتشرت لغات الشام وهاراي والإندونيسية في جنوب فيتنام، ودخلت لغة شام المنطقة من جزيرة سومطرة من قبل مؤسسي مملكة شام في القرن الخامس الميلادي. الملايو يتحدث بها سكان جزيرة الملايو وجزر مارجوي بالقرب من ساحل ميانمار. يشار إلى أن هذه اللغة تأثرت باللغة العربية، حيث اقترضت منها كثيرًا، في حين أن لغة الملايو القديمة لا تزال متداولة بين السكان الأصليين في الجبال الوسطى لهذه الجزيرة.[1]

"أبرز الأقليات في جنوب شرق آسيا هي الأقلية الصينية، وربما بسبب ذلك ترفض هذه الأقليات تذويب ثقافتها وتأسف لتراكم الثقافات المحلية، بعد أن عاشت هذه الأقلية فترة طويلة، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوطن الأم. الصين، وهي قوية اقتصاديًا، حيث يطلق على هذه الأقلية أينما كانت باسم الصينيين عبر البحار، وتوجد هذه الأقليات في: (ماليزيا، إندونيسيا، ميانمار، فيتنام، الفلبين، تايلاند، كمبوديا، بروناي. وميانمار)، ولكن في سنغافورة يشكل الصينيون أغلبية واضحة في المجتمع السنغافوري ،[2]والأقليات الصينية من بين أغنى طبقات الناس في معظم دول منطقة جنوب شرق آسيا، فضلاً عن سيطرتهم على معظم الاقتصادات من دول المنطقة، وتهجرت القبائل الصينية بسبب متابعتها على ضفاف الأنهار، وخاصة في فيلة، وسومي، وميانمار، وتايلاند، وفيتنام، وازداد النزوح الجماعي خلال مرحلة الاستعمار الأوروبي التي اعتمدت عليها. حول العمالة الصينية في تعدين وإنتاج القصدير في المنطقة، والعمل في

[1] كارلتون كون وأدوات هنت، مصدر سبق ذكره، ص ص203-206.

[2] للمزيد ينظر: ماجدة علي صالح، قضايا الأقليات الصينية في دول الآسيان، مجلة السياسة الدولية، العدد (183)، مؤسسة الأهرام، القاهرة – مصر، يناير 2011، ص ص ص102-108.

المزارع الكبيرة التي احتلها المستعمرون، لأن شعب الصين كان لديه خبرة واسعة في مادة القصدير، كما عرفها منذ القدم، و الزراعة كذلك، واستقروا في المنطقة.[1]

يبلغ مجموع سكان جنوب شرق آسيا حوالي (600) مليون نسمة، يعيش أكثر من سدسهم في جزيرة جاوة بإندونيسيا.

ثانيا: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة جنوب شرق آسيا

جنوب شرق آسيا يعني ذلك الجزء من القارة الذي يقع بين شرق شبه القارة الهندية وجنوب الصين الشعبية. تمتد هذه المنطقة من جنوب خط الاستواء بنحو (10) درجات عرضية إلى شمال خط الاستواء بنحو (27) درجة عرضية. تظهر على مدار العام، وتوجد غابات مطيرة استوائية دائمة الخضرة في المناطق الاستوائية، ومن ناحية أخرى، توجد غابات موسمية في المناطق الشمالية من هذه المنطقة.[2]

تضم منطقة جنوب شرق آسيا عدة دول، وتختلف هذه الدول من حيث المساحة من حيث الحجم الكبير أو الصغير، وكذلك تميزها من حيث موقعها الجغرافي، سواء على مستوى عدد جيرانها أو موقعها البحري، و هذه الدول هي كما يلي: (إندونيسيا، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، كمبوديا، لاوس، تايلاند، فيتنام، سنغافورة، بروناي، تيمور الشرقية).

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا مساحة تقدر بأربعة ملايين كيلومتر مربع من إجمالي مساحة القارة الآسيوية، ويمكن وصف المنطقة بأنها شبه جزيرة لأنها تضم آلاف الجزر الممتدة جنوب وشرق شبه الجزيرة الهندية، و يتضح مما تقدم أن إحدى عشرة دولة تشكل منطقة جنوب شرق آسيا، خمس منها في شبه الجزيرة الهندية، وهي كالتالي: (لاوس، تايلاند،

[1] فايز أبو صالح جابر، مصدر سبق ذكره، ص 26.

[2] علي موسى ومحمد الحمادي، جغرافية القارات دار الفكر، دمشق، 2008، ص 297.

كمبوديا، فيتنام وماينمار)، وكذلك ماليزيا وجزئي في شبه الجزيرة الهندية وجزؤها الآخر يقع في جزيرة بورنيو .[1]

أما بالنسبة للمنطقة الاستوائية البحرية، فهي تشمل كل من ماليزيا وإندونيسيا، وفيما يتعلق بإندونيسيا، فهي مجموعة جزر تقع في الجنوب الشرقي. آسيا وهذه الجزر المتعددة كان يطلق عليها العديد من الأسماء، مثل جزر الملايو وجزر الهند الشرقية وغيرها، وكان يطلق عليها العرب اسم جزر جاوة. [2]

تقع منطقة جنوب شرق آسيا بين حضارتين قديمتين، الحضارة الهندية والحضارة الصينية[3] لذلك تتمتع هذه المنطقة بموقع جغرافي مهم ومميز، حيث تفصل بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي طوليًا، بالإضافة إلى أن هذه المنطقة هي تقع بين أستراليا إلى أقصى جنوب وشمال وشرق آسيا لذا فهي حلقة وصل بين هذه المناطق عبر مضيق ملقا وبحر الصين الجنوبي، وكذلك البر الرئيسي لدول جنوب شرق آسيا ويقع في منطقة جنوب شرق آسيا، بحر الصين الجنوبي الاستراتيجي. تعتبر ذات أهمية، وتعتبر بحرًا هامشيًا داخل المحيط الهادئ، وتحدها من الشمال تايوان والصين، ومن الشرق جزر الفلبين، ومن الجنوب إندونيسيا وماليزيا، ومن الغرب فيتنام ،هذا البحر هو أكبر بحر في العالم بجانب البحر الأبيض المتوسط وبعد المحيطات الخمسة، والجزر في بحر الصين الجنوبي هي أرخبيل، ويحتوي هذا البحر على مئات الجزر الصغيرة ومعظم هذه الجزر غير مأهولة بالسكان، يقدر عددها بـ (200) جزيرة، وهناك بعض الأنهار التي تجري فيها وهي تحتوي على: (نهر اللؤلؤ، والنهر الأحمر، ونهر

[1] كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، 2015، ص 93.

[2] إسماعيل أحمد ياغي تاريخ شرق آسيا،الحديث مكتبة العبيكان، الرياض، 1994، ص 169.

[3] علي موسى ومحمد الحمادي، مصدر سبق ذكره، 298.

ميكونغ، ونهر تشوفرايا)،[1] تتمتع منطقة جنوب شرق آسيا بالكثير من الموارد الطبيعية، وذلك بفضل الغابات التي تغطي مساحات شاسعة من أراضي هذه المنطقة، وتتميز بانتشار تربة بركانية ذات خصوبة كبيرة، بالإضافة إلى الأمطار الغزيرة التي توفر موارد مائية مهمة إلى جانب أنهارها، بالإضافة إلى تمتع سواحل المنطقة بثروة سمكية وفيرة، [2]

تعد هذه المنطقة من أغنى مناطق العالم بالمحاصيل الحرجية والمعادن، وتتمثل هذه الثروة بالعديد من المواد التي تشمل الزيت. والغاز وجوز الهند والمطاط وخشب الساج المستخدم في بناء السفن والمنغنيز والقهوة والسكر والشاي والتنغستن والأوكالبتوس والقنب والقصدير، ومن بين أشهر التوابل وأكثرها قيمة، وهناك الكثير من الأراضي التي يوجد فيها الأرز نمت، لأنها الغذاء الرئيسي في معظم تلك البلدان.[3]

أما بالنسبة للصناعة، فهذه الدول لا تزال في طور النمو في هذا المجال، باستثناء (سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا) ،[4] حيث حققت هذه الدول معدلات نمو عالية، على سبيل المثال: بلغ معدل النمو في إندونيسيا حوالي (7.5) بالمائة، وانعكست الزيادة في الناتج الإجمالي على متوسط دخل الفرد، وظهر ذلك في الفلبين وإندونيسيا وماليزيا، وإن كانت هذه الدول تعتبر اقتصاداتها من بين الاقتصادات الناشئة، والسبب في ذلك كان اعتمادهم على التخطيط الاقتصادي الصحيح وقاعدة اقتصادية متطورة[5]، وكذلك تفعيل رابطة جنوب شرق

[1] حسام الدين جاد الرب الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2008، ص248.

[2] مايكل كلير الحروب على الموارد (الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية)، تعريب عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002، ص 124.

[3] رفل هاشم محمد دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة ما بعد الحرب الباردة أنموذج جنوب وجنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد (كلية العلوم السياسية)،بغداد 2012، ص 16.

[4] المصدر نفسه ص13.

[5] مهدي سهر الجبوري ومناضل عباس الجواري، تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 4، العدد 4، جامعة كربلاء، كربلاء، كانون الثاني، 2006، ص97.

آسيا لغرض تحقيق المزيد من التعاون والتنسيق والدفع نحو عملية التكامل بين الدول المنضمة إليه، وتجنيب المنطقة. مساوئ السياسات التنافسية للدول المجاورة مثل الصين والهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. بدلاً من ذلك، تهدف دول جنوب شرق آسيا، من خلال الرابطة، إلى احتلال موقع إقليمي مهم، والظهور كلاعب تنافسي لدول المنطقة. في المجال الاقتصادي، وسيتم تناول ذلك في موضوعات لاحقة.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية والأمنية لرابطة جنوب شرق آسيا

دفع القادة الآسيويون وشجعوا على فتح أسواق بلدانهم، والعمل وفق آليات السوق، مع توفير جميع متطلبات نجاح تجاربهم الاقتصادية [1] لكن منظمة جنوب شرق آسيا تعمل من خلال الركائز التالية:[2]

1. توفير قوة عاملة رخيصة ومنضبطة ذات تقاليد وثقافة كونفوشيوسية تحترم العمل والقيم المدنية. ونتيجة لذلك، شجعت دول الجامعة الاستثمارات الأجنبية بتشجيعها بالأرباح العالية والضمانات اللازمة.

2. في دول العصبة، هناك نخبة مثقفة مشبعة بالحضارة وتسعى للتقدم، سواء بتقليد النموذج الغربي أو بتقديم النموذج الآسيوي.

3. تقتضي السياسة الاقتصادية المعتمدة للجامعة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وفي نفس الوقت تشجيع الاستثمارات الأجنبية، مع التسهيلات الضريبية التي توفرها، لذا فهي نموذج محدث بما يتوافق مع مصالح دول وشعوبها. الدوري.

[1] حنان قنديل القيم والتنمية في آسيا (حالة الصين)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2007، ص 13.

[2] محمد المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص 578.

4. اقتصاد مفتوح للتصدير ولكن مجال الاستيراد محدود.

5. تعتمد دول الكومنولث على سياسة الادخار الوطنية حيث بلغ المعدل (50) بالمائة من الناتج القومي العام. من ناحية أخرى، عملت بلدان رابطة الدول المستقلة على الانفتاح على بيئتها الإقليمية والدولية الأوسع، من خلال العمل الخارجي على شكل مستويات ووفقًا لما يلي:[1]

1- المستوى الأول هو إشراك البلدان الأخرى في مناقشات وبرامج التعاون الإقليمي (تعاون اقتصادي أوثق) هناك فئة أخرى من العضوية فيما يتعلق بالمنظمة، تسمى شريك الحوار، وشريك الحوار القطاعي. في الأول، تُمنح حقوق التعاون الاقتصادي في معظم المجالات، في حين أن الثاني محدود. وفي مجالات التعاون الاقتصادي على بعد محدد، تم دمج الفئتين فيما بعد، وأصبحت تسمى فئة التعاون الاقتصادي الأوثق، وضمن هذه الفئة تدخل الصين وباكستان والهند والولايات المتحدة الأمريكية.

2. المستوى الثاني هو إقامة علاقة مؤسسية مع دول شرق آسيا الرئيسية، وهي الصين وكوريا الجنوبية واليابان، في إطار (3 + ASEAN). صيغة أوسع، حيث تشمل أستراليا ونيوزيلندا والهند، بالإضافة إلى الدول الثلاث عشرة المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى قمة الآسيان وروسيا.

ومن خلال هذه المنتديات التي تضم عدة دول إقليمية ودولية، تهدف رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى بناء الثقة بين جميع هذه الأطراف من خلال الدبلوماسية الوقائية من أجل منع نشوب النزاعات وإزالة الخلافات.[2] امتدت الروابط التي أقامتها الجامعة لتشمل الاتحاد الأوروبي، من خلال مؤسسة التعاون الإقليمي المسماة (مؤتمر القمة الأوروبية الآسيوية)،

[1] محمد السيد سليم خبرات التكامل الآسيوي (دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي حالة الآسيان)، مصدر سبق ذكره، ص103.

[2] فيديا ناد كارني الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2014، ص 313.

وكذلك الصين وكوريا الجنوبية واليابان، ويعقد هذا المؤتمر بشكل دوري وبالتناوب بين العواصم الأوروبية والآسيوية كل سنتان، ولا يوجد في المؤتمر مؤسسات رسمية باستثناء مؤسسة (آسيا) (أوروبا) التي تشرف على التعاون الثقافي ومقرها سنغافورة، ومركز آسيا – أوروبا للتكنولوجيا البيئية ومقره بانكوك، تنص على أن المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتشارك منظمات الدول الأطراف في هذه الاجتماعات.[1]

يتضح مما سبق أن الرابطة تسعى إلى تعزيز الأمن الإقليمي من خلال هذه الروابط الإقليمية، لأنها تحتاج إلى استقرار أمني إقليمي، بالإضافة إلى أن معظم دول الرابطة تسير على طريق النمو، وهذا مدعوم. من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، من خلال أداة الترابط بين الأقاليم يتحقق هذا الهدف من السياسة الإقليمية والدولية لرابطة جنوب شرق آسيا.

من ناحية أخرى، تسعى دول الآسيان، من خلال العمل الجماعي متعدد الأطراف ومن خلال (آسيان)، إلى أن تصبح قوة اقتصادية قادرة على منافسة القوى الدولية والإقليمية اقتصاديًا في جميع مجالاتها (الاستثمار والتجارة والتصنيع الحديث)، وهذا تم فقط من خلال التعاون مع السلطات التي تتعاون معها. الآسيان من خلال هذه المنتديات، بالإضافة إلى حل المشكلة بين دولها من خلال المنظمة، من خلال عمل المنظمة المنضبط، وهذا ما تعمل الرابطة على تحقيقه وتعزيزه في المستقبل[2] والمدخل الآخر الذي يدفع إن اهتمام دول رابطة

[1] محمد السيد سليم خبرات التكامل الآسيوية (ودلالاتها بالنسبة للتكامل العربي حالة الآسيان)،مصدر سبق ذكره، صص103-104.

[2] حيدر محمد حسن طالب المالكي، القدر التنافسية للصادرات في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء (كلية الإدارة والاقتصاد)، كربلاء، 2010، ص 1.

جنوب شرق آسيا بهذا الجانب هو مدى تطور اقتصاديات دول شرق آسيا وقدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.[1]

ومع ذلك، فقد تعرضت سوق جنوب شرق آسيا متعددة الجنسيات للصعوبات والتحديات منذ إنشائها. وتتمثل هذه التحديات في حقيقة أن معظم الأنشطة التجارية كانت تتم خارج سوق المجموعة، بالإضافة إلى صادراتها من الموارد الطبيعية. ونتيجة لذلك، عملت المجموعة على تطوير قاعدتها الصناعية وتشجيع التجارة البينية من خلال مجموعة من الاتفاقيات، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي حلت بالمنطقة في عام 1997، وهناك عدة أسباب ساعدت دول الآسيان على تحقيق النمو الجماعي، ربما وأبرزها: (إلغاء القيود الاقتصادية وخصخصة الاقتصاد ؛ التحول من النمط الاستهلاكي إلى النمط الصناعي؛ مبدأ التخصص في الإنتاج في كل دولة تمتلك أكبر كمية من المواد الخام ل سلعة مقارنة ببقية دول السارك، مما سمح بمزيد من التنوع في أنواع السلع المصنعة، وتعزيز وتوسيع التبادل التجاري البيني؛ مستفيدًا من الاقتصاد الياباني الذي يسعى إلى الاستثمار في المنطقة، والذي جلب معه التقنيات الحديثة والمتقدمة، ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى استثمارات المقيمين الصينيين في دول رابطة الدول المستقلة، والعمل على الحفاظ على التنسيق والقيادة والسيطرة.[2]

اعتمد نهج الآسيان في مجال السوق الموحدة على تضامن حكومات الآسيان وبورصات الأوراق المالية في مجموعة عمل لاستكشاف مختلف التحالفات والروابط بين هياكلها بغرض الوصول إلى سوق متكامل موحد يكون قادرًا لتزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة بخصوص الأوراق المالية في منطقة جنوب شرق آسيا ككل. بالإضافة إلى إزالة القيود المفروضة على

[1] أنور عبد الملك، نحن والصعود الآسيوي (رؤية حضارية)، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٢، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2007، ص 64.

[2] مارك لام وجونل. قراهام، الصين الآن (ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة ونشاطا وحيوية)، تعريب نور الدائم بابكر عبد الله مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2012، ص ص223-224.

حساب رأس المال لتشجيع دخول رؤوس الأموال العابرة للحدود، من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والعمل على خفض التكلفة لتوفير السيولة، وإنشاء نظام ضريبي موحد يتجنب الازدواج الضريبي، وذلك لتجنب الازدواج الضريبي. الأزمات، وتجنب مخاطر المنافسة الإقليمية.[1]

إذا أصبحت المنطقة بفضل هذه السياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث بلغت نسبة المنطقة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية العالمية في الدول النامية قرابة (64) في المائة، من ناحية أخرى، لجأت بعض دول المنطقة إلى سياسة صناديق الاستثمار السيادية (الحكومية)، في كل من سنغافورة وماليزيا بسبب الوفرة المالية التي تتمتع بها هذه الدول، ومن خلال ذلك يتم استخدام هذه الأموال للاستثمار في اقتصادات الدول المتقدمة، وبناءً عليه، ومن أجل العمل نحو المزيد من التعاون والتكامل بين دول المجموعة، وقع قادة دول المنطقة على إعلان المجموعة الاقتصادية للاسيان، وتنفيذه في عام 2015، من أجل تحقيق الأهداف التالية: [2]

1. تعزيز التنمية الاقتصادية العادلة.

2. خلق سوق موحد وقاعدة إنتاجية موحدة.

3. دمج اقتصاد رابطة جنوب شرق آسيا في الاقتصاد العالمي بمعنى محاكاة العولمة والاستفادة منها.

4. ضبط وتحديد المنافسة الاقتصادية بين دول الرابطة بما يخدم هذه الأهداف واحتواء تداعياتها السلبية.

[1] علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف2014، ص ص126-127.

[2] لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ،ص 104-116.

تمكنت بلدان رابطة جنوب شرق آسيا من إيجاد نوع آخر من التكامل فيما بينها. وهذا التكامل يقوم على أساس التعاون القطاعي الذي يتم بين المدن والمحافظات في دول الرابطة. تُعرف هذه العملية بمثلثات النمو، وهي إما بين دولتين أو أكثر، أو مشاركة مناطق أو مدن من هذه المثلثات للنمو تحتاج إلى القطاع العام الذي يوفر البنية التحتية، والقطاع الخاص الذي يوفر رأس المال، على سبيل المثال: مثلث النمو الذي حدث بين ولايتي شمال سومطرة وأيتشي في إندونيسيا وأربع ولايات في ماليزيا وخمس ولايات في تايلاند، ويهدف هذا إلى تطوير الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي.[1]

وبناءً على المعطيات أعلاه استطاعت الرابطة من تصل إلى مرتبة السابعة اقتصادياً على المستوى العالمي، وربما تصل إلى المرتبة الرابعة عالمياً، إذا ما بقيت دولها على مستوى النمو نفسه في عام (2050)[2]، وهكذا أصبحت الرابطة اليوم تمثل قطباً اقتصادياً مهما إندونيسية.[3]

إن السلالة الإندونيسية هي الجماعة الأصلية التي كانت تقطن المنطقة، هذه السلالة صفتها تسود من جنوب الصين مروراً بمنطقة الهند الصينية والفلبين والملايو إلى إندونيسيا، ويذكر هنالك عرقية من أصل هولندي تقطن هذه الدولة.[4]

يبدو أن الأعراق والحضارات الوافدة إلى المنطقة، كان لها دور إيجابي إلى حدٍ ما في تنمية بعض دول منطقة جنوب شرق آسيا، على الأقل في الجانب الاقتصادي، فمثلاً، كان للجماعة الصينية – الذين بعضهم نقلهم الاستعمار الأوروبي للمنطقة دور مهم في تنمية

[1] علي حاتم القريشي، المصدر السابق، ص، ص93-94.

[2] رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) تاريخ النشر: 2017/11/13 تاريخ الدخول:2023/01/28

[3] علي أحمد علي أسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة،القاهرة-مصر،1997، ص356.

[4] محمد خميس الزوكة، مصدر سبق ذكره، ص 345.

الصناعة والتجارة وكان ذلك واضحاً في سنغافورة التي تعد اليوم من أكبر المراكز المالية العالمية، ومن أكبر اقتصاديات دول قارة آسيا على الإطلاق، إذ اكتسبت مجتمعات هذه المناطق هذه المهارات، واستطاعت أن توظفها لصالح تنميتها الاقتصادية فيما بعد، طبعاً إلى جنبهم التجار العرب (تجار البهارات)، أيضاً قد شاركوا في هذا الجانب.

كل ذلك يوضح دور العامل الاجتماعي في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا، إذ استطاعت هذه الدول الاستفادة من التنوع العرقي والحضاري لصالحها، أي اكتساب وتوطين خبرات هذه الجماعات، وفي الوقت نفسه، وفي بعض دول المنطقة قد أثر الصراع العرقي على استقرارها الأمني.

رابعا: الأهمية السياسية والعسكرية لمنطقة جنوب شرق آسيا

1) الأهمية السياسية لجنوب شرق آسيا

تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بأهمية كبيرة في النظام السياسي الدولي بشكل عام، وفي النظام الإقليمي بشكل خاص، حيث يجد من يتابع تشكيل دول المنطقة وأحداثها أنها مرتبطة إلى حد ما بالأمور الدولية والإقليمية. التوازنات، والسبب في ذلك يعود إلى عوامل متعلقة بالأهمية الجيوسياسية. ونتيجة لذلك، تعرضت المنطقة لموجة من الاستعمار سيطرت على قدراتها لبعض الوقت. كان للدول المستعمرة مثل: (فرنسا وبريطانيا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وإسبانيا) تأثير كبير في تشكيل الوحدات السياسية في جنوب شرق آسيا ،[1] ولكن بعد انتهاء الحرب في الثانية. الحرب العالمية، انتشرت حركات التحرير على نطاق واسع في منطقة جنوب شرق آسيا، وكانت أسبابها (نمو الشعور القومي لدى الشعوب الآسيوية

[1] للمزيد ينظر: فايز صالح أبو جابر، مصدر سبق ذكره، ص ص31-45، إسماعيل أحمد ياغي، مصدر سبق ذكره، ص 199.

وانسحاب الدول الاستعمارية التقليدية، ووعود الحلفاء لشعوب المنطقة بالكسب. الاستقلال لو ساندوهم في حربهم ضد اليابان، في نفس الوقت الذي لم يكن فيه تحرير دول المنطقة سهلاً، حيث واجهت عملية استقلالها العديد من الصعوبات كما في ميانمار اندلعت الحرب الأهلية، وفي ماليزيا ودول الهند الصينية والفلبين، لم يخلوا من الصراعات والحروب الأهلية بين أفراد شعوبهم، بينما واجهت إندونيسيا الاستعمار الهولندي، ولجأ المستعمر قبل مغادرته لإيجاد بؤر توتر في المنطقة سواء كانت كذلك. على مستوى العلاقات المتبادلة بين دولها أو على المستوى الداخلي لدولها.[1]

كانت مسيرة إندونيسيا مليئة بالأحداث والتغييرات المهمة، فاستقلت عن الاستعمار الهولندي عام 1949، وفي ذلك الوقت تعرضت البلاد لعدد من التطورات، كان من أبرزها تبني رئيسها (أحمد سوكارنو) * سياسة عدم الانحياز خلال فترة الحرب الباردة، ولكن على المستوى الداخلي، واجهت حكومته تيارات معارضة، وهما التيار الإسلامي، والتيار (الشيوعي)، مما أدى إلى وقوع أحداث عنف مهدت الطريق لظهور حكم عسكري. تحت قيادة (سوهارتو) عام 1967.[2]

(سوهارتو) حكم البلاد كقاعدة فردية استمرت حتى عام 1998، وخلال فترة حكمه، وتحديداً في عام 1997، عانت البلاد من أزمة اقتصادية، نتيجة تأثيرها على أزمة (النمور الآسيوية)، والتي أيضًا ضربت دولًا في جنوب شرق آسيا، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات واضطرابات واسعة النطاق في البلاد. وصلت إلى نقطة طلب الاستقلال من بعض المناطق،

[1] علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945-1995)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، 2006، ص ص27-28.

[2] محمد يوسف أبراهيم القريشي، ص ص12-14.

وأصبحت تيمور الشرقية بالفعل مستقلة، بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مديونية الدولة. [1]

ونتيجة لهذه الاضطرابات، تنحى سوهارتو عن السلطة عام 1998، وسلمت قيادة السلطة إلى نائبه يوسف (حبيبي) الذي شكل حكومة انتقالية كانت مهمتها إجراء انتخابات جديدة في أبريل 1999 الذي سعى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأحزاب، مع الحد من دور الجيش في الحياة السياسية. كانت سياسته على النحو التالي:[2]

1- توطيد العلاقات الاقتصادية مع (إسرائيل).

2- بناء أسطول بحري عسكري قوي.

3- توسيع الحكم الذاتي واحتواء الحركات الانفصالية.

4- توثيق وتقوية العلاقات مع دول الجوار جغرافيا.

5- تحسين العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

يُلاحظ أن إندونيسيا بفضل الإصلاحات التي قامت بها قد نمت في قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي انعكس ذلك في حركتها السياسية على المستوى الدولي، لدرجة أنها طالبت بالمشاركة في القرار الاقتصادي الدولي. - عملية صنع في النظام السياسي الدولي ضمن مجموعة العشرين، وهو ما فعلته هذه المجموعة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، كما أنها تتطلع إلى دور إقليمي في جنوب شرق آسيا، باعتبارها دولة إقليمية رئيسية في هذه

[1] مركز الحضارات للدراسات السياسية، القاهرة -مصر، تاريخ الدخول: 2023/02/20، على الموقع الإلكتروني www.docudesk.com:، ص ص424-431.

[2] أحمد عادل، مصدر سبق ذكره، ص ص426-427.

المنطقة، [1] ومع ذلك، لم تؤثر الإصلاحات السياسية على إندونيسيا فحسب، بل شملت معظم دول جنوب شرق آسيا، وذلك بفضل نمو مؤسسات المجتمع المدني والتطورات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة. ثم ارتفعت أصوات المطالبة بالإصلاح والانتقال إلى أنظمة ديمقراطية، والسبب الآخر فشل تجارب الحكم الاستبدادي، والسبب في ذلك أزمة شرعية. في ماليزيا، نشأت طبقة وسطى دفعت للإصلاح والتحديث السياسي، وساعدت في تنفيذ هذه العملية حيث استوعب النظام السياسي هذه الدعوات بسبب التنوع العرقي والديني. في هذا البلد.[2]

من ناحية أخرى، استمرت معاناة بعض دول جنوب شرق آسيا من مشاكل داخلية حتى بعد استقلالها وما زالت مستمرة حتى الوقت الحاضر. ولعل مشكلة المسلمين في ميانمار هي أبرز مشكلة (الروهينجا). أدت المعارضة السياسية خلال هذه الفترة إلى اضطهاد واسع النطاق، بالإضافة إلى اعتقالات واسعة النطاق لكل من تظاهر ضد النظام الحاكم، ولكن بعد 2011 شهدت البلاد انتخابات، ورغم ذلك استطاع المجلس العسكري الحصول على (80) بالمائة من نتيجة الانتخابات لصالح مرشحها، ونتيجة لذلك، تشكيل حكومة من الجنود المتقاعدين وغير المتقاعدين. في الوقت نفسه، شهدت البلاد إصلاحات سياسية واقتصادية.[3]

تعود جذور الصراع السياسي والعرقي في ميانمار إلى فترة الاحتلال البريطاني الذي غذى هذا الصراع ولمصلحته، من خلال تقديم بعض التنازلات لأقليات معينة على حساب سكان ميانمار الأصليين، حيث قاموا بوضع البورميون تحت الحكم المركزي بينما تم منح بعض المناطق الحكم الذاتي، وهنا مُنحت الأقليات المسلمة والمسيحية امتيازات أكبر من البورميين في

[1] زبيغ نيوبريجنسكي، رؤية استراتيجية (أمريكا وأزمة السلطة العالمية) تعريب: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2012، ص ص179–180.

[2] د. جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص 112.

[3] ماجدة صالح، مأساة الروهينجا(التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47،العدد (190)، مؤسسة الأهرام، القاهرة–مصر، أكتوبر 2012، ص 140.

مجال التوظيف والعمل والعلاج، ولكن بعد الاستقلال تم نقل هذه المزايا إلى البورميين، مما أثار المزيد الطوائف، واستمر الخلاف بينها)، ومنع قيام الأحزاب على أساس ديني، حيث لم تتمكن الأحزاب من العمل دون تسجيلها لدى الحكومة، الأمر الذي أدى بدوره إلى نشوء ظروف صعبة لتأسيس الأحزاب السياسية أو القيام بالعمل الحزبي. . معظم الناس راضون عن بعض سياسات الحكومة عندما بدأت في رفع أسعار المحروقات عام 2007.[1]

لذلك خلقت هذه السياسات، سواء عن طريق الاستعمار أو من قبل الحكومات المتعاقبة في ميانمار، حالة من الصراع العرقي والمنافسة، وظهرت أزمة الهوية الوطنية في البلاد)، حيث ترى الفئات المهمشة في القضاء على النظام السياسي في هذا البلد طريقة للحصول على حقوقهم (كما يرونها).[2]

فضلاً عن وجود بعض المشاكل السياسية في إندونيسيا وتايلاند بسبب تنوعها العرقي لكن بدرجة أقل واستطاعت هذه الدول من احتوائها إلى حدٍ ما.[3]

بالإضافة إلى وجود بعض المشاكل السياسية في إندونيسيا وتايلاند بسبب تنوعها العرقي ولكن بدرجة أقل تمكنت هذه الدول من احتوائها إلى حد ما. [4]

فيما يتعلق بماليزيا، فإن حالة الاستقرار السياسي التي أصبحت تتمتع بها قد ساهمت في عامل آخر، حيث تمثلت في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، والتي تقوم على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات. ولكافة الأجناس والفئات في

[1] ماجدة صالح، مصدر سبق ذكره، ص 141.

[2] كارن أبو الخير، صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي (مقاربات مختلفة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (177)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يوليو2009، ص 70.

[3] المصدر نفسه، ص 70.

[4] محمد يوسف أبراهيم القريشي، بؤر التوتر والصراع في أسيا، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق –سوريا، 2015، ص ص40–46.

المجتمع الماليزي داخل الحدود السياسية للدولة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وتحرير التجارة، ونتيجة لذلك انخفضت معدلات الفقر والبطالة. بلغ معدل نمو الإنتاج الصناعي في ماليزيا (7.5) بالمائة عام 2010.[1]

وبهذه السياسات استطاعت ماليزيا احتواء الآثار السلبية التي نتجت عن الاضطرابات العرقية التي حدثت في البلاد عام 1969، ومن خلالها استطاع النظام السياسي الماليزي إثبات قدرته على الاستجابة لمتطلبات الأعراق المختلفة مع الحفاظ على المكانة السياسية المتميزة للملايو.[2]

يمكن القول: إن النظام السياسي في ماليزيا عمل وفق نظرية (جبرائيل ألموند) قدرات النظام السياسي ومن بين هذه القدرات (التوزيعية)، ط. يجب تحقيق التوزيع العادل على النحو الأمثل.[3]

يبدو أن هناك تقاسمًا للأدوار بين المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث في ماليزيا وهي: (الملايو، والصين، والهنود)، حيث يتعامل الملايو مع الشؤون السياسية بينما يهتم العرق الصيني بالجانب الاقتصادي. من خلال هذا الإجماع، طورت ماليزيا استراتيجية طويلة المدى، تهدف إلى أن تكون قوة اقتصادية رئيسية في المنطقة في عام 2020. [4]

[1] عطا الله سليمان الحديثي وإسراء كاظم الحسيني، المقومات الاقتصادية لماليزيا وأثرها على قوة الدولة، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (11)، جامعة واسط، واسط أيلول2013، ص24.

[2] وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية (دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق) المكتبة المصرية، القاهرة –مصر، 2009، ص 150.

[3] المنهج التحليلي الوظيفي وفق نظرية غابريلالموند: يعد الموند من رواد المنهج التحليلي الوظيفي للنظم السياسية، فقدم مشروعه الوظيفي في كتاب نشر في العقد الثاني من القرن العشرين بعنوان (السياسة المقارنة)، تضمن هذا المشروع مدخلات النظام ومخرجاته ووظائفه، أما المدخلات فهي تتوزع على مطالب توزيع سلع كمال منوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص ص 104–109.

[4] وفاء لطفي حسين عبد الواحد، مصدر سبق ذكره، ص 25.

تمثل الخبرات التنموية على جميع المستويات، وخاصة المستوى السياسي في جنوب شرق آسيا، نموذجًا متميزًا للدول النامية، حيث أثبتت شعوب المنطقة كفاءة عالية في التحرك نحو التنمية الاقتصادية، وكان الاعتماد بشكل أساسي على تبني الرأسمالي الآسيوي. النظام الذي يقوم على القيم الآسيوية، وهذا جاء بقرار سياسي من حكومات هذه الدول ،[1] والتوجهات التنموية والديمقراطية التي مرت بها منطقة جنوب شرق آسيا والخصائص الثقافية لشعوب هذه المنطقة، تداعيات مهمة على الهياكل السياسية للدول، مما أدى إلى القضاء على حالة التخلف وخفض معدلات الفقر إلى حد ما، واكتسبت دول المنطقة ككل وزناً سياسياً في النظام السياسي الدولي، وتجارب هذه الدول مع تمت الإشارة إلى عملية الإصلاح بلبنان، على الرغم من تعثر عمليات الإصلاح في بعض بلدانهم، مثل ميانمار.[2]

ازدادت الأهمية السياسية لدول جنوب شرق آسيا في النظام السياسي الدولي المعاصر، بعد النجاحات التي تحققت في بعض دول المنطقة في جميع المجالات (الاقتصادية والسياسية والعسكرية)، وبناءً عليه مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (Zbigniew Brzezinski) وصف ذلك بأن تلك القوة بدأت بالانتقال من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ ،[3] في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقد في جنيف عام 2015، أشار إلى أن نسبة الاستثمار الأجنبي في جنوب شرق آسيا ارتفعت إلى (5) في المائة بمبلغ (133) مليار دولار، حيث كانت سنغافورة أكبر متلق لهذه الأموال. بلغت هذه الأموال (68) مليار دولار، تليها

[1] القيم الآسيوية تتمثل بمكانة العائلة بالمجتمع، وكذلك احترام السلطة، فضلاً عن تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد، وينتج عن ذلك الانضباط والتعاون والنظام. ينظر: د. محمد كريم كاظم الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (6)، العدد (15) جامعة واسط، واسط، ايلول 2010، ص 233.

[2] المصدر نفسه، ص234.

[3] زبيغ نيوبريجنسكي، رؤية استراتيجية (أمريكا وأزمة السلطة العالمية)، مصدر سبق ذكره، ص23.

إندونيسيا بمبلغ (23) مليار دولار، وفيتنام بمبلغ (9.2). مليار دولار، وزيادة الاستثمارات في البلدان منخفضة الدخل مثل ميانمار من قبل الشركات متعددة الجنسيات. [1]

ولا شك أن الأهمية السياسية لذلك ترجع إلى أهمية الإصلاحات السياسية التي حققتها هذه الدول في مجال الديمقراطية والسعي لاستيعاب المطالب الشعبية. سعي بعض حكومات دول جنوب شرق آسيا على الأقل لتعزيز التنمية البشرية بشكل خاص والتركيز عليها من أجل بناء رأس المال البشري الذي سيكون أساس نمو وازدهار هذه الدول، وزيادة القوة الاقتصادية ثم السياسية لها. البلد. وجدنا أن إندونيسيا وتايلاند وماليزيا قد حققت زيادة في النمو في هذا المجال – من عام 2005 إلى 2010 – 803 و 1095 و 1197 على التوالي .[2]

حافظت الدول الآسيوية على معدلات نمو مستقرة، وهو ما انعكس في استمرار تنمية اقتصاداتهم. بالأحرى، هذه نقطة دخول مهمة نحو التقدم الاقتصادي، ومن ثم زيادة ثقله على المستوى الدولي.

تسير دول جنوب شرق آسيا وفقًا لمشروع اقترحه الاقتصادي الياباني (أكاماتزو) في عام 1937 باسم تطوير الإوز الطائر. يعني هذا المشروع أن مشاريع التنمية مثل: الأسراب (الأوز الطائر)، وتأتي اليابان كقائدة لهذا السرب، يليها السرب الآخر من كل من هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة، ثم يأتي السرب الثاني من ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا. بينما يتكون السرب الثالث من فيتنام وكمبوديا [3].

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية، مركز الأونكتاد للاتصالات والمعلومات، 25 يونيو2015،ص ص1-2.

[2] محمد فايز فرحات هل العالم على أعتاب مرحلة آسيوية؟، مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة-مصر، يناير 2007، ص 134.

[3] المصدر نفسه، ص 130.

2) الأهمية العسكرية لمنطقة جنوب شرق آسيا

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في جميع المجالات الاقتصادية والجغرافية، بالإضافة إلى التحديات الأمنية التي واجهتها وما زالت تواجهها، بما في ذلك الصراعات العرقية الداخلية والإرهاب العابر للحدود، وكذلك نمو الدخل القومي لمعظم الدول في كل هذا انعكس في الإنفاق العسكري وبالتالي على الأهمية العسكرية للمنطقة بشكل عام.

بالإمكان التعرف على أبرز الأسباب التي دفعت دول المنطقة إلى الاهتمام بعملية التسلح وزيادتها، حيث أنها شهدت قفزات في مجال استيراد الأسلحة غير مسبوقة على مستوى آسيا، بل بالأحرى. على المستوى العالمي. ويأتي في مقدمة هذه الأسباب المتغير الاقتصادي، بالإضافة إلى العوامل التالية:[1]

1- الأهمية الجيوستراتيجية لجنوب شرق آسيا، والتي تحتل مكانة خاصة في استراتيجيات القوى الدولية المتنافسة، لأن المنطقة تمثل حلقة وصل بين آسيا وأوقيانوسيا، وتربط بين المحيطين الهندي والهادئ، ونقطة التقاء ثلاث إقليمية رئيسية القوى: (اليابان والصين والهند).

2- التوترات العرقية في المنطقة والخلافات حول بحر الصين الجنوبي.

عملت دول جنوب شرق آسيا على تعزيز قدراتها الدفاعية لتعزيز أمنها واستقرارها، وحمايتها من جميع الأخطار. والملاحظ أن الإنفاق على السلاح زاد بشكل ملحوظ منذ تسعينيات القرن العشرين، وبدأت هذه الدول في تحديث ترساناتها المليئة بالأسلحة المختلفة،

[1] أصيل كمال عبد الحسين، الإنفاق العسكري لدول المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص 278.

خاصة في مجال الأسلحة البحرية. في المنطقة، مثل إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة كانت الأبرز بين الدول الأخرى في مجال سباق التسلح وتعزيز قدراتها الدفاعية.[1]

حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين، حيث تمتلك إندونيسيا (17) سفينة حربية بينما تمتلك فيتنام (7)، وتمتلك إندونيسيا (54) طائرة وفيتنام (240)، وتوجد غواصتان في إندونيسيا بينما لا تمتلك فيتنام، ومن حيث أعداد الجيش، بلغ عدد الجيش الإندونيسي (470) ألفًا، بينما بلغ عدد الجيش الفيتنامي (480) ألفًا.[2]

بينما كانت تايلند وسنغافورة وماليزيا والفلبين، قدرتها على التسلح لنفس الفترة على النحو التالي:[3]

1-دبابة، 41،26،350،633 على التوالي.

2- طائرات حربية 74، 143، 50، 7 على التوالي.

3- أعداد الجيش هي 295 ألفاً و 555 ألفاً و 11 ألفاً و 100 ألف على التوالي. خلال هذه الفترة، تمكنت ماليزيا من الحصول على طائرات 18) F) وطائرة MiG الروسية.

تصاعد سباق التسلح النوعي في منطقة جنوب شرق آسيا بشكل عام وبوتيرة متصاعدة في القرن الحادي والعشرين. وذكر تقرير لمعهد (سيري) أن واردات ماليزيا من الأسلحة للفترة من 2005 إلى 2009 ارتفعت إلى ما يقارب (722) في المائة مقارنة بالسنوات الخمس التي

[1] تقى أياد خليل القيسي، مصدر سبق ذكره، ص 157.

[2] زبيغنييفبريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، تعريب سليم أبراهام، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الرابعة دمشق -سوريا، 2008، ص 176.

[3] المصدر نفسه، ص 177.

سبقت هذه الفترة، وفيما يتعلق بسنغافورة، فقد زادت أيضا الواردات من الأسلحة المتطورة ونوعها حوالي (146) بالمائة.

وشهدت منطقة المحيط الهادئ في الفترة نفسها زيادة ملحوظة في الزيادة في عملية التسلح، لذلك صدر تقرير عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن عام 2012، تحت عنوان التوازن العسكري. أراد هذا البلد العمل على بناء قوة عسكرية متطورة ومتطورة.[1]

في عام 2016، زاد الإنفاق العسكري في بروناي وإندونيسيا وكمبوديا بنسبة (9 بالمائة و 113 بالمائة و 202 بالمائة) على التوالي ،[2] ووفقًا للأرقام التي أبلغ عنها معهد سيبيريا، زاد الإنفاق العسكري في جنوب شرق آسيا بالكامل بين عامي 2007 و 2016 من (28) مليار دولار إلى (41.9) مليار دولار.[3]

وجاءت هذه الزيادات في الإنفاق العسكري نتيجة التوترات في بحر الصين الجنوبي بين الصين ودول المنطقة، حيث أن معظم الأسلحة المستوردة لها دور بحري يشمل فرقاطات وسفن حربية ثانوية وسفن دعم عسكري وطائرات حربية ومضادات للسفن. الصواريخ. 6) من روسيا الاتحادية، بينما أطلقت الفلبين برنامج التوسع العسكري، حيث زادت وارداتها بين عامي 2012 و 2016 بنسبة (400) بالمائة. وتشمل هذه الواردات السفن والطائرات التي سيكون لها دور

[1] محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (183)، مؤسسة الأهرام، القاهرة – مصر، يناير 2011، ص 62.

[2] نان تيان وآخرون التطورات العالمية في الإنفاق العسكري من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت –لبنان، 2017، ص ص 399–400.

[3] نان تيان الإنفاق العسكري، من كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولوم لأبحاث السلام، بيروت –لبنان، 2017، ص 386.

في المناطق البحرية، بينما سعت إندونيسيا لتحديث أسطولها البحري، بينما كانت سنغافورة تابعة لمستورد أسلحة في نفس الفترة.[1]

وتشير هذه الأرقام إلى حجم قوة كل دولة، إلى درجة استعدادها لبناء قدرة عسكرية فاعلة إقليمياً ودولياً. البلدان التي ينمو إنفاقها العسكري بشكل كبير، مثل سنغافورة ومالي وإندونيسيا، في حين تراجعت دول أخرى نسبيًا في إنفاقها العسكري. ولعل ذلك بسبب مشاريع التنمية الاقتصادية ومتطلباتها في دول ينخفض فيها الإنفاق العسكري. أراضيها في المنطقة، وكذلك انعكاسها على الأهمية العسكرية للمنطقة ككل.

في مجال الأسلحة النووية، يبدو أن هناك اتفاقًا بين دول المنطقة على تحرير جنوب شرق آسيا من هذا السلاح، من خلال اتفاقية بانكوك لعام 1995، التي وقعتها (10) دول، وهي: (إندونيسيا، ميانمار). ولاوس وفيتنام وبروناي وماليزيا والفلبين وكوريا وتايلاند وسنغافورة).[2] وفقًا لهذه الاتفاقية، لا تهدف هذه الدول إلى إدخال أو تطوير أو استخدام الأسلحة النووية، لكن الاتفاقية تسمح باستخدام البرامج الذرية للأغراض السلمية، وتسعى دول المنطقة إلى تعزيز أمنها.[3]

لكن هل هذا الاتفاق ضمانة كافية لعدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة؟ خاصة وأن العلاقات السائدة بين دول القرن الحادي والعشرين هي علاقات قوة خاصة في كل من المحيطين الهادي والهندي والتي تشهد سباقا في جميع مجالات القوة بشكل غير مسبوق،

[1] سيمون ت. ويزمان وآخرون، التطورات في نقل الأسلحة ٢٠١٦، من كتاب: التسلح نزع السلاح والأمن الدولي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت 2، ص ص451-452.

[2] مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا (الأسباب والحلول)، مجلة السياسة، المجلد (42)، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يناير 2007، ص 132.

[3] د. سعد حقيق توفيق مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتب، الطبعة، القاهرة–مصر، 2010، ص293.

بالإضافة إلى وجود أسلحة نووية في المناطق المجاورة لها، مما قد يشجعها على تحديث برامجها النووية السلمية نحو برامج التسلح. إذا بقيت حالة المنافسة في حيازة السلاح.

أما بخصوص فاعلية القدرات العسكرية الأجنبية لدول المنطقة، فقد ساهمت مساهمات خارجية على سبيل المثال: القوات التايلاندية والسنغافورية والفلبينية في إرسال قوات مسلحة إلى العراق بعد احتلالها عام 2003. وشاركت تايلاند بـ (440) جنديًا و وكان مركزهم في مدينة كربلاء فيما شاركت سنغافورة بـ (31) جنديا وطائرة (C130). أما الفلبين، فيوجد في العراق (69) جنديًا.[1]

المطلب الثالث: رابطة جنوب شرق آسيا (الأهداف والمبادئ والأجهزة)

أولا: أهداف ومبادئ الرابطة

تسعى الرابطة إلى تحقيق عدة أهداف تم تحديدها في إعلان بانكوك عام 1976، وهي بالتالي:

1. تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في بلدان رابطة الدول المستقلة، من خلال العمل الجماعي المشترك، القائم على التعاون والمساواة، من أجل تحقيق الرخاء والسلام في المجتمع.[2]

2. تعزيز السلام والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال مبدأ الاحترام الكامل للقانون في مجال العلاقات المتبادلة بين بلدان المنطقة، وكذلك الالتزام الكامل بمبادئ الأمم المتحدة.[3]

---

[1] د.جاسم يونس الحريري، مصدر سبق ذكره، ص ص94-96.

[2] خالفي علي وورميدي عبد الوهاب رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009،ص84.

[3] خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص252.

3. توسيع نطاق التجارة البينية لبلدان كومنولث الأمم ،[1] وتم ذلك من خلال اتفاقية الأفضليات التجارية، التي بدأ تطبيقها في عام 1977، ووفقًا لهذه الاتفاقية، تُعفى البضائع من رسوم جمركية تصل إلى عشرة ملايين دولار، ويتم تحديد المنتجات المشمولة بهذه الإعفاءات [2]

4. تأمين التعاون والتعاضد في إطار المصلحة المشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والتقنية.[3]

5. لتعاون من خلال المشاركة الفعالة في الاستخدام الأمثل للأنشطة الزراعية والصناعية، والتعاون المتبادل في مجالات التدريب والبحث والاقتصاد والقضايا الاجتماعية.[4]

6. مشاركة القطاع الخاص في العمل التنموي للجمعية حيث تشكلت الغرف التجارية وتركزت بشكل رئيسي في مجال صناعة السيارات.

7. دعم وتشجيع الدراسات والبحوث في جنوب شرق آسيا.

8. العمل على تعزيز التعاون الإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار الدولي.[5]

9. تأمين شبكات النقل والمواصلات بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

10. مكافحة الجريمة والقرصنة والاتجار بالمخدرات.

يتضح مما سبق أن هذه الأهداف تتنوع في جميع المجالات (الأمنية، السياسية والاقتصادية)، وهنا تكمن أهمية هذه المنظمة لدولها، وسنرى فيما بعد كيف تكمن أهمية الرابطة

[1] لبنى جصاص دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي (دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر (كلية الحقوق والعلوم السياسية)، بسكرة (الجزائر)، 2010، ص 88.

[2] خليل،حسين مصدر سبق ذكره، ص 251.

[3] أحمد عبد الجبار عبد الله مصدر سبق ذكره، ص 223.

[4] خالفي علي وورميدي عبد الوهاب، مصدر سبق ذكره، ص84.

[5] خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 5.

الاقتصادية والأمنية لجنوب شرق آسيا في أن الرابطة عملت وتسعى باستمرار لتحقيق هذه الأهداف ووضعها موضع التنفيذ، من خلال سياستها الاقتصادية والأمنية بشكل جماعي، من خلال الاتفاقيات التي تم إبرامها لاحقًا.

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، تتبنى رابطة دول جنوب شرق آسيا المبادئ:[1]

1. احترام سيادة الدول الأعضاء والعمل على حل الخلافات بينها سلمياً.

2. التخلي عن التهديد بالقوة أو استخدامها في العلاقات بين الدول الأعضاء.

3. تحقيق التقدم والازدهار الاجتماعي وتعزيزهما.

إذا نظرنا إلى هذه المبادئ، نجد أن بلدان رابطة الدول المستقلة لا تزال ملتزمة بنظام الدولة القومية (وفقًا لمبدأ معاهدة وستفاليا)[2]، ولكن بنسخة آسيوية، بمعنى الحفاظ على الحدود و سيادة الدولة مع تعزيز التعاون المشترك من أجل تحقيق التنمية الجماعية لجميع دول المنطقة ونرى مبدأ عدم التدخل في سيادة الدول الحاضرة عندما تتعامل دول جنوب شرق آسيا مع القضايا الدولية التي تثار في الأمم المتحدة. على سبيل المثال، امتنعت الفلبين عن التصويت على قرار تم اقتراحه في مجلس الأمن يدعو إلى انسحاب القوات السورية – محاربة الجريمة والقرصنة وتهريب المخدرات.[3]

[1] خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص 223

[2] عقدت معاهدة ويستفاليا في 15 أيار عام 1648، تعد هذه المعاهدة أول اتفاق يتضمن مبدأ السيادة الوطنية للدول، ومبدأ توازن القوى في أوروبا، وعقدت هذه المعاهدة بعد الحرب التي دارت في وسط أوروبا لمدة ثلاثون عاماً. حمزة عبد الرحمن عميش المفاوضات والمعاهدات (دراسة مقارنة بين التشريع الإسلامي والقانون الدولي العهدة العمرية ومعاهدة الرملة أنموذجاً)، منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 5.

[3] أحمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 224.

ثانياً: أجهزة رابطة جنوب شرق آسيا

نظرًا لتعدد وتنوع أهداف المجموعة، وبما أن هذه المجموعة من البلدان تعمل على تحقيق هذه الأهداف، فقد كان من الضروري إنشاء وكالات متعددة للعمل على تحقيق هذه الأهداف. ومع ذلك، فقد تطور بناء الهيكل التنظيمي للرابطة منذ إنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا، وفقًا لاحتياجات المنظمة ومصالحها.

اقتصر الهيكل التنظيمي للرابطة في مرحلتها الأولى (أي من 1967 إلى 1976) على ما يلي:[1]

1- السكرتارية.

2- اجتماع سنوي لوزراء الخارجية.

3- لجان دائمة لدراسة المشكلات الخاصة.

ولعل أسباب ذلك أن المنظمة كانت في بداية تكوينها، ولم يكن لديها خبرة تعاونية كافية، وأن هذه الفترة كانت تمهيدًا للمرحلة التالية التي أصبح من خلالها التعاون بين دول المجموعة أوثق، والعمل. بدأت في إنجاح الجمعية. منذ عام 1976، يجتمع وزراء الاقتصاد مرتين في السنة. وفي اجتماع بالي في العام نفسه، تم الاتفاق على إنشاء أمانة مركزية في جاكرتا، وفي نفس الاجتماع تم التوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى إنشاء (11) لجنة، ولكل منها من هذه اللجان يترأسها رئيس البعثة الدبلوماسية

[1] لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي (دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة (الجزائر)، 2010، ص87.

لبلدان رابطة الدول المستقلة إلى (11) دولة أجنبية وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا، بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، أستراليا، كندا، سويسرا و المملكة المتحدة).[1]

ثم تطور الشكل التنظيمي لرابطة جنوب شرق آسيا، وأصبح على النحو التالي:[2]

أ- مؤتمرات القمة: مؤتمر القمة هو السلطة العليا للمنظمة ويتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء. يعقد هذا المؤتمر كل ثلاث سنوات.

ب- الاجتماعات الوزارية: وتشمل ما يلي:[3]

ج- اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء والاجتماع على أساس شهري.

د- اجتماع وزراء الاقتصاد والاجتماعات الوزارية في المجالات الأخرى عند الضرورة أو الحاجة

هـ- الاجتماع الوزاري العام.

و- اجتماع كبار الموظفين.

ز- - وكالة التنسيق الوطنية.

ح- اللجنة الدائمة. وتتكون هذه اللجنة من وزير خارجية الدولة المضيفة وسفراء الدول الأعضاء. تجتمع اللجنة كل شهرين على أساس دائم.[4]

ط- الأمانة العامة: تأسست هذه الهيئة في قمة جاكرتا عام 1976، ويتم اختيار أمين عام للأمانة العامة من بين الأعضاء بشكل دوري، وبحسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول كل ثلاث سنوات.[5]

---

[1] لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي (دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا)، ص 87.

[2] خليل حسين، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص532.

[3] محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، مصدر سبق ذكره،ص575.

[4] خليل حسين، التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية، مصدر سبق ذكره، ص 253.

[5] المصدر نفسه، ص253.

ي- اللجان: هناك خمس لجان باختصاصات مختلفة وهي[1]:

- لجنة المالية والمصرفية.
- لجنة الصناعة.
- لجنة الطاقة.
- لجنة النقل.

من ناحية أخرى، عملت الدول الصغيرة بسياسة عدم الانحياز من خلال حركتها، والتي تم تأسيسها رسميًا في قمة بلغراد الأولى التي عقدت في عام 1961، في ذلك الوقت كانت إندونيسيا أحد مؤسسي هذه الحركة، حيث أن هذا استندت الحركة على عدة معايير:[2]

1- على دول الحركة دعم حركات الاستقلال الوطني، بالإضافة إلى عدم المشاركة في أي اتفاقية ثنائية مع دولة كبرى.

2- ألا يكون عضوا في تحالف عسكري في ميدان صراع القوى الكبرى.

3- ألا تكون قد سمحت بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها بمحض إرادتها.

4- أن تنتهج سياسة مستقلة تحترم التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة. يجب على دول الحركة اتباع هذا الاتجاه وتعزيز هذه السياسة.[3]

[1] محمد المجذوب، التنظيم الدولي النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة، مصدر سبق ذكره،ص576.

[2] عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[3] د. سعد حقيق توفيق مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص303-304.

ثالثا: تم القضاء على نمو العداء الأيديولوجي بين القوتين العظميين، والنظام الأوروبي لتوازن القوى[1]وهكذا أصبح شكل النظام السياسي محكومًا بتوازن قوى ثنائي القطب، كان على جانبيه الاتحاد السوفيتي الذي يقود المعسكر الشرقي، إلى جانب الصين ذات الأيديولوجية الاشتراكية، والولايات المتحدة الأمريكية التي تقود المعسكر الغربي بإيديولوجية ليبرالية.[2]

نافست هاتان الأيديولوجيتان على تشكيل النظام السياسي الدولي وقيمه. كانت الأيديولوجية الليبرالية امتدادًا للميراث الأوروبي التاريخي، وهو حرية السوق، والحرية، والرأسمالية، والتقدم الصناعي الغربي. من ناحية أخرى، كانت (الشيوعية) تمثل الرغبة في التمرد على الرأسمالية، مما أدى إلى إشعال حربين عالميتين مدمرتين في أوروبا والعالم (حسب ادعاء الشيوعيين). استند الفكر الشيوعي على أسس، وهي: (سيطرة الدولة وسيطرتها في جميع القطاعات، العدالة الاجتماعية، تعزيز الحقوق الاقتصادية على حساب الحريات السياسية) ،[3] وعلى هذا الأساس الصراع بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أمريكا في أحد أهم جوانبها كان الصراع الفكري.

وعليه، فإن هدف رابطة دول جنوب شرق آسيا من خلال إنشاء المنتدى الأمني هو إبعاد الصراع الدولي والإقليمي عن المنطقة، خاصة وأن دول المنطقة تسير على طريق النمو ولديها خطط تنموية مشتركة، ولديها وجدت من خلال هذه الترتيبات الأمنية والاقتصادية الإقليمية وسيلة لتعزيز ذلك، بالإضافة إلى مخاطر زيادة النشاط الصيني في بحر الصين الجنوبي وطموحاتها في هذه المنطقة.

[1] هنري كيسنجر، النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ تعريب فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، 2014، ص 91.

[2] د. سعد حقيق توفيق مبادئ العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص108–109.

[3] عبد المنعم المشاط النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، مصدر سبق ذكره، ص ص45–46.

رابعا: الهيكل التنظيمي:

نتج عن إعلان "آسيان" أو إعلان "بانكوك" الصادر في أغسطس 1967 إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات واللجان التي شكلت عناصر الهيكل التنظيمي للمنظمة: وهذه الهيئات هي: (انظر الشكل رقم 1).

أ- اجتماع القمة، وهي السلطة العليا في الرابطة، حيث تتكون من رؤساء الحكومات في الدول الأعضاء. منذ تأسيس الرابطة، تم عقد أربعة اجتماعات قمة فقط (الأولى كانت في مدينة "بالي" بإندونيسيا في فبراير 1976، والثانية كانت في مدينة "كوالالمبور بماليزيا في أغسطس 1977، والثالثة في مانيلا بالفلبين في ديسمبر 1987 والرابعة في سنغافورة في يناير 1992).

والجدير بالذكر هنا أن تسع سنوات (قرابة عقد) قد مرت على تأسيس الجامعة قبل انعقاد أول اجتماع للقمة، مما يشير إلى عدم وجود المركزية والتقدم الاقتصادي على الصعيد السياسي، إذا لم تلتقي القيادة السياسية. خلال عقد كامل، ولو لمرة واحدة. فالرابطة ماضية في سبيل تحقيق الأهداف الموكلة إليها. كما يُلاحظ أن مواعيد اجتماعات القمة ليست متتالية. الفرق بين الأول والثاني حوالي سنة ونصف (18 شهر)، والفرق بين الثاني والثالث أكثر من عشر سنوات. أخيرًا، الفرق بين الثالث والرابع هو أربعة تقريبًا. ويشير إلى أن مواعيد اجتماعات القمة غير محددة، كما يشير إلى أن القمة لا تسيطر على مقاليد الأمور في الجامعة، ومن الواضح أنها اجتماع لتحديد الخطوط العامة مع ترك التفاصيل لغيرها. المستويات. المؤتمرات الوزارية: المؤتمرات الوزارية: يجتمع وزراء خارجية الدول الأعضاء سنويًا، كما يجتمع وزراء الاقتصاد سنويًا لإدارة شؤون التعاون الاقتصادي. وزراء آخرون يجتمعون كلما دعت الحاجة.

شكل رقم (01): اجتماع رؤساء حكومة الآسيان

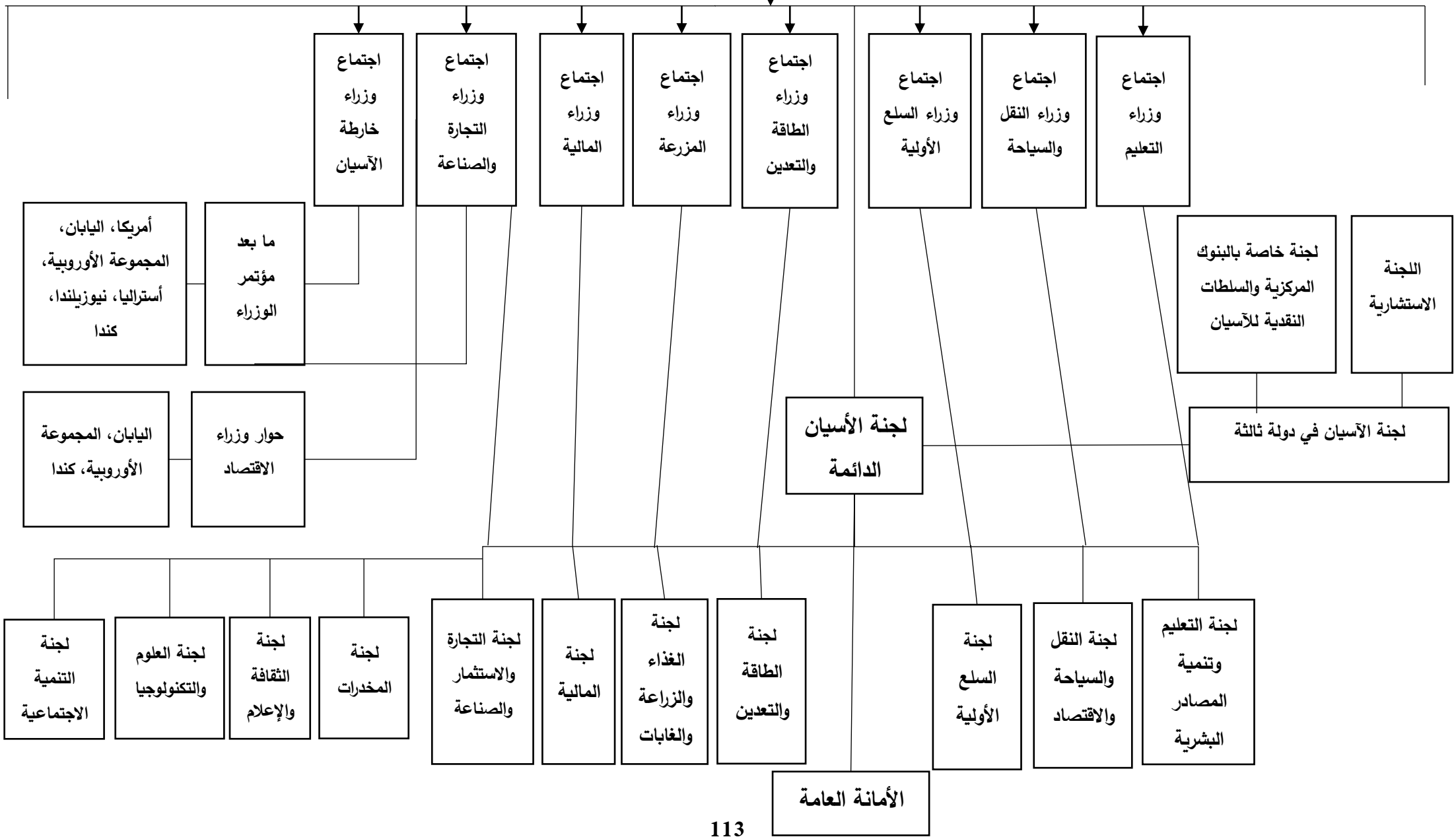

Noondin Sopiee and Others (ed) ASEAN AT THE CROSSROADS: Obstacles, Options and Oppurtunities in Economic Co-operation (Kuala Lumpur: ISIS, 1986)

أ- **اللجنة الدائمة: اللجنة الدائم:** وتتكون من وزير خارجية الدولة المضيفة وسفراء الدول الأعضاء وتجتمع بشكل دوري مرة كل شهرين.

ب- **الأمانة العامة: الأمانات:** تأسست في جاكرتا بإندونيسيا عام 1976 وتشكل الهيئة المركزية للرابطة. يتم اختيار الأمين العام الأعلى بشكل دوري من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويتم التنسيق اليومي من خلال السكرتير الوطني لكل عضو في الرابطة. (انظر الشكل 2.)

ج- **اللجان: اللجان:** يتم التعاون بين دول الاتحاد من خلال وزراء الشؤون الاقتصادية من خلال خمس لجان: لجنة الأغذية والزراعة والغابات، ولجنة المالية والمصرفية، ولجنة الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والاتصالات، وأخيراً لجنة التجارة والصناعات التحويلية. لجنة السياحة.[1]

بالإضافة إلى هذه اللجان الخمس، يتم تشكيل لجان خاصة، مثل لجنة الثقافة والإعلام، ولجنة العلوم والتكنولوجيا، ولجنة التنمية. في ما يلي، سنعرض إنجازات الآسيان في ثلاثة مجالات رئيسية: العلاقات الاقتصادية والسياسية والخارجية:

أ- **التعاون الاقتصادي:** على الرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان بدأ في إطار ضيق ومحدود للأنشطة المتعلقة بالغذاء والطاقة والنقل ومعدات الاتصال والزراعة والسياحة، وحقق التعاون بينهما احتياطيات غذائية آسيوية، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في ذلك الوقت. التي عقدت في قمة بالي في إندونيسيا عام 1976. تشكيل ثلاث لجان رئيسية:

1. معاهدة التجارة التفضيلية الدولة الأولى بالرعاية (P.T.AS).

[1] جاد عماد -الاندماج الإقليمي -م.س.ذ. - ص ص 194-195.

2. المشاريع الصناعية (آسيان) A.I.P.S.

3. المنطقة الصناعية المغلقة.

شكل رقم (2): رسم إيضاحي مقترح لتنظيم الأمانة العامة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

شكل رقم (2): شكل توضيحي مقترح لتنظيم الأمانة العامة للأسيان

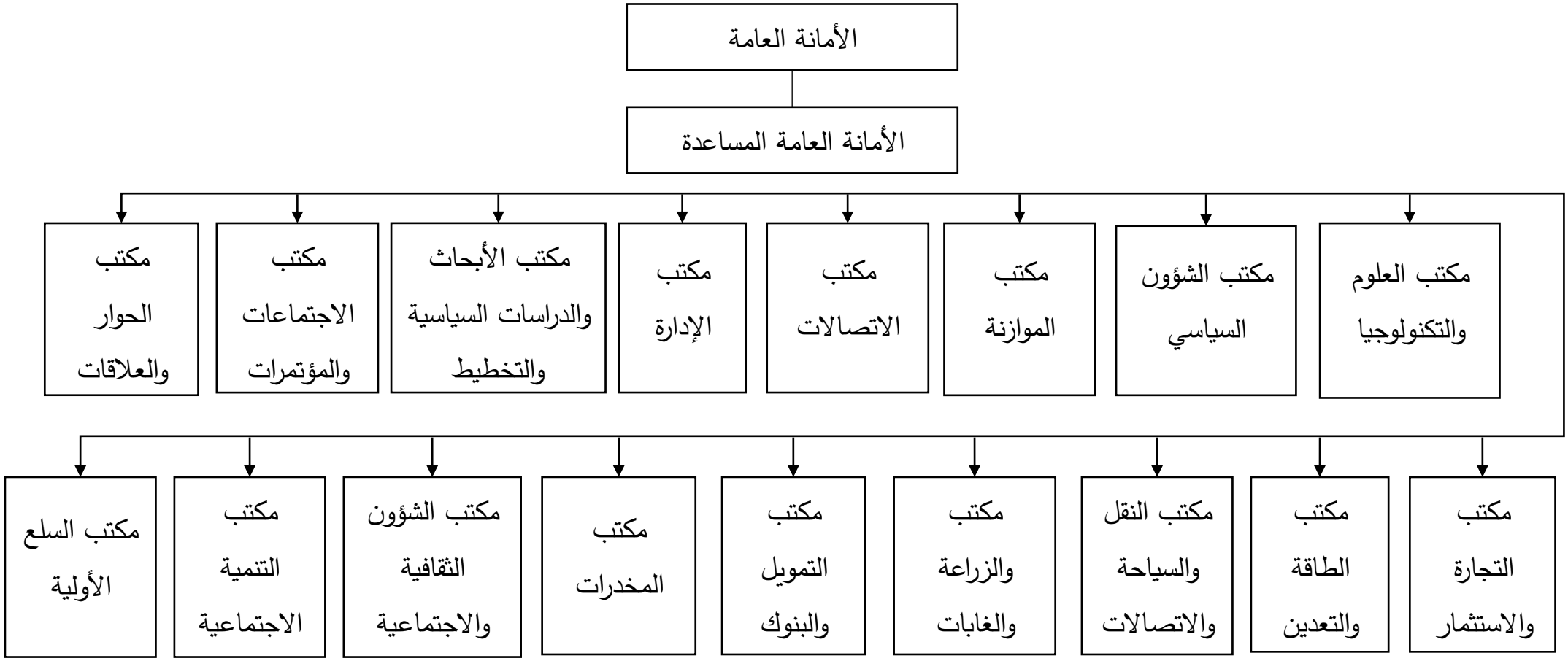

كانت الاتفاقية الأولى معنية بجعل حرية التجارة مضمونة بين دول المنطقة (أي بجعل الدول الأعضاء منطقة تجارة حرة مغلقة)، والثانية والثالثة ضمنت التعاون الصناعي.[1] بعد القمة نفسها وبناءً على الاتفاقيات التي تلت، اتفق وزراء اقتصاد دول الآسيان على توزيع المشاريع الصناعية بين الدول. أعضاء. في عام 1977، وافق وزراء الاقتصاد على المشاريع المختارة، باستثناء الفلبين، التي حلت محل المشروع الذي تم تأجيره في عام 1979 بمشروع آخر لإنتاج الورق. واتفق وزراء الاقتصاد في كل جولة مفاوضات، على إعفاء كل صفقة تقل قيمتها عن خمسة آلاف دولار من الرسوم الجمركية. أما على المنتجات غير الزراعية التي وصل فيها التخفيض إلى 50٪، فقد بلغت الاستفادة من هذه المنتجات عام 1983 (12) ألف منتَج. [2]

لعب التعاون الصناعي دورًا حقيقيًا على المدى القصير في عملية التكامل الاقتصادي للمنطقة، من خلال اللجنة الخاصة التي تم تشكيلها عام 1977 في مجالات الصناعة والتعدين والطاقة و كانت الفكرة الرئيسية أن رجال الأعمال والحكومات يمكن أن يتعاونوا في إنشاء الصناعات في كل دولة عضو بطريقة متكاملة، سواء في الإنتاج أو التجميع، بشرط أن يتمتع المنتج بالحماية الجمركية في دول الاتحاد.

الجدير بالذكر أن القطاع الخاص لم يشرع في البداية في الاستثمار في مجال التصنيع المشترك، حيث مرت ثلاث سنوات حتى تشكيل غرف تجارة الآسيان في عام 1972، وهنا بدأ القطاع الخاص في المساهمة في صناعة السيارات، و وافق وزراء الاقتصاد على ذلك عام 1980.

[1] المرجع السابق –ص.205– وأنظر WONG, John.- Op.cité. p.136

[2] Ibid.- p.p 126 - 130.

ب- التعاون السياسي:

أثرت ظروف إنشائها وتطورها على الدور السياسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث ركز قادة الدول الأعضاء في الآسيان جهودهم على دعم التعاون الاقتصادي والصناعي والتجاري بشكل أساسي دون اللجوء إلى الشؤون السياسية. ولكن بسبب عدم القدرة على الفصل بين ما هو عمليًا اقتصاديًا وسياسيًا، اضطرت رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الخوض في القضايا السياسية التي بدأت بتأكيد وزراء الخارجية على حياد المنطقة وظهر مفهوم منطقة السلام والحرية والحياد. سيطر هذا المفهوم (Zopfan) على الاجتماع الوزاري الرابع لرابطة دول جنوب شرق آسيا في مارس 1971، وكذلك اجتماع وزراء الخارجية في نوفمبر 1971. سعى وزراء الخارجية لإصدار إعلان عزمهم على السعي لجعل هذا المفهوم جزءًا من المسؤول. سياسة الجمعية. كما سعت، في إطار نشاطها السياسي، إلى إجراء حوارات مع المجموعة الأوروبية (1972) وأستراليا (1974) ونيوزيلندا (1975) وكندا واليابان والولايات المتحدة (1977) في إطار الانقسام حيث كان كل عضو في الرابطة مسؤولاً عن الإشراف على الحوار مع قوة دولية، وغطت هذه الحوارات جوانب متعددة من التعاون الإنمائي والمساعدة الفنية ومشاريع البحث والتجارة[1] كما دعت العصبة منظمة دول عدم الانحياز في 04/18/ 1986 دعم مواقف العصبة في جهودها لتسوية القضية الكمبودية.

وانتهت بدخول العصبة في مفاوضات مباشرة مع فيتنام واقتراح تشكيل مجلس وطني أعلى لقوى المعارضة من شأنه أن يأخذ مقعد كمبوديا في الأمم المتحدة.

[1] جاد، عماد-الاندماج الإقليمي مرجع سابق، ص ص. 204-205. أنظر الباز، محمود

المبحث الثاني: دور منظمة الآسيان في مواجهة تحديات العولمة

المطلب الأول: التحديات التي تواجه الآسيان في عصر العولمة

يمكن تلخيص التحديات التي واجهتها الآسيان، حيث تعرضت خلال رحلتها الطويلة لعدة تحديات أبرزها كيفية إنضاج هذه الكتلة الاقتصادية في مواجهة تداعيات العولمة ومواجهة مصالح التكتلات السياسية والاقتصادية، والتي يحاولون اختراق القارة الآسيوية لترسيخ موطئ قدم فيها سواء للاستثمار أو للهيمنة على مواردها، وترجمة هذه الهموم رئيس الوزراء الماليزي (عبد الله أحمد بدوي) الذي دعا إلى بناء علاقات اقتصادية بين دول المنطقة والقتال. الجانب المظلم للعولمة.[1]

يبدو أن رئيس الوزراء الماليزي يريد أن يقول إن مبادئ الانفتاح الاقتصادي والتعاون التجاري بين الدول وجسر أي اتصال، حتى لو كان مرتبطًا بسيادة الدول، هي العناصر المظلمة في العولمة، لذا (بدوي) يرى أن مواجهة هذه المعضلة تتم من خلال التوحيد والتوحيد اقتصاديًا، كما يقول (يجب أن نعمل معًا بشكل أكثر ترابطاً وفعالية على مستوى المجموعة) ويقترح آلية لمواجهة العولمة من خلال (إنشاء أمانة مختصة في دعم العلاقات التجارية بين الدولتين). دول مجتمع جنوب شرق آسيا). [2]

وعليه، تواجه الآسيان تحدي الاستراتيجيات الدولية التي تضع برامجها للوصول إلى الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية ولا تملك القدرة على مواجهة متطلبات الاتحاد. مع الاقتصاد الدولي بأكمله في وقت تحتاج فيه هذه الاقتصادات إلى حلول سريعة لإخراجها من فخ الديون الخارجية.[3]

---

[1] مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد /5 السنة /2، جذور حقوق الإنسان في وادي الرافدين، ص، 07

[2] مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المرجع نفسه، ص، 07

[3] المرجع نفسه، ص، 07

بالإضافة إلى تحدي العولمة، هناك تحدي المنافسة الدولية تجاه الآسيان والدخول معها كشريك. أهم هذه المسابقة هي المنافسة الصينية اليابانية. لذلك، لم تكن الآسيان مدفوعة بمصالح الآخرين، بل مصالحها الإقليمية وضعتها في إستراتيجية للتحرك وفقًا لها في مواجهة القوى التي تحاول إنشاء جسور معها لمواجهة قوى أخرى. ومع ذلك، لا تريد دول الآسيان خسارة أي من الحزبين، لكن الرابطة حاولت الوقوف في منتصف المقياس بحيث يتم توزيع اليابان والصين على رأس المقياس[1]

نبدأ إجراء تقييم سريع لرابطة دول جنوب شرق آسيا ... يمكن ملاحظة جانبين مهمين:

أولاً: الجانب الإيجابي:

تسعى رابطة الآسيان إلى أن تكون ذات مكانة وتأثير كبيرين في مجال السياسة الإقليمية والدولية. وقد ترجمت هذه التطلعات المستقبلية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية لعام (2002)، وهو أقصى طموح عبرت عنه الآسيان في أكثر من مناسبة. واتفقت دول الآسيان على البدء وتحقيق هذا الطموح في الاجتماع الأخير لوزراء الاقتصاد. عقدت دول المنطقة في 28 سبتمبر (50.2)، حيث أكد الوزراء من جديد التزامهم بتحقيق المجموعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على الرغم من التحديات الإقليمية والدولية، ووافقوا على اعتماد نهج ديناميكي للعمل باستخدام الآليات السائدة من أجل تسريع التكامل الإقليمي.[2]

[1] مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، رجع سابق الذكر،ص،08

[2] المرجع نفسه، ،ص،08

ثانيا: الجانب السلبي:

على الرغم من التصورات المستقبلية الإيجابية لرابطة دول جنوب شرق آسيا وعلاقاتها الإقليمية والدولية، فإن الآراء تقلل من زخم الدور المنوط بالرابطة في المستقبل المنظور، لأن العلاقات الثنائية داخل المنظمة غير منضبطة ومترهلة وضعيفة بسبب حالات عدم الثقة التي ظهرت في بعض الأحيان. على شكل اشتباكات حدودية، كما حدث بين تايلاند وميانمار في فبراير 2003، وكذلك بين تايلاند وكمبوديا، وتحولت القضية إلى التحكيم الدولي، لأن الحكومات المعنية لم تكن تثق في المجلس الأعلى لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأكثر من أن رجال السلطة لديهم نظرة سلبية لمواقف قادة دول الآسيان بحكم بلادهم، وهذا ما كشفه السياسي في سنغافورة (لي كوايو) في مذكراته بعنوان (من العالم الثالث). إلى سنغافورة)، والذي نشر في كتاب ضخم نشرته صحيفة التايمز بنسختها الإنجليزية عام (2002)، حيث يقول (إن المقاتلين من أجل حرية شعوبهم المضطهدة في العالم الثالث أصبحوا ناهبي الثروة. من هذه الشعوب).[1]

المطلب الثاني: دور منظمة الآسيان في تحقيق الأمن الإقليمي

في ضوء التحديات الأمنية العديدة والمعقدة، أدركت دول جنوب شرق آسيا أنه من غير الممكن مواجهة كل هذه التحديات بشكل فردي وفي نفس الوقت. [2]

في العقود الأولى من تأسيس الجمعية، طرح بعض القادة – من خلال اجتماعات رسمية وغير رسمية – مقترحات لإنشاء أطر للتعاون العسكري الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. اقترحت إندونيسيا إنشاء "مجلس دفاع مشترك" في عام 1976، وبالمثل، في عام 1982، رأى رئيس الوزراء السنغافوري السابق لي كوان يو الحاجة إلى مناورة عسكرية ثلاثية

[1] مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، نفس المرجع السابق، ص، 08

[2] مجلة العلوم السياسية– دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022)،ص،392

للآسيان، واقترح رئيس الوزراء الماليزي السابق تونكو عبد الرحمن "قيادة مشتركة من الآسيان ". في عام 1989، أوصى وزير ماليزيا السابق، أبو حسن عمر، بمفهوم "المجتمع الدفاعي" (Acharya 1990، ومع ذلك، رفض الأعضاء الخمسة الأصليون في الآسيان هذه الأفكار. وأعربوا عن اعتقادهم بأن مقترحات التعاون الدفاعي ستحد من مرونة الآسيان في إدارة الصراعات الجماعية والتعاون الاقتصادي. علاوة على ذلك، قد يؤدي إنشاء تعاون دفاعي إلى زيادة الشكوك الصينية السوفيتية وربما شن هجوم على أحد أعضاء الآسيان. في أول قمة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في بالي عام 1976، صرح الوزير الماليزي السابق حسين أون أن تغيير اتجاه الآسيان نحو الأمن من شأنه أن يخلق شكوكًا بين القوى الكبرى ويضعف جهود الرابطة في تحقيق أهدافها الاقتصادية (Acharya 1990 161) [1]

علاوة على ذلك، افتقر أعضاء العصبة إلى القدرات الدفاعية، وكان هذا سببًا آخر لرفض فكرة التعاون العسكري متعدد الأطراف. نظرًا لأن معظم دول العصبة لديها جيوش صغيرة جدًا، ولم تكن لديها القدرات الكافية لنشر قوة عسكرية في منطقة صراع معينة. وقد أعاق ذلك قدرتها على الالتزام بتقديم مساعدة عسكرية مباشرة لعضو مهدد، كما حدث في عام 1970 عندما أعلنت إندونيسيا عن نيتها مساعدة تايلاند التي توقعت هجومًا من فيتنام، والتي دعمتها أيضًا سنغافورة وماليزيا في عام 1978. بالإضافة إلى ذلك، كانت معظم بلدان رابطة الدول المستقلة تواجه تحديات من أجل مواجهة هذه التحديات، ركزت حكومات تلك البلدان بشكل أكبر على التنمية الاقتصادية (Acharya 1990، 62).

ومع ذلك، فإن هذا لم ينفي نجاح دول المنطقة في إدارة بعض الترتيبات العسكرية الثنائية لمواجهة التهديدات التقليدية مثل التمردات المسلحة. اقتصرت مجالات التعاون في

[1] مجلة العلوم السياسية– دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022)،ص،393

البداية على التبادل الاستخباري والتدريبات المشتركة والتدريب. منذ ذلك الحين، اتسع نطاق هذه الترتيبات الثنائية، وأدرك أعضاء الآسيان أن التعاون الثنائي في الدفاع كان أكثر فائدة وأسهل نسبيًا من التعاون الدفاعي متعدد الأطراف. علاوة على ذلك، جنى أعضاء الآسيان فوائد كبيرة من التعاون الثنائي في مجال الدفاع، مثل زيادة الوعي الأمني وتعزيز القدرات في المهارات العسكرية التقليدية. أنشأ هذا التعاون الدفاعي الثنائي "شبكة العنكبوت الدفاعية" لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وهو مصطلح صاغه لأول مرة الرئيس السابق للقوات المسلحة الإندونيسية، الجنرال تراي سوتريسنو في عام 1989.[1]

ومع ذلك، منذ عام 2003، غير أعضاء الآسيان سياستهم بشأن التعاون الدفاعي. خلال قمة الآسيان التاسعة في ذلك العام، بالتوقيع على اتفاق بالي الثاني، اتفق الأعضاء على تعزيز تعاونهم في المجال الأمني ، بما في ذلك الدفاع في إطار الأمن السياسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (APSC). قدم المجتمع الإندونيسي اقتراحًا لإنشاء مجتمع أمني، حيث رأى الحاجة إلى إعادة النظر في دور الآسيان في الاستجابة لظهور التهديدات غير التقليدية.

أولاً: الترتيبات الأمنية على الحدود

يتعلق التعاون العسكري الثنائي منذ تأسيس الرابطة باتفاقيات مراقبة الحدود. في السابق، كان الغرض من التعاون في المنطقة الحدودية هو منع واحتواء انتشار الشيوعية وحركات التمرد والأنشطة غير القانونية. تناولت اتفاقيات الجمعية إدارة الحدود البرية والبحرية. أما بالنسبة للأرض، فقد وقعت إندونيسيا وماليزيا وتايلاند على التوالي اتفاقيات مراقبة الحدود في عامي 1967 و 1977. أما بالنسبة لاتفاقيات البحر، فقد تم توقيع اتفاقيات بين إندونيسيا

[1] مجلة العلوم السياسية– دو رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022)، ص،394.

وماليزيا وبين ماليزيا والفلبين. كان لاتفاقية التعاون في منطقة الحدود البرية هدفان رئيسيان: قمع التمرد الشيوعي والأنشطة غير القانونية. تم إنشاء التعاون الحدودي بين ماليزيا وتايلاند للحفاظ على أنشطة المراقبة للحزب الشيوعي الماليزي (CPM)، خاصة بعد هزيمته من الحملة البريطانية، ولذات الغرض، تم توسيع نطاق ترتيب الحدود بين إندونيسيا وماليزيا. لتشمل الحدود البحرية عام 1984.

في المجال البحري، ركزت اتفاقيات التسوية الحدودية بشكل أساسي على الأنشطة غير القانونية. بلورت إندونيسيا والفلبين تعاونهما مع اتفاقية عبور الحدود في عام 1961، وأعقبتها اتفاقية دوريات الحدود المشتركة في عام 1975 المسماة CORPATPHILINDO (تنسيق الدوريات الفلبينية والإندونيسية)، وكان لهذه التسوية غرضين (19909 أشاريا):

أ. **الغرض الأول:** توفير مظلة قانونية للعلاقات الأسرية القديمة القائمة بين الأشخاص الذين يعيشون في جنوب الفلبين والجزر الشمالية في شمال سولاويزي للسفر بسهولة عبر الحدود ذهابًا وإيابًا[1].

ب- مراقبة ومواجهة أي أعمال غير مشروعة على الحدود البحرية.

وبالمثل، تعاملت اتفاقية الحدود البحرية بين إندونيسيا وماليزيا مع الأنشطة العابرة للحدود والجرائم الجنائية والتعاون الدفاعي. كما سيتم توسيع الترتيبات الأمنية على الحدود لتشمل الجوانب العملياتية مثل التدريبات المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، والدوريات المشتركة. وقد أسفرت هذه الأنشطة عن نتائج إيجابية ليس فقط في الوصول إلى هدف الاستيطان، ولكن أيضًا في تعزيز المهارات العسكرية وقابلية التشغيل البيني.

[1] مجلة العلوم السياسية- دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022)،ص،394.

ثانياً: تبادل المعلومات الاستخباراتية

لعب تبادل المعلومات الاستخباراتية دورًا حيويًا في تحقيق أهداف الترتيبات الأمنية الثنائية على الحدود. نشأت هذه المبادرة خلال أزمة الهند الصينية والانتفاضة الشيوعية. تم الاتفاق على استخدام تبادل المعلومات الاستخبارية لمواجهة التمرد الداخلي بين الفلبين وتايلاند في عام 1976، وبين سنغافورة والفلبين في نفس العام، وبين تايلاند وإندونيسيا في عام 1978. تبادل المعلومات الاستخباراتية في السر لتجنب المزيد من التوترات. لقد زاد تبادل المعلومات الاستخباراتية بشكل كبير وأصبح مجالًا مهمًا للتعاون العسكري متعدد الأطراف[1].

ثالثا: التدريبات العسكرية

منذ السبعينيات، تم تطوير التدريبات العسكرية بين دول جنوب شرق آسيا من خلال مبادرات وعمليات أمن الحدود، وزاد عدد ونوع هذه التدريبات العسكرية من مشاركة كبيرة في خدمة واحدة إلى خدمات متعددة. كان التفاعل بين القوات الجوية والبحرية لدول جنوب شرق آسيا كبيرًا جدًا. كان لهذه التمارين عدة أهداف:

أ. تعزيز المهارات في إجراء العمليات العسكرية.

ب- تقليل الحواجز التقنية في المذاهب والإجراءات.

ت. الحصول على التأثير الرادع المطلوب.

ث. تضخيم CBM.

ج. المشاركة في نفقات الدفاع.

[1] مجلة العلوم السياسية- دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022)،ص،395.

رابعاً: الصناعات العسكرية المشتركة

كانت صناعة الدفاع مجالًا واعدًا آخر للتعاون العسكري الإقليمي في الآسيان. كما أعرب العديد من القادة العسكريين مرارًا وتكرارًا عن دعمهم لفكرة إنشاء صناعة دفاعية إقليمية تشمل تصنيع الأسلحة وتوحيد الأسلحة والشراء المشترك ونقل التكنولوجيا بين دول الكومنولث وأهداف هذا البرنامج كانت اقتصادية في المقام الأول، وكذلك[1]: (أشاريا 1990، 23)

أ. تحقيق الاكتفاء الذاتي والقيمة التنافسية على المنتجات الأجنبية.

ب- تخفيض تكاليف الإنتاج الحربي.

T. إنشاء سلسلة لوجستية عسكرية مستدامة.

ث. زيادة قابلية التشغيل البيني.

ج. منع سباقات التسلح.

ومع ذلك، كان تنفيذ مقترح الصناعة الدفاعية غير نشط على الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها إندونيسيا وسنغافورة في هذا المجال، حيث طورا تصنيع الأسلحة في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي لتلعب دورًا رائدًا في هذا البرنامج. تقوم إندونيسيا، باستخدام صناعة الطائرات الخاصة بها، بإنتاج وتصدير أنواع مختلفة من الطائرات إلى أعضاء الآسيان. وبالمثل، قامت سنغافورة، بعد أن تقدمت في مجال بناء السفن، ببيع زوارق الدورية البحرية وطائرات FastAttack Aircraft (FAC).

[1] مجلة العلوم السياسية- دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022)،ص،395.

خامساً: المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF)

أقيم المنتدى لتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال الحوار والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما خلقت نهاية الحرب الباردة فراغًا في المنطقة وتركت أعضاء الآسيان قلقين بشأن الاستقرار في المنطقة، وواجهوا ظهور قوى كبرى جديدة دون ضمانات لهم في ظل هذه التطورات، وفي عام 1994 وافق قادة الآسيان لإنشاء منظمة إقليمية ذات عضوية أوسع تضم قوى كبرى مثل الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين تنافست على النفوذ في المنطقة. يشير هذا الزخم إلى تغيير جوهري في التصور الأمني لدول الآسيان للتعاون الأمني متعدد الأطراف (Emmers & Tan 2011، 90).

ومع ذلك، فقد عكس المنتدى المحاولة الأولى والمهمة من قبل الآسيان لتأسيس وحجب تعاون دفاعي متعدد الأطراف. أظهرت هذه المبادرة أيضًا الرؤية المشتركة لقادة الآسيان بأن الرابطة تتطلب نطاقًا أوسع من التعاون الأمني الذي يشمل مسؤولي الدفاع في الدول الأعضاء.

سادسا: اجتماعات مسؤولي وزارات دفاع دول رابطة الدول المستقلة

إلى جانب المشاركة في الحوار في المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، غالبًا ما يجتمع مسؤولو دفاع الآسيان في أحداث رسمية وغير رسمية ومتعددة الأطراف على أساس سنوي. بدأ الاجتماع السنوي غير الرسمي لرؤساء الدفاع (ACDFIM) في عام 2002 ووفر فرصة لقادة دفاع الآسيان لإنشاء شبكات وتعزيز الثقة المتبادلة. بالإضافة إلى التطوير المستمر وتوسيع مجالات التعاون العسكري، ليس فقط من خلال المحادثات ولكن أيضًا من خلال الأنشطة الحقيقية. حتى عام 2014، تم عقد أحد عشر اجتماعا مع (ACDFIM). وبالمثل، أنشأ رؤساء الإدارات الثلاث – الجيش والبحرية والقوات الجوية – في دول الكومنولث

مثل هذه المنتديات. في عام 2000، بدأ قادة جيوش الآسيان مشاركتهم في الاجتماعات متعددة الأطراف لرؤساء دول الآسيان (ACAMM) لمناقشة القضايا الأمنية في المنطقة من خلال المناقشات والحوارات الشخصية، وذلك لتعزيز علاقات الثقة وتعزيز القدرات والمهنية. (يجتمع قادة جيش الآسيان لمناقشة تغيير دور الجيش 2002)

أنشئ في عام 2001، اجتماع رؤساء البحرية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي أطلق عليه رسميًا اجتماع رؤساء البحرية في الآسيان، يوفر منتدى سنويًا لتطوير وتوسيع التعاون البحري وقابلية التشغيل البيني (2015 القوات البحرية الفلبينية اليوم)، أيضًا، مع بداية عام 2004، بدأ قادة سلاح الجو في الآسيان الاجتماع سنويًا في مؤتمر رؤساء القوات الجوية (AACC) لمناقشة القضايا المتعلقة بالقوات الجوية وصياغة توصيات لخطة عمل مشتركة من أجل تعزيز العلاقات المشتركة لدول الآسيان في مجال القوة الجوية.

يعد التعاون الأمني متعدد الأطراف في المجال البحري أحد الركائز الهامة لأمن جنوب شرق آسيا وإطار عام للدفاع المشترك. تبنت الآسيان التعاون في هذا المجال في إطار المنتدى الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ ADMM-Plus في أعقاب العدد المتزايد من هجمات القرصنة والسطو المسلح في مضيق ملقا، وأطلقت إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة أول MALSINDO CORPAT (ماليزيا – سنغافورة (دورية إندونيسية منسقة) في يوليو 2004 أشرف على هذه العملية البحرية الثلاثية مجموعة عمل الدوريات الخارجية في ملقا (MSP JWG). وكانت خلفية هذه المبادرة أن المشكلات في مضيق ملقا تتطلب جهدًا شاملاً وتعاونًا بين البلدين. الدول الساحلية.

ثم تطورت MALSINDO لتوسيع مجال تعاونها من خلال إنشاء Eis es in the Sk في عام 2005 ومجموعة Intelligence Sharing Group في عام 2006، حيث دعمت مشاركة

البحرية التايلاندية في هذه الأنشطة. تم تصميم كلا الترتيبين لدعم سفن الدوريات بمعلومات استخبارية كافية. واستمرارًا لهذه المبادرات، قررت الدول بناء نظام معلومات دورية مضيق ملقا (MSP-IS). في عام 2008، بدأت البحرية التايلاندية مساهمتها في Malacca Straits SeaPatrol (MSSP)، وقد عزز هذا الالتزام القدرة الإضافية للقوات السابقة من حيث الدوريات والتغطية الأمنية للمنطقة وجمع المعلومات الاستخبارية (2004 وزارة الدفاع).

سابعا: توسيع مجال تبادل المعلومات

أدت التحديات الأمنية إلى تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين دول الآسيان، وتحت قيادة البحرية السنغافورية (RSN) والبحرية الإندونيسية (TNI AL)، تم تطوير أساطيل الآسيان وتم إطلاق برنامج ASEAN Information Sharing Gateway (AIP) رسميًا في يوليو 2012 – كان الغرض من البرنامج هو توفير منصة مشتركة "لأساطيل الآسيان لتبادل المعلومات المتعلقة بالأمن البحري في المنطقة وتعزيز التدابير الأمنية. ويستخدم البرنامج الآن من قبل الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوصول إلى المعلومات بسهولة من خلال المحطات الدائمة والمتنقلة. .

(يجتمع قادة جيش الآسيان لمناقشة تغيير دور الجيش 2002)

ثامنا: اجتماع وزراء دفاع الآسيان (ADMM)

تم التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر في العاصمة الماليزية، كوالالمبور، في 9 مايو 2006، وهي "أعلى آلية استشارية وتعاونية للدفاع في رابطة دول جنوب شرق آسيا". كما يشير إلى بدء عمل الآسيان في إطار دفاع وأمن متعدد الأطراف، والذي سبق رفضه باستمرار من قبل أعضائه (2015 القوات البحرية الفلبينية اليوم).

علاوة على ذلك، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على الروابط الدفاعية والعسكرية القائمة بين الأعضاء في مجال إدارة الشؤون السياسية والإدارية يمثل تحولًا رئيسيًا في سياسة الاتحاد تجاه التعاون الأمني متعدد الأطراف. ساهم هذا التحول في فتح نافذة واسعة من الترتيبات العسكرية والدفاعية لمواجهة التحديات الأمنية داخل المنطقة، وإلى حد ما، في التعامل مع قضايا الأمن العالمي.

كان تعزيز التعاون الدفاعي بين الأعضاء أمرًا حاسمًا للجامعة لتحقيق أهدافها المتمثلة في تعزيز السلام والاستقرار الإقليميين من خلال معالجة الأبعاد الجديدة للتحديات الأمنية. خلال الاجتماع الخامس لشركة ADMM في عام 2011، أكد وزير الدفاع الإندونيسي بورنومو يوسجيانتورو على أهمية هذه المبادرة، **قائلاً:**

قال وزير الدفاع الماليزي (أحمد زاهد حميدي) إن زيادة التعاون سيشجع الدول الأعضاء في الآسيان على تعزيز التعاون متعدد الأطراف على المستوى الإقليمي، وشدد رئيس الوزراء الماليزي (نجيب رزاق) على أهمية دور ADMM و ADMM Plus في مواجهة غير التقليدية. التهديدات مثل الإرهاب الذي تمارسه جهات غير فاعلة. الحكومة مثل تنظيم داعش الارهابي، **قائلا:**

تمت مناقشة هذه القضية [الإرهاب] في المنتديات الفرعية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا – اجتماع وزراء دفاع الآسيان (ADMM) واجتماع ADMM-Plus – في لانكاوي (ماليزيا) مؤخرًا. وهذا يعني أن الآسيان قد أدركت أهمية هذا التعاون المشترك بين دول الآسيان، ويجب على الآسيان بذل المزيد من الجهود الجماعية من أجل العمل بشكل أوثق للتصدي لتهديد داعش، والذي لا يمكننا التعامل معه بشكل فردي، حيث يجب علينا التصرف. جماعي.

في حوار شانجري في عام 2010، صرح وزير الدفاع الوطني الفيتنامي، الجنرال فونج كوانج ثانه، **بوضوح في خطابه:**

كان تطور التحديات الأمنية أحد العوامل الدافعة التي دفعت دول المنطقة إلى إقامة تعاون أمني متعدد الأطراف مثل المنتدى الإقليمي، وقمة شرق آسيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا الإضافية (ASEAN Plus)، و (AMM)، و (ADMM Plus) لتقديم حلول فعالة للتحديات الأمنية المشتركة والتحديات الأمنية غير التقليدية الناشئة.

علاوة على ذلك، أكد الوزير الفيتنامي أيضًا على أهمية وظيفة ADMM–Plus كوسيلة لإشراك البلدان ذات الاهتمام والتأثير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قائلاً: "إنها تمثل قفزة إلى الأمام"، وقالت إنها تمثل ابتكارًا واضحًا في بنية الأمن الإقليمي..[1]

المطلب الثالث: الإنجازات والتحديات والآفاق لمنظمة الآسيان

أولا: الإنجازات والتحديات

يتزايد دور رابطة جنوب شرق آسيا في التجارة العالمية باطراد، كما يتضح من حقيقة أنه بعد صادراتها مثلت حوالي 31٪ من إجمالي الصادرات العالمية عام 1987 ونحو 11.3٪ من إجمالي صادرات الدول النامية، وهذه الصادرات وصلت إلى حوالي 5.2٪ من إجمالي الصادرات في العالم، أي حوالي 16.8٪ من إجمالي صادرات الدول النامية في عام 1994. بالإضافة إلى ذلك، كان لرابطة جنوب شرق آسيا مكانة متميزة في مفاوضات الجات، مما زاد من قدرتها على المفاوضة الجماعية و تفاوض.

[1] مجلة العلوم السياسية– دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63) حزيران (2022)، ص، 402

– رؤية رابطة دول جنوب شرق آسيا لعام 2020: التي أقرتها الرابطة بعد الانتهاء من عضويتها، والتي تتضمن تطلع الجمعية إلى أن تكون منطقة سلام، والتحول إلى المشاركة في التنمية الديناميكية وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي في مناطق أخرى.

التعاون الدولي: اتبعت الآسيان الإقليمية المفتوحة التعاون الدولي، واتخذت ترتيبات التعاون عدة أشكال، بدءاً من التعاون الثنائي، ثم متعدد الأطراف، واتخاذ أشكال مؤسسية مرنة[1].

السمة السائدة بشكل عام في التجربة الآسيوية هي إدخال صيغة التعاون، وليس التكامل الإقليمي، ومن ثم كان الاتجاه هو معالجة المشاكل المشتركة وليس تحقيق الأهداف الوطنية المشتركة. ما يسمى بـ "مناطق النمو" أو "مثلثات النمو" هو نوع من الإقليمية الجديدة التي يمكن أن تتعايش مع الإقليمية التي تشمل عددًا محدودًا من البلدان التي ترغب في مواصلة تعاونها أو التكامل الإقليمي.

بالإضافة إلى هذه الكتل الإقليمية المذكورة أعلاه، هناك العديد من التكتلات الهامة التي تشكلت في العالم، بما في ذلك السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ميركوسور، والتي بدأت في عام 1991 فكرتها في إنشاء اتحاد جمركي بين الأرجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي، ثم انضمت بوليفيا وتشيلي في عام 1996 بهدف التحرير الكامل. التجارة بين هذه الدول مع فرض تعريفة جمركية بنسبة 13٪ على تجارة الدول الأخرى.

وشهدت التجارة البينية بين هذه الدول تطوراً سريعاً، حيث زادت نسبة الصادرات فيما بينها. ويشير تقرير منظمة التجارة العالمية لعام 2000 إلى أن التجارة البينية بين هذه الدول تضاعفت خلال الفترة ما بين 1990 و 1995 إلى الأرجنتين، بينما تضاعفت صادرات البرازيل إلى هذه الدول ثلاث مرات خلال نفس الفترة.

[1]C.Figuiere et L. Guilhot, Economie politique internationale et nouvelles régulations de la mondialisation, in : Colloque international, France, université de Poitiers, 2009.p.45.

كما زادت صادرات البلدين الصغيرين، أوروغواي وباراغواي، بنسبة كبيرة. ارتبط نجاح هذه الكتلة بالقدرات الزراعية للدول الأعضاء. تمثل الزراعة 53٪ من إنتاج الأرجنتين، 76٪ في باراغواي و 63٪ في أوروغواي. تتمتع البرازيل أيضًا بكونها المنتج العالمي الأول كاتحاد لمصدري البن والسكر والبرتقال والتبغ والكاكاو، وهذا هو سبب ظهور السوق الزراعية، التي تسعى إلى تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق النجاح في الأسواق العالمية.

ثانيا: الآسيان، التحديات والآفاق:

نحو تقويم موضوعي لرابطة جنوب شرق آسيا:

فيما يتعلق بتقييم أداء الآسيان، تجدر الإشارة إلى أن تجربة الآسيان تقدم نموذجًا ناجحًا – وباقتدار – في تقديم نموذج تعاوني في بيئة صراع إذا كانت المنطقة قد تميزت قبل وبعد ظهور الرابطة من قبل كثرة الخلافات والانقسامات بين دول المنطقة، والتي وصلت إلى مستوى الخلافات العرقية الحدودية، والتي عمقتها الخلافات في الرؤى تجاه قضية الأمن الإقليمي وموقف القوى الإقليمية الأخرى، وكذلك قوى الرابطة الدولية. كما نجحت في الاستثمار في اللحظة التاريخية المواتية المتمثلة في نمو التهديد السوفيتي الفيتنامي وصعود النفوذ الصيني، ثم استثمرت دول الرابطة فكرة الشعور بالخطر المشترك في وضع أسس بناء إقليمي لتحقيق الأمن والرفاهية الاقتصادية.

يمكننا في ما يلي إجراء تقييم موضوعي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، بدءًا مما قيل من قبل، دون إعطائه دوامة، ومن الناحية النظرية، يمكن إجراء هذا التقييم من خلال استخدام وسيلتين رئيسيتين[1]:

أولاً: مجموعة من الأهداف المحددة لرابطة دول جنوب شرق آسيا وتلك التي يتعين تحقيقها.

[1] مجلة العلوم السياسية– دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63) حزيران (2022)، ص، 403 .

ثانياً: عوامل نجاح الجمعية. تعرفوا على مستقبل الرابطة في ضوء التحديات الناشئة عن النظام الدولي الجديد، والذي قدمه بالتفصيل في النقاط الثلاث التالية:

1- مجموعة الأهداف:

تأسست الآسيان واستناداً إلى التحقيق، وظيفتان مهمتان للغاية لجميع الأعضاء وللأطراف الخارجية التي دعمت الآسيان ودعمتها في طريقة القيام بما هي عليه[1]:

1- العمل الصادق

2- الوظيفة الاقتصادية.

من الممكن أيضًا إضافة وظيفة ثالثة أو هدف ثالث ترغب الآسيان في تحقيقه، وهو الوظيفة السياسية لاحقًا.

1- الوظيفة الأمنية: ذكرنا سابقاً أن إنشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا جاء في إطار الترتيبات الأمنية الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والتي خططت لها ووضعتها القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، دعماً لها. من الدول الصديقة، وجاءت رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتقديم حفل لأعضائها لمناقشة الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة وإعلان وجهة نظر واحدة حول قضية الأمن الإقليمي، على الرغم من أن الرابطة قد أوجدت تضامن الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء وكذلك خلق ما يمكن أن نسميه العقل الجمعي هو الأمر الذي يوحد الرؤى حول قضية الأمن الإقليمي والعلاقات الخارجية، لكنه – حسب رأي المحللين – يفتقر إلى الترتيبات أو الآليات التقليدية للأمن وفقًا للجماعية. رأي المحللين، حيث أن الإعلان عن إنشائها كان خاليًا من الإشارة الصريحة إلى دورها الأمني ، ومن خلال عمرها الطويل لم تحاول الآسيان صياغة نموذج أمني رسمي، على الرغم من أنها طورت نهجًا سياسيًا لمشاكل

[1] مجلة العلوم السياسية– دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان) في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63) حزيران (2022)، ص، 403.

الأمن الإقليمي، اقتصرت على أعضائها في عملية حوار متعدد الأطراف وممارستها تقوم على عنصر الدبلوماسية وحدها، وتفتقر إلى الجوانب التنفيذية لمعرفة نماذج الأمن الجماعي، حيث لا تتضمن أي آليات رسمية للنزاع، ربما خوفا من إساءة استخدام العلاقات السياسية، ويرون أن الدليل الواضح على فشل الآسيان في أداء وظيفتها الأمنية والميل إلى إنشاء بيان متعدد الأطراف أكثر شمولاً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كان يعرف باسم: منتدى الآسيان الإقليمي.، التي عقدت اجتماعها الأول في بانكوك في يوليو 1994، ولها دور أمني محدد بوضوح. وتتحمل الآسيان المسؤولية الأساسية عن تطويرها المؤسسي، حيث تنظم وترأس الاجتماعات السنوية للمنتدى. هناك تحليلات ترى تبني المنتدى لنهج الآسيان لمشاكل الأمن الإقليمي وافتقاره إلى نص ينظم استخدام القوة في الصراع وحده، واعتماده على أعلى مكانة دبلوماسية يمثل امتدادًا للفشل في تحقيق الأمن و أداء وظيفة الأمن .[1]

2.الوظيفة الاقتصادية: كان الإنجاز الرئيسي لمجموعة الآسيان على المستوى الاقتصادي هو زيادة معدلات التجارة البينية بين دول الآسيان (انظر الجدول في الملحق). ومن هنا نجد أن الآسيان نجحت في تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها، على الرغم من عدم إنجاز العديد من المشاريع التي تم الاتفاق عليها، بالإضافة إلى عدم الامتثال لأنظمة الآسيان في العديد من القطاعات. فالبعض يفسر ارتفاع أسعار التبادل التجاري بينهم بالقول إن هذا النمو يرجع إلى نشاط الأسواق المحلية لدول الآسيان نفسها، وليس فقط زيادة الصادرات، في منطقة جنوب شرق آسيا، بينما يفسرون الزيادة في التبادل التجاري بين دول الآسيان والدول المجاورة من خلال اتباع دول جنوب شرق آسيا بشكل عام للمبادئ الأساسية للاقتصاد الرأسمالي وكذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي.

[1] على صالح ماجدة تجربة الآسيان... –م.س.ذ.–صص. 22–23 –طلعت عبد المنعم م. س.ذ. ص ص. 10–13– وانظر كذلك فرانسيس ديرون–النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية – لوموند الفرنسي – عدد 1996/02/24

وهكذا يظل الإنجاز الرئيسي للرابطة، الذي لا يقل إثارة للجدل – أنه قطعت أشواطا على طريق التكامل الاقتصادي، حيث كان هناك حديث عن منطقة تجارة حرة واتحاد استهلاكي وسوق مشتركة لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على الرغم من حقيقة أن الهدف الرئيسي للاسيان كان التعاون الاقتصادي وليس التكامل الاقتصادي أو السوق المشتركة. وكان ذلك واضحا في منتصف التسعينيات حيث تم الاتفاق في اجتماع وزراء الاقتصاد للدول الاعضاء بالرابطة (1995/4/28) على الاسراع بتخفيض الرسوم الجمركية بهدف اقامة منطقة تجارة حرة. قبل عام 2003. دعت برونای (1995/7/29) إلى ضرورة اتخاذ بعض الخطوات الجادة لتسريع انضمام المنطقة إلى منطقة التجارة الحرة قبل ثلاث سنوات من الموعد المقرر، أي عام 2000م.

3. الوظيفة السياسية: لم تكن الوظيفة السياسية من بين مجموعة المهام الموكلة إلى رابطة الآسيان لتحقيقها، وبالتالي فإن أي خطوة تحققها الرابطة في هذا الاتجاه تعتبر أمراً يستحق الثناء. ويستثنى أعضاؤها في ظل ممارستها لما يعرف بمفهوم الدولة مع الخط المتقدم. عندما تؤثر قضية معينة على دولة أخرى، فإن الدولة المعنية هي التي لها الحق في أخذ زمام المبادرة ونجحت في تحقيق الأهداف المرجوة. يمكن تفسير عوامل نجاح الآسيان في المجالات الداخلية والخارجية من خلال ما يلي:[1]

1. التركيز على التعاون الاقتصادي ودون السياسي، باعتبار أن الأول هو المجال الأسهل والأقل حساسية، وأهم ما يجب أن تلجأ إليه خبرات العمل المشترك.

2. غياب الهيمنة الأيديولوجية على الأنظمة السياسية مما أعطاها القدرة على التكيف والواقعية في صنع السياسات.

[1] د. صالح، ماجد – تجربة الآسيان . – م. س. ذ. – 22–23.

3. عدم سيطرة دولة معينة على قرارات أو قدرات الجامعة، وهذا خلل أحاط بالعديد من التجارب العربية الوحدوية، والتي اتسم أغلبها بسيطرة مصر عليها.

4. الدور الكبير الذي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي. ومن خلال الحفاظ على الاستقرار السياسي من قبل دول الآسيان وتركيز السلطة السياسية، حيث سادت درجة معقولة من التضامن والوحدة الوطنية في دول الآسيان، على الرغم من تعدد القبائل والأعراق.

5. التزام دول الآسيان بالتكتل الإقليمي بين دول الآسيان، ونجاحها في تحييد الخلافات السياسية الداخلية. وأكبر مثال على ذلك هو تنازل الفلبين عن مطالبتها بمنطقة صباح من ماليزيا، حيث رأت هذه الدولة أنها لن تكون قوية خارج حدودها إلا إذا كانت قبل ذلك قوية داخل حدودها. ومن هنا فقد أظهر تطلعاً عالياً لزيادة معدلات نموها الاقتصادي وتطوير تعاونها الأمني والسياسي[1].

إن تعاون دول جنوب شرق آسيا في إطار منظمة جنوب شرق آسيا يلعب دورًا أساسيًا في مواجهة تحديات العولمة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وذلك بفضل دور المنظمة في تحفيز التكامل الاقتصادي، وتنسيق التعاون في مجالات الأمن والسياسة والمجتمع المدني، وتعزيز الحوار والتفاهم بين دول المنطقة والدول الأخرى في العالم. وإذا تمكنت المنظمة من تعزيز دورها والارتقاء بمستواها، فقد يتم تحقيق التنمية المستدامة والرخاء في المنطقة والعالم بأسره.

[1] د. صالح، ماجد – تجربة الآسيان . – م. س. ذ. – 23–24.

الخريطة رقم01: جغرافية منطقة جنوب شرق آسيا

الخريطة رقم 02 : منطقة جنوب شرق أسيا

Source[1]: An American Strategy for Southeast Asia

[1]Michael Mazza, An American Strategy for Southeast Asia, American Enterprise Institute, August 2018, p 04.

الخـاتـمـــة

الخاتمـــــة:

وكخاتمة لدراستنا هذه نقول ان المنظمات لعبت دورا حيويا في التعاون الدولي المشترك حيث شهد المجتمع الدولي تأسيس العديد من المنظمات بنمطيها الكلاسيكي والجديد، وقد شهدت فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ظهور تنظيمات إقليمية في حين شهدت نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات تأسيس تكتلات إقليمية وفق خصائص الإقليمية الجديدة مواكبة للتطورات التي طرأت على الحياة الاقتصادية الدولية في ظل ما يعرف بالعولمة فأصبح لزاما إقامة تعاون ما بين الدول يبني على العمل المشترك والدفاع عن مصالح المشتركة وفق قواعد تخدم مصالح جميع الأطراف، وتعزيز التعاون التجاري والمالي والصناعي والتعاون في مجال الاستثمار، وفي مجال قطاعات أخرى كقطاع الطاقة والثروات المعدنية ومجال الخدمات والنقل والاتصالات ومجال السياحة والتعاون الوظيفي والتنمية البشرية وبدأ تشكيل منظمة الأسيان بخمس دول ثم تضاعف العدد خلال عقدين من الزمن إلى عشر دول، والهدف بناء اقتصاد متكامل قوي يرتكز أساسا على تشجيع الصادرات وزيادة التبادل التجاري بين دول المنطقة، انشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN أصبح محلا اهتمام الدول لما وصلت اليه من نتائج إيجابية لجميع الأطراف في شتى المجالات وفق تحديد الأهداف المشتركة التالية في ظل العولمة:

- تقوية السلام والاستقرار الإقليميين عبر الالتزام باحترام العدالة وسيادة القانون في العلاقة بين بلدان المنطقة والتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- ضمان التعاون النشط والمساعدة المتبادلة بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية.
- تقديم المساعدة للدول الأعضاء في ما بينها في مجال التعليم والأبحاث والتقنية والمهن.

- التعاون في تشجيع النمو في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة، لرفع مستويات معيشة شعوب الرابطة.
- الحفاظ على تعاون وثيق ومفيد مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف والأغراض المشابهة.
- التكامل والشراكة والاعتماد المتبادل في شتى المجالات.
- تأمين التعاون والمساعدات المتبادلة في إطار المصلحة المشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والتقنية
- التعاون من خلال المشاركة الفعالة في الاستخدام الأمثل للأنشطة الزراعية والصناعية، والتعاون المتبادل في مجالات التدريب والبحث والاقتصاد والقضايا الاجتماعية
- تعزيز التعاون الإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية، بغية تحقيق الاستقرار الدولي
- حل النزاعات بالطرق السلمية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام الاستقلال والسلامة الإقليمية.
- عدم الاستنجاد بالقوى الخارجية للتدخل في صراعات المنطقة.

وقد كثر الحديث عن العولمة في السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين وأصبحت محور اهتمام المتخصصين بالاقتصاد وعلم الاجتماع والسياسة، خاصة في الأوساط الجامعية والإعلامية والتيارات الفكرية، فعلى الصعيد الاقتصادي، شهد العالم في تلك الفترة تحولات وتغيرات سريعة، أدت لتطور التجارة الدولية وازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر، وبرزت التكتلات الاقتصادية الإقليمية، كان من التحديات التي واجتها الآسيان لمختلف أنواع العولمة السياسية والثقافية والاقتصادية .

لتكون رابطة الآسيان ذات مكانة وتأثير كبير في ميدان السياسة الإقليمية والدولية، وقد ترجمت هذه بتحقيق المجموعة الاقتصادية للآسيان رغم التحديات الإقليمية والدولية ووافقوا على تبني أسلوب ديناميكي في العمل عن طريق استخدام الآليات السائدة من أجل تسريع التكامل الإقليمي.

بالرغم من التصورات الإيجابية المستقبلية للآسيان وعلاقاتها الإقليمية والدولية، والمشاكل تارة ما بين الدول أدى نقص الثقة بالمجلس الأعلى للمنظمة وتوجة الدول الأعضاء المتنازعة إلى التحكيم الدولي وهو ما يفقد سمعة وقوة المنظمة .

وقد حققت منظمة الآسيان العديد من الانجازات:

تزايد دور رابطة جنوب شرق أسيا في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل اجمالي الصادرات التي سجلتها دول المنظمة، ناهيك عن السمعة الدولية التي أصبحت تتمتع بها المنظمة في المجال الاقتصادي والتجارة الدولية .

والاندماج الاقتصادي حيث بدأ الحديث عن منطقة للتجارة الحرة، واتحاد للمستهلكين وسوق مشتركة للآسيان، وذلك على الرغم من أن الهدف الرئيسي للآسيان كان التعاون الاقتصادي وليس الاندماج الاقتصادي ما بين دول العالم .

كما نجحت المنظمة الى حد بعيد في إنشاء نموذج لتكتل اقليمي أصبح مثالا لكثير من الدول الطامحة إلى خلق منظمات إقليمية لمجابهة التحديات الاقتصادية العالمية في ظل العولمة ، لما حققته في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية وخاصة التحديات القادمة من دول شمال شرق أسيا كالصين واليابان سيما في ظل العولمة .

منظمة الآسيان قامت أساسا لتحقيق وظائف في غاية الأهمية لمجموع الأعضاء ولأطراف خارجية دعمت الآسيان وساندته في طريق قيامه ب الوظيفة الأمينة والوظيفة الاقتصادية. كما يمكن إضافة وظيفة ثالثة وهي الوظيفة السياسية.

نتائج الدراسة :

– تطور البنية التحتية: ركزت منظمة الأسيان تركيز جهودها على تحسين البنية التحتية في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الطرق والموانئ والمطارات والبنية الأساسية الأخرى.

– تحسين التكامل الاقتصادي والتجاري: التركيز على تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري في المنطقة، وتطوير مزيد من الاتفاقيات التجارية المشتركة بين الدول الأعضاء.

– توسيع التعاون في المجالات الأمنية والدفاعية: زيادة التعاون في مجالات الأمن والدفاع، وتطوير برامج لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

– تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء: تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبين الشركاء الدوليين والمنظمات الأخرى في العالم.

– حل القضايا النزاعية: العمل على حل القضايا النزاعية في المنطقة، بما في ذلك الخلافات الحدودية والإرهاب والجريمة المنظمة.

– تعزيز عملية اتخاذ القرارات في المنظمة : تعزيز عمليات اتخاذ القرارات في المنظمة وتحسين الأداء الإداري والتنظيمي لتعزيز دور المنظمة وتحسين تأثيرها في المنطقة.

– التكامل الاقتصادي الذي وصلت اليه منظمة الأسيان أصبح مثال يقتدى به للعديد من الدول خاصة الدول النامية . لما عاد على إعطاء المنظمة من فوائد اقتصادية .

– التموقع الجيد للمنظمة وسط الدول المتقدمة وكذا مختلف المنضمات والتكتلات الإقليمية من خلال التفاوض في مختلف المجالات سيما في ظل العولمة.

– العمل في إطار أهداف منظمة الأمم المتحدة والتعاون المشترك أدى إلى تحقيق أهداف مشتركة بين المنظمتين سيما مجال المساعدات للدول النامية.

الاقتراحات والتوصيات:

أفادتنا دراستنا واطلاعنا على الموضوع إلى صياغة الاقتراحات والتوصيات التالية:

– تعزيز دور المنظمة في التعامل مع التحديات الحالية والمستقبلية على المستوى الإقليمي والدولي.

– تحسين صورة المنظمة الأسيانية وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار في المنطقة.

– الاستعانة من التجارب منظمات إقليمية رائدة في العمل المشترك ونذك على سبيل المثال لا الحصر منظمة الاتحاد الأوروبي.

– تعزيز العملية التكنولوجية والابتكارية في المنطقة.

– تحفيز التنمية المستدامة وتقييم المخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية في المنطقة.

– فتح المجال للانظمام للمنظمة لتعزيز قوتها وتوسيع مجال نشاطها .

– تعزيز التعاون الدولي وتطوير العلاقات مع الدول الإقليمية والدول الأخرى في المستقبل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم حسين معمر، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دراسة في أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2. أحمد عبد الرحمن أحمد، العولمة المفهوم المظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية مجلد 26، ع1، 1998.

3. إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ شرق آسيا، الحديث مكتبة العبيكان، الرياض، 1994.

4. أصيل كمال عبد الحسين، الإنفاق العسكري لدول المحيط الهادي، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٢)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012.

5. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي القاهرة، 2002.

6. أنور عبد الملك، نحن والصعود الآسيوي (رؤية حضارية)، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٢، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2007.

7. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط1، 2007.

8. برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1999.

9. بسينة حسنين عمارة، العولمة وتحديات العصر وانعكاساتها على المجتمع المصري، القاهرة، دار الأمين للنشر، ط1، 2000.

10. جلال أمين: "العولمة" والتنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

11. جون بيليس الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة في: جون بيليسوستيف سميث، عولمة السياسات العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، ط 1،دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

12. حامد شاكر العاني النظام العالمي الجديد: العولمة أنواعها وكيف نشأت؟ ولماذا وجودها الآن.

13. حسام الدين جاد الرب الجغرافيا السياسية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2008.

14. حسن لطيف كاظم الزيدي، "العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث"، دار الكتاب الجامعي العين الإمارات، 2001.

15. خليل حسين، التنظيم الدولي (المنظمات القارية والإقليمية مجلد 2، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2010.

16. دروس منشورة مادة الجغرافيا السنة الثانية بكالوريا شعبة آداب وعلوم إنسانية بتاريخ 24/04/2023، دروس في العولمة والهوية الثقافية.

17. دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، ياسر هاشم عماد الهياجي، العدد الرابع والثلاثون –شعبان 1437 هـ يوليو2016.

18. زبيغ نيوبريجنسكي، رؤية استراتيجية (أمريكا وأزمة السلطة العالمية) تعريب: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت –لبنان، 2012.

19. زبيغ نييفبريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى (التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة)، تعريب سليم أبراهام، منشورات دار علاء الدين، الطبعة الرابعة دمشق –سوريا، 2008.

20. سعد حقيق توفيق مبادئ العلاقات الدولية، العاتك لصناعة الكتب، الطبعة، القاهرة– مصر، 2010.

21. سمير جسام راضي، "مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، معرفة، المجلد 22، العدد 45 جامعة بغداد العراق ديسمبر 2012.

22. سيمون ت. ويزمان وآخرون، التطورات في نقل الأسلحة ٢٠١٦، من كتاب: التسلح نزع السلاح والأمن الدولي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت 2.

23. شامي ذبيان، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن 2000.

24. صادق جلال العظم: ماهي العولمة"، ورقة بحثية، ندوة العرب" والعولمة"، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1996، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

25. صلاح الدين السيسي، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، دار الفكر العربي، القاهرة– مصر، 2007.

26. عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان طرابلس –ليبيا، 1993.

27. عبد الله عبد الخالق: "العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر العدد، 2، الكويت، 1999.

28. علاء الدين شحاتة، التعاون الدولي لمكافحة الجريمة، دراسة للاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي لمكافحة المخدرات (القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع، ط1، 2000).

29. علي أحمد علي أسماعيل، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، القاهرة–مصر،1997.

30. علي حاتم القريشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الضياء للطباعة، النجف الأشرف 2014.

31. علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن (1945-1995)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، بيروت لبنان، 2006.

32. علي موسى ومحمد الحمادي، جغرافية القارات دار الفكر، دمشق، 2008.

33. عمر حفصي فرحاتي، ادم بلقاسم قبي، بدر الدين محمد شبل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته، دراسة في أجهزة الحماية العالمية والإقليمية وإجراءاتها، ط 1 دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2012.

34. عمرو محي الدين: تعقيب في ندوة "العرب والعولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

35. فرانك جي لتشنر وجون بولي: "العولمة: الطوفان أم الإنقاذ"، ترجمة فاضل جتكر، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

36. فيديا ناد كارني الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2014.

37. كارلتون كون وأدوات هنت السلالات البشرية الحالية تعريب: محمد غلاب، المكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة، القاهرة –مصر، 1975.

38. كرار أنور ناصر البديري، الصين بزوغ القوة من الشرق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، بغداد، 2015.

39. كريم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة (القاهرة: مكتبة مدبولي،2002).

40. كمال منوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

41. كارم محمد حسين مشورن، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، دراسة تحليلية جامعة الأزهر كلية الحقوق، قسم ماجستير سنة 2011.

42. لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي (دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا).

43. ماجدة علي صالح، قضايا الأقليات الصينية في دول الآسيان، مجلة السياسة الدولية، العدد (183)، مؤسسة الأهرام، القاهرة – مصر، يناير 2011.

44. مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية: (مركز الخليج للأبحاث) الإمارات العربية المتحدة 2008.

45. مارتن غريفيثس، تيري اوكلاهان،، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط1، جمهورية الإمارات المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

46. مارك لام وجونل. قراهام، الصين الآن (ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة ونشاطا وحيوية)، تعريب نور الدائم بابكر عبد الله مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2012.

47. مايكل كلير الحروب على الموارد (الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية)، تعريب عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002.

48. محسن أحمد الخضيري العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر الدولة، النيل العربية، القاهرة، 2000.

49. محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثامنة، بيروت–لبنان، 2006.

50. محمد عبد السلام، القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (183)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يناير 2011.

51. محمد عبد الشفيع، مسارات غامضة ومصائر غير مؤكدة، (بحث) في الخيار عن البدائل، مجلة المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (19)، نيسان.

52. محمد عبد الله شاهين محمد، العولمة السياسية والاقتصادية أثرها على الدول العربية، دار يافا للنشر والتوزيع .

53. محمد عصام لعروسي، "العلاقات الدولية: شيء من النظرية وآخر من التطبيق"، موقع: الحوار المتمدن –العدد: 1766 –جامعة أسيوط، العدد 11 يناير، 2006.

54. محمد فايز فرحات هل العالم على أعتاب مرحلة آسيوية؟، مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة–مصر، يناير 2007.

55. محمد كريم كاظم الخصوصية الحضارية الآسيوية بين الديمقراطية والتنمية مجلة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد (6)، العدد (15) جامعة واسط، واسط، ايلول 2010.

56. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت –لبنان 2004.

57. محمد مؤنس محب الدين، الجرائم الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الرياض: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 01، 2010.

58. محمد يوسف أبراهيم القريشي، بؤر التوتر والصراع في أسيا، تموز للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق –سوريا، 2015.

59. مدحت أيوب، بؤر التوتر الإقليمي في آسيا (الأسباب والحلول)، مجلة السياسة، المجلد (42)، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يناير 2007.

60. مكيد علي، وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي حوليات جامعة الجزائر. العدد 16، الجزء 15، 2006.

61. مهدي سهر الجبوري ومناضل عباس الجواري، تجربة جنوب شرق آسيا ومحاولة الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 4، العدد 4، جامعة كربلاء، كربلاء، كانون الثاني، 2006.

62. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نشرة صحفية، مركز الأونكتاد للاتصالات والمعلومات، 25 يونيو2015.

63. مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002م.

64. ناصر دادي عدون ومتناوي محمد الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة الجزائر 2003.

65. نان تيان الإنفاق العسكري، من كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولوم لأبحاث السلام، بيروت –لبنان، 2017.

66. نان تيان وآخرون التطورات العالمية في الإنفاق العسكري من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت –لبنان، 2017.

67. نبيل علي: "الثقافة العربية وعصر المعلومات"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.

68. نعيم إبراهيم الظاهر: "إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتاب الحديث إربد، الأردن، 2010.

69. هاني الياس الحديثي، دراسات في شؤون آسيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد، 2000.

70. هنري كيسنجر، النظام العالمي (تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ تعريب فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت –لبنان، 2014.

71. وفاء لطفي حسين عبد الواحد، التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق والدروس المستفادة للمنطقة العربية (دراسة لحالتي الأفارقة الزنوج في جنوب السودان والأكراد في العراق) المكتبة المصرية، القاهرة –مصر، 2009.

الأطروحات والرسائل العلمية:

72. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير (غير منشورة)،جامعة لخضر – باتنة الجزائر، 2006.

73. أمال عبد اللطيف ونوال رمضاني، التعاون الدولي في مكافحة التغيرات المناخية – الاتحاد الأوروبي نموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة العربي تبسي تبسة: كلية الحقوق والعلوم السياسية (2016–2017).

74. حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

75. حيدر محمد حسن طالب المالكي، القدر التنافسية للصادرات في جنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء (كلية الإدارة والاقتصاد)، كربلاء، 2010.

76. خليفة مراد التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعيات القانونية تجارب وتحديات، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والقانون الدولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.

77. رفل هاشم محمد دور الصين في التوازنات الإقليمية مرحلة ما بعد الحرب الباردة أنموذج جنوب وجنوب شرق آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد (كلية العلوم السياسية)،بغداد 2012.

78. لبنى جصاص، دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي (دراسة حالة رابطة جنوب شرق آسيا)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة (الجزائر)، 2010.

الدوريات والمجلات:

79. إسماعيل صبري عبد الله: "الكوكبة، الرأسمالية العالمية مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 222، 1997.

80. توماس فريدمان: "العالم مستو، موجز تاريخ القرن الحادي والعشرين"، ترجمة حسام الدين خضور، منشورات دار الرأي، دمشق الطبعة الأولى، 2006.

81. حنان قنديل القيم والتنمية في آسيا (حالة الصين)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 167، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يناير 2007.

82. خالفي علي وورميدي عبد الوهاب رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان (نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

83. السفير أحمد حجاج، الأمين العام للجمعية الأفريقية بالقاهرة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، قضايا وآراء، جريدة الأهرام، سنة 2003، العدد 42695.

84. طلال عتريس: " المناظرة حول العولمة، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (71)، 1998.

85. عبد الله. جبر العتيبي، التعاون الدولي في نظرية العلاقات الدولية دراسة مقارنة للأنساق التنظيرية، مجلة دراسات مستقبلية، جامعة أسيوط، العدد:11، يناير 2006.

86. عبد المنعم طلعت، دور الوظيفة الأمنية لأسيان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد (129)، 2000.

87. عطا الله سليمان الحديثي وإسراء كاظم الحسيني، المقومات الاقتصادية لماليزيا وأثرها على قوة الدولة، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (11)، جامعة واسط، واسط أيلول 2013.

88. علي محمد مقبول الأهدل العولمة مقالة منشورة 2014

89. فرانسيس ديرون–النشاط الاقتصادي لبلدان آسيا يكشف الخلافات السياسية – لوموند الفرنسي – عدد 1996/02/24.

90. كارن أبو الخير، صراعات القوة والمصالح في المحيط الهندي (مقاربات مختلفة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (177)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يوليو2009.

91. ماجدة صالح، مأساة الروهينجا(التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار)، مجلة السياسة الدولية، المجلد 47،العدد (190)، مؤسسة الأهرام، القاهرة–مصر، أكتوبر 2012.

92. مجلة العلوم السياسية– دور رابطة دول جنوب شرق أسيا (الأسيان)في تحقيق الأمن الإقليمي العدد (63)حزيران (2022).

93. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد /5 السنة /2، جذور حقوق الإنسان في وادي الرافدين.

94. محمد السيد سليم خبرات التكامل الآسيوي (دلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي حالة الآسيان)، مجلة المستقبل العربي، العدد (366)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، آب 2009.

95. محمد السيد سليم، المشهد الاستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين مجلة السياسة الدولية، المجلد (42)، العدد (167)، مؤسسة الأهرام، القاهرة –مصر، يناير 2007.

96. محمد الشبيني صراعات الثقافة الإسلامية مع العولمة، مجلة الدراسات السياسية، عدد 23، بغداد، 2005.

97. منشورات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

98. Amartya Sen. "development, as Freedom" Anchor Books, New York, 1999.
99. Barbara WastonAnday, Introduction to Southeast Asia, History, Geography and Livelihoodshttps://bit.ly/2N3eQpg.
100. C.Figuiere et L. Guilhot, Economie politique internationale et nouvelles régulations de la mondialisation, in : Colloque international, France, université de Poitiers, 2009.
101. Charandasswadhwa, "India-southeast Asia economic partnership in the 1990: role of government policies", in Baladaschoshal (ed.), India and opportunities, konark publishing pvt.Ltd., New Delhi, 1996, pp.59-60.
102. Guillaume Devin, Un seul monde, L'évolution de lacoopération internationale, paris, CNRS éditions,
103. Hasenclever Andreas and Peter Mayer and Volker Rittberger, Theories of International Regimes (Cambridge University Press 1997).
104. Isabelle Saint- Mezard, "thw look east" policy: An economic perspective, in Frederic grare and Amitabh Mattoo, Beyond the rhetoric-India "look east" policy, manohar publications, New Delhi, 2003.
105. J. Scott Keltie, Some Geographical Problems, the Geographical Journal, Vol 10, No3. (September 1897).
106. John Tomlinso, Globalization and Culture, University of Chicago press, 1999.
107. Linicome M., Nationalism Internationalization and the Dilemma of Educational, Reform in Japan, Comparative Education Review, Vol 32, 1993.
108. Lorenzo Valeri," Public-private cooperation and information assurance: A liberal institutionalism approach", within: Johan Eriksson and Giampiero Giacomello (Editors), International Relations and Security in the Digital Age, London and New York: Routledge, 2007.
109. Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations: The Key Concepts, London, New York: Routledge, "Taylor & Francis e-Library", 2001.
110. Michael Mazza, An American Strategy for Southeast Asia, American Enterprise Institute, August 2018.
111. Robert Keohane, International Institutions and State power, Colorado: Westview Press, 1989.
112. SANJAYA BARU: "STRATEGIC CONSEQUENCES OF INDIA'S ECONOMIC PERFORMANCE", Academic foundation, New Delhi, 2006.

113. Stephen M. Walt," International Relations, One World, many Theories", in: Daniel J. Kaufman and others, understanding international relations: The value of Alternative Lenses, 4th. ed. United State of America: the McGraw-hill companies, 1999.

114. Suryodipuro, Sidhartro R, Implications of Sino-American Strategic Competition on Southeast Asia's Post-Cold war Regional Order, Master thesis of Arts in national Security Affairs, Naval post graduate school, Monterey, California, December 2003.

المواقع الإلكترونية باللغة الأجنبية:

115. Economic Globalization: Trends, Risks and Prevention: www.org, Retrieved

116. Http: // www.politics-dz.com/7-giz-jaica-4said

117. http://alqabas.com

118. http://manifest.univ-ouargla.dz

119. http://mawdoo3.com

120. http://www.ahram.org.eg/archive/2003/10/29/OPIN3.HTM2015.04.289am

121. http://www.alukah.net

122. http://www.politics-dz.com

123. https://www.academia.edu

124. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=83543

125. https://www.grid.ac/institutes/grid.454175.6

126. https://www.politics-dz.com/7-giz-jaica-usaid

127. mostajad.com

128. www.al3loom.com

129. www.alriyadh.com

130. www.alukah.net

131. www.docudesk.com

132. www.thebalance.com, Retrieved

فـهـرس المحتويـــات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ–ب
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي ومستوياته	11
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم التعاون الدولي	11
– نشأة وتطور التعاون الدولي	11
المطلب الثاني: مفهوم التعاون الدولي حسب المدارس الفكرية في العلاقات الدولية	13
1- المدرسة الواقعية	16
2- المدرسة الليبرالية	18
–أهم النظريات الليبرالية الجديدة للتعاون الدولي	18
1–نظرية الإستقرار المهيمن	19
2–نظرية الإعتماد المتبادل	19
3–نظرية السلام الديمقراطي	21
3- المدرسة البنائية	22
المطلب الثالث: مستويات التعاون الدولي وأهدافه	23

1. التعاون العلمي	23
2. التعاون على المستوى السياسي	24
3. التعاون القضائي	24
4. التعاون الاقتصادي	24
5. التعاون العسكري	25
المطلب الثالث: أهداف التعاون الدولي	26
المبحث الثاني: مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها	28
المطلب الأول: مفهوم الإقليم والإقليمية	28
أولاً: مفهوم الإقليم	28
ثانيا: تعريف الإقليمية:	29
المطلب الثاني: نشأة المنظمات الإقليمية وتطور مفهومها	31
- الهيكل التنظيمي للمنظمات الإقليمية ونظام تمويلها	34
المطلب الثالث: الأساس القانوني وشروط قيام الإقليمية	36
1- الأساس القانوني للإقليمية	36
2- شروط إنشاء المنظمة الإقليمية	36
المبحث الثالث:ماهية العولمة وعوامل تطورها	38
المطلب الأول: الجذور التاريخية للعولمة مفهومها وعوامل تطورها	38
أولاً: ظهور العولمة ومدلولها	39
ثانياً: مفهوم العولمة وتطورها	42

ثالثاً: عوامل ظهور العولمة	44
المطلب الثاني: أنواع وأبعاد وخصائص وأهداف العولمة	46
أولا: أنواع العولمة	46
1) العولمة السياسية	46
2) العولمة الثقافية	49
3) العولمة الثقافية	51
4) العولمة الاقتصادية	52
ثانيًا: أبعاد العولمة	54
1 – البعد الفني للعولمة	54
2– البعد الاقتصادي للعولمة	55
3– البعد السياسي للعولمة	55
4– البعد الثقافي للعولمة	56
ثالثا: خصائص العولمة	58
رابعا: أهداف العولمة	59
المطلب الثالث: دور المؤسسات العالمية في ترسيخ العولمة	60
الفرع الأول: صندوق النقد الدولي	60
الفرع الثاني: البنك الدولي	61
الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية	63
الفصل الثاني: التعاون في إطار منظمة جنوب شرق أسيا ودوره في	

مواجهة تحديات العولمة	
المبحث الأول: منظمة الأسيان، التعريف والنشأة والتطور	70
المطلب الأول: تعريف ونشأة وتطور منظمة الأسيان	70
أولا: أصول تسمية منطقة "جنوب شرق آسيا"	70
ثانيا: نشأة وتطور رابطة جنوب شرق أسيا	76
المطلب الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا	82
أولاً: الواقع الديموغرافي لجنوب شرق آسيا	82
ثانيا: الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة جنوب شرق آسيا	84
ثالثا: الأهمية الاقتصادية والأمنية لرابطة جنوب شرق آسيا	87
رابعا: الأهمية السياسية والعسكرية لمنطقة جنوب شرق آسيا	93
1) الأهمية السياسية لجنوب شرق آسيا	93
2) الأهمية العسكرية لمنطقة جنوب شرق آسيا	101
المطلب الثالث: رابطة جنوب شرق آسيا (الأهداف والمبادئوالأجهزة)	105
أولا: أهداف ومبادئ الرابطة	105
ثانياً: أجهزة رابطة جنوب شرق آسيا	108
ثالثا: القضاء على نمو العداء الأيديولوجي بين القوتين العظميين	111
رابعا: الهيكل التنظيمي	112
أ-اللجنة الدائمة	114
ب- الأمانة العامة	114
ج- اللجان	114
المبحث الثاني: دور منظمة الآسيان في مواجهة تحديات	119

العولمة	
المطلب الأول: التحديات التي تواجه الآسيان في عصر العولمة	119
أولاً: الجانب الإيجابي	120
ثانيا: الجانب السلبي	121
المطلب الثاني: دور منظمة الآسيان في تحقيق الأمن الإقليمي	121
أولاً: الترتيبات الأمنية على الحدود	123
ثانياً: تبادل المعلومات الاستخباراتية	125
ثالثا: التدريبات العسكرية	125
رابعاً: الصناعات العسكرية المشتركة	126
خامساً: المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF)	127
سادسا: اجتماعات مسؤولي وزارات دفاع دول رابطة الدول المستقلة	127
سابعا: توسيع مجال تبادل المعلومات	129
ثامنا: اجتماع وزراء دفاع الآسيان (ADMM)	129
المطلب الثالث: الإنجازات والتحديات والآفاق لمنظمة الآسيان	131
أولا: الإنجازات والتحديات	131
ثانيا: الآسيان، التحديات والآفاق:	133
مجموعة الأهداف	134
1- الوظيفة الأمنية	134
2.الوظيفة الاقتصادية	135
3. الوظيفة السياسية	136
الخاتمة	140
قائمة المصادر والمراجع	146

فهرس المحتويات	159
فهرس الأشكال والجداول	166

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال

العنوان	الصفحة
شكل رقم (01): اجتماع رؤساء حكومة الآسيان	113
شكل رقم (2): شكل توضيحي مقترح لتنظيم الأمانة العامة للأسيان	116
الخريطة رقم01: جغرافية منطقة جنوب شرق آسيا	138
الخريطة رقم 02 : منطقة جنوب شرق أسيا	138

ملخـــص المذكـــــرة:

التعاون في إطار المنظمات الإقليمية يلعب دورًا مهمًا في مواجهة تحديات العولمة وتحقيق التنمية المستدامة. منظمة جنوب شرق آسيا الأسيان تسعى لتعزيز التعاون والتكامل بين دول المنطقة من خلال برامج التعاون الإقليمي في أماكن متنوعة. وتعمل على تحقيق الأهداف من خلال التجارة والاستثمار والسياسة والأمن والثقافة، ومن خلال جهودها المستمرة، ساهمت الاسيان في تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية في دول المنطقة، بما في ذلك مثلث النمو الذي تشكلت من خلال تعاون الأسيان مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية والذي ساعد في تحقيق نمو اقتصادي مستدام في دول المنطقة، وتعمل الأسيان على تشجيع التحالفات الإقليمية والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وهي تدعم الجهود الإقليمية لتحقيق الأمن والاستقرار. وتتنوع برامج التعاون الإقليمي في الأسيان، بما في ذلك تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، والتعاون الثقافي والتعليمي، وتنمية الموارد البشرية وغيرها من المجالات. في النهاية، منظمة جنوب شرق آسيا الأسيان تساعد في تحقيق التعاون والتكافل بين دول المنطقة وتحقيق التحديات المشتركة للأمن والتنمية والازدهار في الوقت الحالي.

الكلمات المفتاحية: التعاون – المنظمات الإقليمية – العولمة – منظمة جنوب شرق آسيان – الآسيان – التعاون الإقليمي

Abstract :

Regional organization cooperation plays an important role in facing globalization challenges and achieving sustainable development. The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) seeks to enhance cooperation and integration among the countries in the region through various regional cooperation programs. It works towards achieving its goals through trade, investment, policy, security, and cultural domains. Through its continuous efforts, ASEAN has contributed to economic and social achievements in the region's countries, including the establishment of the growth triangle through ASEAN cooperation with China, Japan, and South Korea, which helped achieve sustainable economic growth in the region. ASEAN encourages regional and multilateral alliances and cooperation, and supports regional efforts to achieve security and stability. The programs of regional cooperation in ASEAN vary, including enhancing economic integration in the region, cultural and educational cooperation, human resource development and other areas. Ultimately, the ASEAN organization helps achieve cooperation and mutual support among the countries in the region and achieve common objectives of security, development, and prosperity at present.

Keywords: cooperation - regional organizations - globalization - Southeast ASEAN - ASEAN - regional cooperation